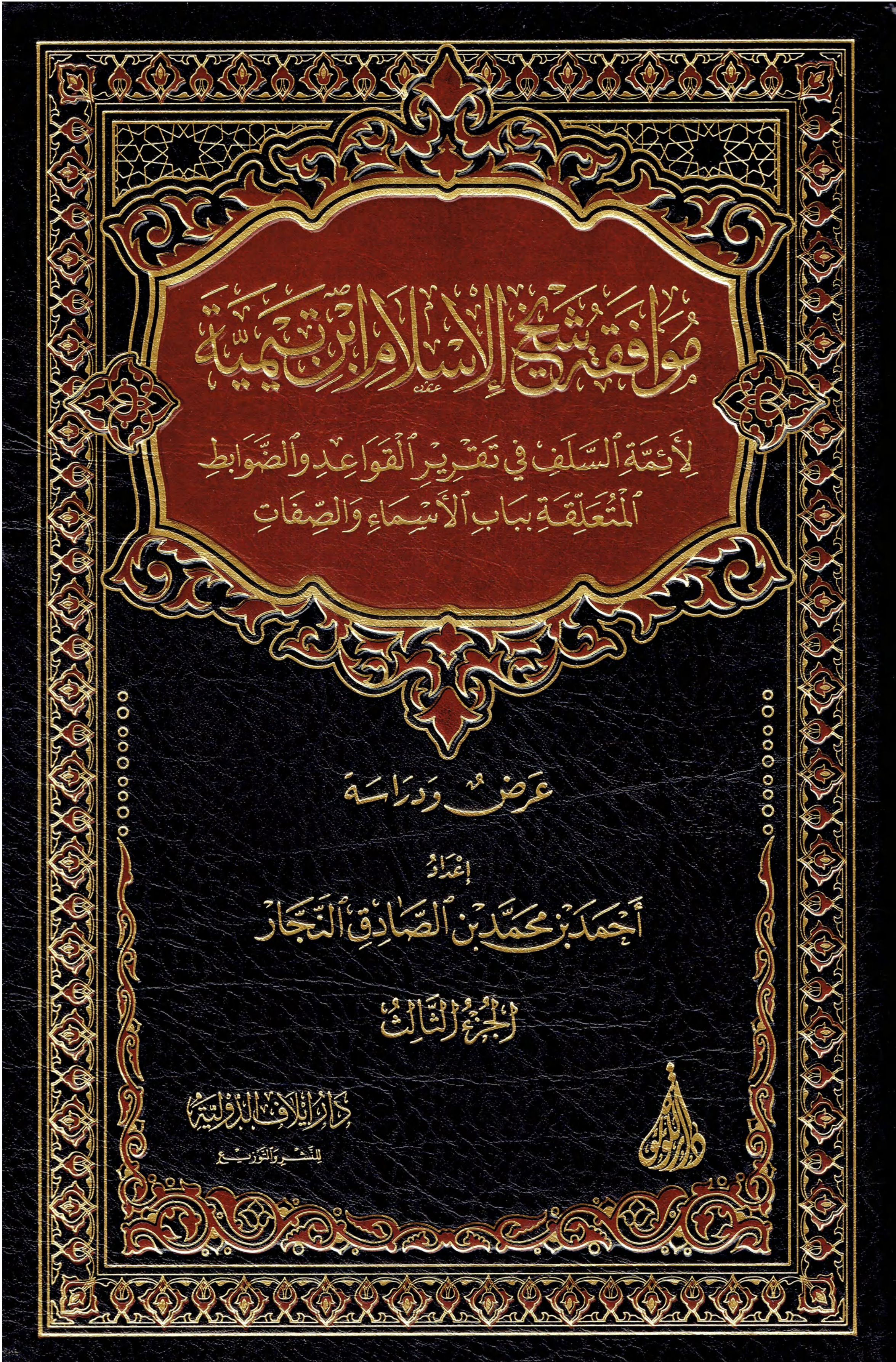


موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية
لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط
المتعلقة بباب الأسماء والصفات
عرض ودراسة
إعداد
أحمد بن محمد بن الصادق النجار
الجزء الثالث
دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع



منشورات دار اللؤلؤة

(٨٣)

موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية

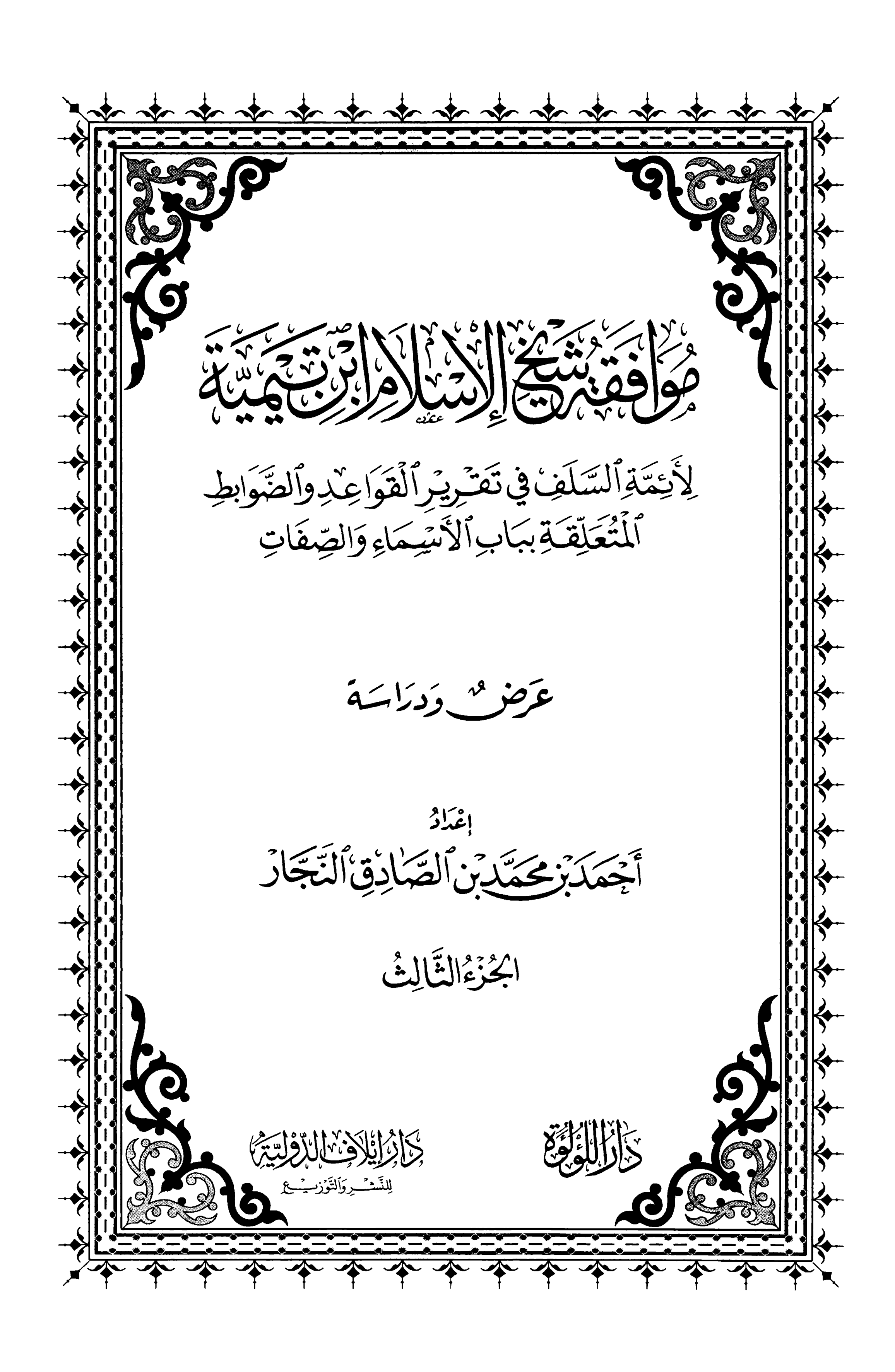
لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط
المتعلقة بباب الأسماء والصفات



الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع
(دار وقفيّة دعويّة)
المدير العام: د. فرحان بن عبيد الشمري
falaslmi@gmail.com
الإدارة:
مجمع المخيال - هاتف: ٢٤٥٧٠٠٨٢ - ٩٦٩٩٩١٨٢ - الكويت
الفرع الأول:
الجهراء - مجمع الخير - الدور الأول مكتب ١٠ هاتف: ٢٤٥٥٧٥٥٩
الفرع الثاني:
حولي - شارع المثنى، هاتف وناسوخ ٢٢٦٤١٧٩٧

شركة دار اللؤلؤة للطباعة والنشر
لبنان - بيروت
جوال: ٠٠٩٦١٧٠٦٥٤٤٦٠
البريد الإلكتروني: Daralloloaa@hotmail.com
تويتر: @daralloloaa



مُوافقة شيخ الإسلام ابن تيمية

لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات

عرضٌ ودراسة

إعدادُ

أحمد بن محمد بن الصادق النجار

الجزءُ الثالث

دار اللؤلؤة

دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع

ⓒ أحمد بن محمد النجار ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار. احمد محمد

موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات عرض ودراسة / أحمد محمد النجار ـ ط٢ ـ ، ـ المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ

ص ٢٤ سم

ردمك: ١ ـ ٣٨٨٢ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ الأسماء والصفات ٢ ـ الأسماء والصفات ـ دفع مطاعن
٣ ـ الأسماء الحسنى. العنوان

ديوي ٢٤١ ١٤٣٥/٦٣١

رقم الإيداع ١٤٣٥/٦٣١

ردمك: ١ ـ ٣٨٨٢ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الباب الرابع

القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة في باب الأسماء والصفات

۞ وفيه توطئة، وستة عشر فصلًا:

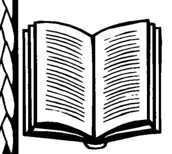
❁ **الفصل الأول**: «الأسمَاءُ المُتَوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ المُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضَادَّينِ».

❁ **الفصل الثاني**: «الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وَأَسمَاءِ الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ».

❁ **الفصل الثالث**: «اللهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ».

❁ **الفصل الرابع**: قاعدة: «مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غَيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ».

❁ **الفصل الخامس**: «العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهُ إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ».



❁ **الفصل السادس**: «امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا المُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ».

❁ **الفصل السابع**: «جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إنكَارُ الذَّاتِ».

❁ **الفصل الثامن**: «وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ».

❁ **الفصل التاسع**: «القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ».

❁ **الفصل العاشر**: «القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ».

❁ **الفصل الحادي عشر**: «الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ».

❁ **الفصل الثاني عشر**: «صِدقُ المُشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المُشتَقِّ مِنهُ».

❁ **الفصل الثالث عشر**: «الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ».

❁ **الفصل الرابع عشر**: «اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا».

❁ **الفصل الخامس عشر**: «وُجُوبُ التَّوَقُّفِ في الألفَاظِ المُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا».

❁ **الفصل السادس عشر**: «مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطِلاحِ بِاصطِلَاحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ».



تـوطئــــة

المناظرةُ لغةً:

النُّونُ والظاءُ والرَّاءُ أَصلٌ صَحيحٌ يرجِعُ فُرُوعُه إلى معنى واحد وهو: تَأَمُّل الشيء ومعاينَتُه، ثم يُستَعَارُ ويتَّسعُ فيه[١].

قال **الخليل بن أحمد**[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمناظرةُ: أن تُنَاظِرَ أَخَاكَ في أمرٍ إذا نظرتُما فيه معًا كيف تأتيانه»[٣].

المناظرةُ اصطلاحًا:

هي النظرُ بالبصيرةِ من الجانبين في النسبةِ بين الشيئين إظهارًا للصواب[٤].

والمناظرةُ باعتبارِ مشرُوعيَّتِها وعدمِ مشرُوعيَّتِها نوعان:

❁ النوع الأول: **المناظرةُ المحمودةُ**، وهي إذا كانت المناظرةُ للوقوف على الحقِّ وتقريره.

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٥ / ٤٤٤).

(٢) هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، أبو عبد الرحمن، كان رأسًا في «لسان العرب»، ديِّنًا، ورعًا، قانعًا، متواضعًا، كبير الشأن. ولد: ١٠٠هـ توفي: في بضع وستين ومائة. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣١).

(٣) «العين» (٨ / ١٥٦).

(٤) «التعريفات» للجرجاني (ص٣٢٠).

وقد بوَّب **الإمامُ ابنُ عبدِ البر** بابًا بعنوان: «إتيانُ المناظرةِ والمجادلةِ وإقامةِ الحجةِ»، ثم قال: قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة: ١١١]، وقال: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ﴾ [الأنفال: ٤٢] والبيِّنةُ: ما بَانَ مِنَ الحق.

وقال: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ﴾ [يونس: ٦٨]، قال المفسرون: من حجة؛ قالوا: والسلطانُ: الحُجَّة.

وقال الله ـ جل وعز ـ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١]...

ثم قال: وقال ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ﴾ [الأنعام: ٨٣] قالوا: بالعلم والحجة.

وقال في قصة نوح عليه السلام: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢] الآيات إلى قوله: ﴿وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [هود: ٣٥]...

ثم قال: فهذا كُلُّه تعليمٌ من الله ﷻ للسؤال والجواب والمجادلة، وجادَلَ رسولُ الله ﷺ أهلَ الكتاب وباهَلَهم بعد الحُجَّة؛ قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩]، ثم قال: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١][(١)].

وقال **النوويُّ** رحمه الله: «فإن كان الجدالُ للوقوف على الحقِّ وتقريره كان محمودًا»[(٢)].

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٥٣ ـ ٩٧٤).
(٢) «الأذكار» (ص٥٨٨).

وقال **الشوكاني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجدالُ لاستيضاح الحقِّ ورَفعِ اللَّبسِ، والبحثِ عن الرَّاجحِ والمرجوحِ، وعن المحكَمِ والمتشابهِ، ودفعِ ما يتعَلَّقُ به المبطلون من متشابهات القرآن، وردِّهم بالجدالِ إلى المحكم، فهو أعظمُ ما يتَقَرَّبُ به المتقربون»[(١)].

ويدل على مشروعية المناظرة المحمودة ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العَنكبوت: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النّحل: ١٢٥].

❁ النوع الثاني: **المناظرةُ المذمومةُ**، وهي إذا كانت لمدافعةِ الحقِّ، أو كانت جدالًا بغير علم[(٢)].

قال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [غافر: ٥].

وقال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

وقال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ [آل عِمرَان: ٦٦].

فقَد ذمَّ اللهُ تعالى في القرآن ثلاثةَ أنواعٍ من المجادلة: ذمَّ أصحابَ المجادلةِ بالباطل ليدحضوا به الحقَّ، وذمَّ المجادلةَ في الحقِّ بعد ما تبيَّن، وذمَّ المحاجةَ فيما لا يَعلَم المحاجّ.

والذي ذَمَّهُ السلفُ والأئمةُ من المجادَلَةِ هو من هذا الباب[(٣)].

ومما يجب أن يُعلَمَ: أن المناظِرَ إذا كان ضعيفَ العلم بالحُجَّةِ وجوابِ الشُّبهةِ فإنه يُنهَى عن المناظرةِ؛ لأنه يُخَافُ عليه أن يُفسِدَهُ ذلك

(١) «فتح القدير» (٤/ ٦٣٢).
(٢) انظر: «الأذكار» للنووي (ص٥٨٨).
(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ١٧٠).

المُضِلّ، كما يُنهَى الضعيفُ في المقاتلة أن يُقَاتِلَ عِلجا قَوِيًّا من عُلُوجِ الكُفَّارِ، فإن ذلك يَضُرُّهُ ويَضُرُّ المسلمين بلا منفعة، وكذلك إذا كانَ المناظِرُ معاندًا يَظهرُ له الحقُّ فلا يَقبَلُه فإنه يُنهَى عن مناظَرَتِهِ.

والمقصود: أنَّ المناظرةَ يُنهَى عنها إذا كانت ممن لا يَقُومُ بِوَاجِبِها، أو مع مَن لا يكون في مُنَاظَرَتِه مصلحةٌ راجحةٌ، أو فيها مفسدةٌ راجحةٌ[(١)].

وبهذا يَظهرُ أنَّ المناظرةَ لا تُذَمُّ مُطلقًا ولا تُمدَحُ مُطلقًا، وإنما تَختلِفُ باختلاف الأحوَالِ.



(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

الفصل الأول:

قاعدة:

«الأسمَاءُ الْمُتَوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضَادَّينِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول:** أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني:** أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث:** الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«الأسمَاءُ المُتَوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ المُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضَادَّينِ»

إنَّ المقصودَ مِن مخاطبةِ اللهِ لعباده بأوصافِه ـ التي هي بالنسبة إليهم غيبٌ ـ تعريفُ المخَاطَبينَ به ﷻ، ولا يَتَأَتَّى ذلك إلا بإخبارِهِم عن ألفاظٍ فيها نوعُ اشتراكٍ بينها وبين ما يَعرفُه المخاطَبُونَ؛ لِيعرفوا ويَفهموا هذه الأوصافَ التي أخبرَهُمُ اللهُ بها، وإلا فلو خُوطِبُوا بما لا يعرفون لَجَهِلوا معنى ما أُخبِروا به، وهذه هي حقيقةُ الألفاظِ المتواطِئَةِ، فإن فيها اشتراكًا وتمييزًا عن المخلوقات بما يَقطَعُ الشرِكَةَ، وقد قرَّر **شيخُ الإسلام ابنُ تيمية** أنَّ أسماءَ الله وصفاتِه من بابِ الألفاظِ المتواطئة.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِه في تقرير ذلك:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالأسماءُ المتواطئةُ إنما تَقتضِي أن يَكُونَ بين المُسَمَّيَين قدرٌ مُشتَرَكٌ، وإن كانَ المُسَمَّيانِ مُختَلِفَين أو مُتضَادَّين»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا بُدَّ في الوَصفِ والإخبَارِ مِن أَن يذكرَ المسمَّى الموصُوف بالأسماءِ والأوصَافِ المتواطئةِ التي فيها اشتراكٌ وتمييزٌ عن

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢١٢).

المخلُوقَاتِ بما يَقطَعُ الشَّرِكَةَ؛ لأنَّ القَصدَ بالإخبارِ والوَصفِ تعريفُ المخاطَبِين، والمخاطَبُون لا يَعرِفُون الخصوصِيَّات التي هيَ خُصُوصُ ذاتِ الله وصفاتِه؛ فلو أُخبِرُوا بذلك وحدَهُ مُجرَّدًا لم يَعرفوا شيئًا، بل ربما أنكَرُوا ذلك»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ مَا تُثبِتُهُ مِنَ الأسماءِ والصفاتِ فلابُدَّ أن يَدُلَّ على قدَرٍ تَتَواطَأُ فيه المسمَّيَات، ولولا ذلك لما فُهِمَ الخِطَابُ، ولكن نَعلَمُ أنَّ مَا اختَصَّ اللهُ به وامتازَ عن خَلقِه أعظم مما يخطُرُ بالبَالِ أو يَدُورُ في الخيَالِ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأَسمَاءُ وَالصِّفَاتُ لَم تُوضَع لِخَصَائِصِ المَخلُوقِينَ عِندَ الإطلاقِ، وَلا عِندَ الإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِن عِندَ الإِضَافَةِ إِلَيهِم.

فَاسمُ العِلمِ يُستَعمَلُ مُطلَقًا وَيُستَعمَلُ مُضَافًا إِلَى العَبدِ كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، ويُستعمل مضافًا إلى الله كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَإِذَا أُضِيفَ العِلمُ إِلَى المَخلُوقِ لَم يَصلُح أَن يَدخُلَ فِيهِ عِلمُ الخَالِقِ سُبحَانَهُ، وَلَم يَكُن عِلمُ المَخلُوقِ كَعِلم الخَالِقِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الخَالِقِ كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦] لَم يَصلُح أَن يَدخُلَ فِيهِ عِلمُ المَخلُوقِينَ، وَلَم يَكُن عِلمُهُ كَعِلمِهِم.

وَإِذَا قِيلَ: العِلمُ مُطلَقًا أَمكَنَ تَقسِيمُهُ. فَيُقَالُ: العِلمُ يَنقَسِمُ إِلَى العِلم القَدِيم وَالعِلم المُحدَثِ؛ فَلَفظُ العِلم عَامٌّ فِيهِمَا مُتَنَاوِلٌ لَهُمَا بِطَرِيقِ الحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ إذَا قِيلَ: الوُجُودُ يَنقَسِمُ إِلَى قَدِيم وَمُحدَثٍ، وَوَاجِبٍ وَمُمكِنٍ؛ وَكَذَلِكَ إذَا قِيلَ فِي الاستِوَاءِ: يَنقَسِمُ إِلَى استِوَاءِ الخَالِقِ وَاستِوَاءِ المَخلُوقِ؛

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٦٨).

(٢) «التدمرية» (ص٤٢ ـ ٤٣).

وَكَذَلِكَ إذَا قِيلَ: الإِرَادَةُ وَالرَّحمَةُ وَالمحَبَّةُ تَنقَسِمُ إلَى إرَادَةِ اللَّهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرَحمَتِهِ وَإِرَادَةِ العَبدِ وَمَحَبَّتِهِ وَرَحمَتِهِ.

فَمَن ظَنَّ أَنَّ الحَقِيقَةَ إنَّمَا تَتَنَاوَلُ صِفَةَ العَبدِ المَخلُوقَةَ المُحدَثَةَ دُونَ صِفَةِ الخَالِقِ كَانَ فِي غَايَةِ الجَهلِ؛ فَإِنَّ صِفَةَ اللَّهِ أَكمَلُ وَأَتَمُّ وَأَحَقُّ بِهَذِهِ الأَسمَاءِ الحُسنَى...

وَمِن النَّاسِ مَن يُسَمِّي هَذِهِ الأَسمَاءَ المُشَكِّكَةَ لِكَونِ المَعنَى فِي أَحَدِ المَحَلَّينِ أَكمَلَ مِنهُ فِي الآخَرِ، فَإِنَّ الوُجُودَ بِالوَاجِبِ أَحَقُّ مِنهُ بِالمُمكِنِ، وَالبَيَاضَ بِالثَّلجِ أَحَقُّ مِنهُ بِالعَاجِ، وَأَسمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ مِن هَذَا البَابِ؛ **فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يُوصَفُ بِهَا عَلَى وَجهٍ لا يُمَاثِلُ أَحَدًا مِن المَخلُوقِينَ، وَإِن كَانَ بَينَ كُلِّ قِسمَينِ قَدر مُشتَرَك، وَذَلِكَ القَدرُ المُشتَرَكُ هُوَ: مُسَمَّى اللَّفظِ عِندَ الإِطلَاقِ، فَإِذَا قُيِّدَ بِأَحَدِ المَحَلَّينِ تَقَيَّدَ بِهِ.**

فَإِذَا قِيلَ: وُجُودٌ وَمَاهِيَّةٌ وَذَاتٌ؛ كَانَ هَذَا الاسمُ مُتَنَاوِلًا لِلخَالِقِ وَالمَخلُوقِ وَإِن كَانَ الخَالِقُ أَحَقَّ بِهِ مِن المَخلُوقِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا .

فَإِذَا قِيلَ: وُجُودُ اللَّهِ وَمَاهِيَّتُهُ وَذَاتُهُ؛ اختَصَّ هَذَا بِاللهِ؛ وَلَم يَبقَ لِلمَخلُوقِ دُخُولٌ فِي هَذَا المُسَمَّى، وَكَانَ حَقِيقَةً للهِ وَحدَهُ .

وَكَذَلِكَ إذَا قِيلَ: وُجُودُ المَخلُوقِ وَذَاتُهُ؛ اختَصَّ ذَلِكَ بِالمَخلُوقِ وَكَانَ حَقِيقَةً لِلمَخلُوقِ.

فَإِذَا قِيلَ: وُجُودُ العَبدِ وَمَاهِيَّتُهُ وَحَقِيقَتُهُ؛ لَم يَدخُل الخَالِقُ فِي هَذَا المُسَمَّى، وَكَانَ حَقِيقَةً لِلمَخلُوقِ وَحدَهُ .

وَالجَاهِلُ يَظُنُّ أَنَّ اسمَ الحَقِيقَةِ إنَّمَا يَتَنَاوَلُ المَخلُوقَ وَحدَهُ، وَهَذَا ضَلالٌ مَعلُومُ الفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ فِي العُقُولِ وَالشَّرَائِعِ وَاللُّغَاتِ، فَإِنَّهُ مِن المَعلُوم بِالضَّرُورَةِ أَنَّ بَينَ كُلِّ مَوجُودَينِ قَدرًا مُشتَرَكًا وَقَدرًا مُمَيِّزًا، وَالدَّالُّ عَلَى مَا بِهِ الاشتِرَاكُ وَحدَهُ لا يَستَلزِمُ مَا بِهِ الامتِيَاز، وَمَعلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِن

دِينِ المُسلِمِينَ أَنَّ اللهَ مُستَحِقٌّ للأَسمَاءِ الحُسنَى، وَقَد سَمَّى بَعضَ عِبَادِهِ بِبَعضِ تِلكَ الأَسمَاءِ، كَمَا سَمَّى العَبدَ سَمِيعًا بَصِيرًا، وَحَيًّا، وَعَلِيمًا، وَحَكِيمًا، وَرَءُوفًا رَحِيمًا، وَمَلِكًا، وَعَزِيزًا، وَمُؤمِنًا، وَكَرِيمًا، وَغَيرَ ذَلِكَ.

مَعَ العِلم بِأَنَّ الاتِّفَاقَ فِي الاسم لَا يُوجِبُ مُمَاثلَةَ الخَالِقِ بِالمَخلُوقِ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ الدَّلالَةَ عَلَى أَنَّ بَينَ المُسَمَّيَينِ قَدرًا مُشتَرَكًا فَقَط؛ مَعَ أَنَّ المُمَيِّزَ الفَارِقَ أَعظَمُ مِن المُشتَرَكِ الجَامِعِ....

وَقَولُ النَّاسِ: إنَّ بَينَ المُسَمَّيَينِ قَدرًا مُشتَرَكًا لا يُرِيدُونَ بِأَن يَكُونَ فِي الخَارِجِ عَن الأَذهَانِ أَمر مُشتَرَك بَينَ الخَالِقِ وَالمَخلُوقِ؛ فَإِنَّهُ لَيسَ بَينَ مَخلُوقٍ وَمَخلُوقٍ فِي الخَارِجِ شَيءٌ مُشتَرَكٌ بَينَهُمَا، فَكَيفَ بَينَ الخَالِقِ وَالمَخلُوقِ؟ وَإِنَّمَا تَوَهَّمَ هَذَا مَن تَوَهَّمَهُ مَن أَهلِ المَنطِقِ اليُونَانِيِّ وَمَن اتَّبَعَهُم حَتَّى ظَنُّوا أَنَّ فِي الخَارِجِ مَاهِيَّاتٍ مُطلَقَةً مُشتَرَكَةً بَينَ الأَعيَانِ المَحسُوسَةِ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فإنَّ مَذهَبَ عامَّةِ الناسِ، بل عامَّةِ الخلائقِ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ كالأشعريَّةِ والكرَّاميَّةِ وغيرِهِم أنَّ الوُجودَ ليسَ مَقُولًا بالاشتِرَاكِ اللفظِيِّ فقط، وكذلك سائر أسماءِ اللهِ التي سُمِّيَ بها، وقد يكونُ لخلقِهِ اسمٌ كذلك، مثل: الحي، والعليم، والقدير، **فإنَّ هذه ليسَت مَقُولَةً بالاشتِرَاكِ اللفظيِّ فقط، بل بالتواطُؤ، وهي أيضًا مشكِّكَة، فإنَّ معانيها في حَقِّ اللهِ تعالى أولى، وهي حقيقةٌ فيهما**»(٢).

وبعد هذا العرضِ لأقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يتضحُ تقريرُه لهذه القاعدة، وهي قاعدةٌ من القواعدِ المهمَّةِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعة منهَجَهم في باب الأسماء والصفات.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٩١)، (٥/٢١١)، و«الفتوى الحموية الكبرى» (ص٥٢٣ ـ ٥٢٤)، و«شرح حديث النزول» (ص٧٧).

فأسماءُ الله التي تَسمَّى بها وصفاتُهُ التي اتَّصف بها، هل هي من قَبيلِ المُتواطئ[١] أو من قبيلِ المشتركِ اللفظيِّ[٢]؟

والجوابُ عن هذا السؤال أن نقول: هيَ من قَبيل الأسماءِ المتواطئَةِ عند أهلِ السنةِ والجماعة، بل عند عامَّةِ الناسِ من الصفاتية وغيرِهم، والأسماءُ المتواطئة إنما تقتضي أن يكون بين المسمَّيَين قدرٌ مشتَرَكٌ، وإن كان المسمَّيَان مختلفين أو متضادَّين.

والمرادُ بالقدرِ المشترَكِ: هو مُسَمَّى اللفظِ عندَ الإطلاقِ، فإنَّ اللهَ ﷻ قد سمَّى نفسَه بأسماء ووصَفَ نفسَهُ بصفاتٍ، وقد سمَّى خلقَهُ ببعض تلك الأسماءِ ووصَفَهُم ببعض تلك الصفات، وهذه الأسماءُ والصفاتُ التي هي للمخلوق تَشتَرِكُ مع أسماءِ الله وصفاتِه في المسمَّى فقط، يعني: بقَطعِ النظرِ عن الإضافةِ والتخصيصِ، أما إذا قُيِّدَ بأحدِ المَحَلَّينِ تقَيَّدَ به.

فإذا قيل مثلًا: سميعٌ؛ كان هذا الاسمُ متناولًا للخالق والمخلوق، وإن كان الخالقُ أحقَّ به من المخلوق، وهو حقيقةٌ فيهما.

أما إذا قيل: سمعُ اللهِ وعلمُهُ؛ اختَصَّ هذا باللهِ، ولم يَبقَ للمخلوقِ دُخولٌ في هذا المسمَّى، وكان حقيقةً للهِ وحده.

وكذلك إذا قيل: سمعُ المخلوقِ وعلمُهُ؛ اختَصَّ ذلك بالمخلوقِ وكان حقيقةً للمخلوق، فالأسماءُ المتواطئةُ فيها اشتراكٌ وتمييزٌ بما يَقطَعُ الشَّرِكَةَ.

وكونُ أسماءِ الله وصفاتِه من باب الأسماءِ المتواطئةِ؛ لأنَّ لها معنى كُليًّا يُدرَكُ من مُطلَقِ معنى الصِّفَةِ، وهذا المعنى الكُلِّيُّ الذهنيُّ يَشترِكُ فيه

(١) المتواطئ: هو الكليُّ الذي يكون حصولُ معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية، كالإنسان والشمس؛ فإن الإنسان له أفرادٌ في الخارج وصدقُهُ عليها بالسَّوِيَّة، والشمس لها أفرادٌ في الذهن، وصدقُها عليها أيضًا بالسوية. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص ٢٨٠).

(٢) المشترك اللفظي: هو ما وُضِعَ للدلالةِ على معانٍ أو أشياء بمرات متعددة، ككلمة العين. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص ٣٠٠).

الخالقُ والمخلوقُ، فالعلمُ مثلًا له معنى مطلق وعام، وهكذا السمعُ والبصرُ وغيرُها من الأسماء والصفات.

والمعاني لا تكون مطلقةً وعامةً إلا في الأذهان لا في الأعيان، فكلُّ ما يُثبَتُ لله من الأسماء والصفات فلابد أن يَدُلَّ على قدرٍ تتواطأُ فيه المسمَّيات، ولولا ذلك لما فُهِمَ الخطاب، فإنه لابُدَّ فيما شاهدنَاه وما غاب عنا من قدرٍ مشتركٍ، وبهذه الموافقة والمشاركة نفهَمُ الغائِبَ ونُثبِتُهُ، **وهذه هي الفائدةُ المترتبةُ على إثباتِ القدرِ المشتركِ**(١).

فالقولُ بأنَّ بين المسميين قدرًا مشتركًا لا يُقصَدُ به أن يكون في الخارجِ عن الأذهانِ أمرٌ مشترَكٌ بين الخالقِ والمخلوقِ، فإنه ليس بين مخلوقٍ ومخلوقٍ في الخارج شيءٌ مشترَكٌ بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق؟!

ومما يدلُّ أيضًا على أنَّ أسماءَ الله وصفاته من بابِ الألفاظِ المتواطئةِ: أنه قَد عُلِمَ بضرورةِ العقل أنَّ الوجودَ فيه ما هو واجبُ الوجود، وفيه ما هو محدَثٌ، فهذان الموجودان اتفقا في مُسَمَّى الوجودِ، وامتازَ كلُّ واحدٍ منهما عن الآخَرِ بخصوصِ وجُودِه، فمن لم يُثبت ما بين الوجودين من الاتفاقِ وما بينهما من الافترَاقِ، لَزِمَهُ أن تكون الموجوداتُ كلُّها قديمةً واجبةً بأنفسها، أو ممكنةً محدَثَةً مفتقِرَةً إلى غيرِها، وكلاهُما معلومُ الفسادِ بالاضطرار(٢).

وكذلك مما يدُلُّ على أنَّ أسماءَ الله وصفاته من بابِ الألفاظِ المتواطئةِ: أنَّ هذه الألفاظَ تَقبَلُ التقسِيمَ والتنويعَ، وذلك لا يكون إلا في الأسماءِ المتواطئةِ، كما نقول: الموجود ينقسم إلى: قديم ومحدث، وواجب وممكن(٣).

---

(١) انظر: «شرح حديث النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٠٤ ـ ١٠٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٢ ـ ٤٣).
(٣) انظر: «شرح حديث النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٨٢).

فاتَّضَحَ مما سبق: أنَّ أسماءَ الله وصفاته من قبيلِ الألفاظِ المتواطئةِ، لكنَّ بعضَ الناسِ يجعَلُهَا من الألفاظِ المشكِّكة؛ لتَشكِيكِ المستمع، هل هي من قبيلِ الأسماءِ المتواطئةِ، أو من قبيلِ المشتركِ في اللفظ فقط؟

والمحقِّقُون يَعلَمُون أنها ليست خارجةً عن جنسِ الألفاظ المتواطئةِ؛ إذ واضعُ اللغةِ إنما وضَعَ اللفظَ بإزاءِ القدرِ المشتركِ، وإن كانت نوعًا مختصًّا من الألفاظِ المتواطئَةِ، فلا بأسَ بتخصيصِها بلفظٍ[1].

وعلى ما تقدَّم تقريرُه فالاسمُ والصفةُ من هذا النوعِ له ثلاثةُ اعتبارات:

الاعتبار الأول: مِن حيثُ هو، مَعَ قطعِ النظرِ عن تقيِيدِهِ بالرَّبِّ أو بالعبدِ.

الاعتبار الثاني: اعتبارُهُ مضافًا إلى الربِّ مختصًّا به.

الاعتبار الثالث: اعتبارُهُ مضافًا إلى العبدِ مُقيَّدًا به.

فما لَزِمَ هذه الأسماء لذاتها من حيثُ هي معَ قطعِ النظرِ عن تقييده بالرب أو العبد، فإثبَاتُهُ للربِّ تعالى لا محذورَ فيه بوجهٍ من الوجوه، بل تَثبتُ له على وجهٍ لا يماثلُه فيه خلقُهُ، فمن نَفَاهُ عنه لإطلاقِهِ على المخلوق أَلحَدَ في أسمائه، وجَحَدَ صفاتِ كمَالِهِ، ومن أثبَتَهُ له على وجهٍ يماثِلُ فيه خلقَهُ فقد شبَّهَهُ بخلقِهِ، ومَن شبَّهَ اللهَ بخلقه فقد كفَرَ، ومن أثبَتَهُ له على وجهٍ لا يماثِلُ فيه خلقَهُ، بل كما يليقُ بجلاله وعظمته فقد برِئَ من فَرثِ التَّشبِيه، ودَمِ التعطيلِ.

إذن ما لَزِمَ الصفةَ من حيثُ هي يجِبُ إثباتُهُ ولا يصِحُّ نفيُهُ؛ إذ إنَّ نفيَهُ يلزمُ منه نفيُ الصفةِ، فمثلًا: يلزَمُ من صفة السمعِ من حيث هي: إدراكُ

---

(١) «الفتوى الحموية الكبرى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٥٢٤).

المسموعاتِ، ومن صفةِ البصر: إدراكُ المبصرات، فهذه اللوازِمُ يمتنعُ رفعُها عنِ الصفَةِ، فإنها ذاتيَّةٌ لها، ولا ترتفِعُ إلا برفعِ الصفة.

وأمَّا ما لزم الصفةَ باعتبارِ إضافَتِها إلى العبدِ فهذا يجب نفيُهُ عن الله، فمثلًا: حياةُ العبد يَلزَمُ منها النومُ والسِّنةُ والحاجةُ إلى الغذاء ونحو ذلك.

وما لَزِمَ الصفةَ باعتبار إضافتها واختصاصِها بالله تعالى فإنَّه لا يَثبتُ للمخلوق بوجه، فمثلًا: علمُ الله الذي يلزمُهُ القِدَمُ والوجوبُ والإحاطَةُ بكلِّ معلوم، لا يمكن إثباته للمخلوق(١).

قال **ابن القيم**: «فإذا أحَطتَ بهذه القاعدةِ خبرًا وعَقلتَها كما ينبغِي خَلصتَ من الآفتين اللتين هما أصلُ بلاءِ المتكلمين: آفةُ التعطيلِ، وآفَةُ التشبيهِ، فإنك إذا وفَّيتَ هذا المقامَ حقَّهُ من التَّصَوُّرِ أثبتَّ لله الأسماء الحسنى والصفات العلا حقيقةً، فخلصتَ من التعطيلِ، ونفيتَ عنها خصائص المخلوقين ومشابهتهم فخلصتَ من التشبيه»(٢).

ومما ينبغي التنبيهُ عليه: أنَّ النقصَ اللازمَ للصِّفةِ ليس هو من موضُوعِها ولا مُسمَّى لفظِها، وإنما هو من خصائِصِ الإضَافَةِ، فخُصُوصُ الإضافَةِ غيرُ دَاخِلٍ في اللفظِ المطلَقِ(٣).

كما ينبغي أن يُعلَمَ أيضًا: أنَّ الاسمَ المتواطئَ إذا دلَّ على نوعٍ أو عينٍ، كقولك: هذا الإنسان، فهنا اللفظُ قد دلَّ على شيئين:

- المعنى المشترك.
- ما يختص به هذا النوعُ أو العينُ(٤).

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٩٠ - ٢٩٢)، و«مختصر الصواعق» للموصلي (٢/ ٤٩٣).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٢٩٢).

(٣) انظر «مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ٨٧٤).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٤/ ٢١٥).

فعندما نقول: اللهُ سميعٌ، فإنَّ هذا اللفظَ اشتَمَلَ على المعنى المشترك وهو: إدرَاكُ المسموعات، واشتَمَلَ أيضًا على ما يختَصُّ به الله من السَّمع.

ولا يُشكل على ما تقدم تقريرُه: أنَّ اللهَ لا سمِيَّ له، لا في نفسِه ولا في شيءٍ من صفاته؛ وذلك أنَّ المخلوق إذا سُمِّي بالأسماء التي تَصيرُ اسمًا لله إذا أضيفت إليه، فإنَّه لم يُسمَّ بأسماءِ الله، ولا بمثلِ أسماءِ الله، ولا صار شيءٌ من الأسماءِ سَمِيًّا لله، ولكن الاسمُ الذي يكونُ اسمًا لله إذا سُمِّيَ الخلقُ به صار اسمًا لهذا إذا سُمِّيَ به، وكونُه يصيرُ اسمًا له إذا سُمِّيَ به لا يوجب كونهُ سَمِيًّا له.

ثم إن المسمَّيَين إذا كانا مُتماثِلَين في بعض الأمور صحَّ أن يُسمَّى أحدُهُما باسم الآخرِ، ويقال: هو سَمِيُّه، فإن التماثلَ في الحقيقةِ يوجب التماثل في أسمائها، فيقال: هذا الإنسانُ سَمِيُّ هذا، وهذا السَّوَادُ سَمِيُّ هذا، وهذا العالِمُ سَمِيُّ هذا؛ لِتَمَاثُلِهِمَا في العلمِ وإن تفاوتا في غيرِهِ.

وأمَّا إن كانَ المسمَّيَان غير متماثِلَين في شيءٍ من الأشياء لم يَكُن أحدُهُما سَمِيًّا للآخر بحال. فإذا قيل لجبريلَ: روحٌ، وللفيل: روحٌ، لم تكن روحُ الفيلِ سَمِيًّا لجبريلَ الذي اسمُهُ الروح.

فاللهُ السميعُ البصيرُ، فإذا سُمِّي بعضُ مخلوقاتِه بالسميع البصير لم يكن مدلولُ اسمِه تعالى مِثْلًا لمدلُولِ اسمِ ذلك المخلوق بوجهٍ من الوجوه، فإذا لم يكُن مُسمَّى السميع والبصير الذي هو الذات والصفات مِثلًا لذلك، لا الذات مثل الذات، ولا الصفة مثل الصفة، امتنع أن يكون اسمُ هذا يقال على هذا وأن يكونَ سَمِيًّا له، وإن كان من مدلُولِ الاسمين تَشَابُهٌ من بعضِ الوجوه، والتشابُهُ ليس هو التماثل بوجهٍ من الوجوهِ[1].

وفي هذه القاعدةِ ردٌّ على من يزعُمُ أنَّ أسماءَ الله وصفاته من بَابِ المشترَكِ اللفظيِّ، والمشتركُ اللفظيُّ يعني: اتحادَ اللفظِ واختلافَ المعنى،

(١) انظر: «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» (ص١٣٢ ـ ١٣٤).

فتكون الأسماء والصفات مُتحدَةً مع أسماء وصفات المخلوقين، ومختلفةً متباينةً في المعنى، فليس هناك معنى كليّ مشترك، وهذا القول يلزَمُ منه الإلحادُ، واعتقادُ أنَّ لها معاني غير ما دلَّت عليه النصوص.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ: «وإذا لم تَكُن أسماؤه متواطئةً لم يفهم العبادُ من أسمائِهِ شيئًا أَصلًا»(١).

كما أنَّ في هذه القاعدة ردًّا على المعطلةِ والمشبهةِ، فإنَّ مَن نَفَى عن اللهِ القدر المشترك لإطلاقه على المخلوق فقد ألحدَ في أسمائه وجَحَدَ صفات كماله، **وهؤلاء هُمُ المعطلةُ**.

وأما مَن أثبتَ للهِ تعالى القدر المشترك على وجهٍ يُمَاثِلُ فيه خلقَهُ فقد شبَّهه بخلقِهِ، ومن شبَّه اللهَ بخلقِهِ فقد كفر، **وهؤلاء هم المشبهةُ**.

يقول **ابن القيم** رَحِمَهُ اللهُ: «اختلفَ النُّظَّارُ في الأسماءِ التي تُطلَقُ على الله وعلى العباد، كالحيِّ، والسميعِ، والبصيرِ، والعليم، والقدير، والملك، ونحوها.

فقالت طائفةٌ من المتكلمين: هي حقيقةٌ في العبد، مجازٌ في الرب، وهذا قولُ غلاةِ الجهميةِ، وهو أخبثُ الأقوالِ وأشدُّها فسادًا.

الثاني: مُقَابِلُه وهو: أنها حقيقةٌ في الربِّ مجازٌ في العبد...

الثالث: أنها حقيقةٌ فيهما، وهذا قولُ الأكثرين، وهو الصواب.

واختلاف الحقيقتين فيهما لا يُخرِجُها عن كونها حقيقةً فيهما، وللرب تعالى منها ما يليقُ بجلاله، وللعبد منها ما يليقُ به»(٢).

❁ ❁ ❁

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢١٠).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«الأسمَاءُ المُتَوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضَادَّينِ»

إنَّ شيخ الإسلام ابنَ تيمية رَحِمَهُ اللهُ لم يَتَفَرَّد بتقريرِ هذه القاعدة، بل قرَّرها قبلَه أئمةُ السلف، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم في تقريرِ أنَّ أسماءَ الله وصفاته من بابِ الألفاظِ المتواطئةِ التي تقتضي أن يكونَ بين الاسمين قدرٌ مشتركٌ:

[عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (٦٨هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليل **ابن عباس** رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «ليسَ في الدُّنيَا مما في الجنَّةِ إلا الأسماء»[(١)].

فقد بيَّن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّ ما في الجنَّة يَشتَبِهُ مع ما في الدُّنيا في الأسماءِ فقط دون الحقائق، وهذا الاشتِبَاهُ لا يلزَمُ منه التماثُلُ، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئةِ، فإذا كان هذا بين مخلوقٍ ومخلوقٍ فكيفَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ؟

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٢٢٨) عن أبي كريب ومحمد بن بشار عن الأشجعي ومؤمل عن سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس به. وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٢١٩ - ٢٢٠).

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا سألهُمُ الناسُ عن قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١] وما تفسيره؟ يقولون: ليس كمثله شيءٌ من الأشياء، وهو تحت الأرضين السابعة كما هو على العرشِ، ولا يخلُو منه مكان، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتكلم ولا يتكلم، ولا ينظُرُ إليه أحدٌ في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصَفُ ولا يُعرَفُ بصفةٍ ولا بفعلٍ، ولا له غايَةٌ ولا له منتهى، ولا يُدرَكُ بعقلٍ، وهو وجهٌ كلُّه، وهو علمٌ كلُّه، وهو سمعٌ كلُّه، وهو بصرٌ كلُّه، وهو نورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكون شيئين مختلفين، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نَوَاحٍ ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثقيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ ولا له جسمٌ، وليس هو بمعلوم أو معقول، وكلما خطر بقلبك أنه شيءٌ تَعرِفُهُ فهو على خلافِهِ!

قال أحمد: فقلنا فهو شيءٌ؟

فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء.

فقلنا: إنَّ الشيء الذي لا كالأشياء قد عَرَفَ أهلُ العقلِ أنه لا شيء.

فعند ذلك تبيَّن للناس أنهم لا يُثبِتُون شيئًا، ولكنهم يَدفعُونَ عن أنفسهم الشِّنعةَ بما يُقِرُّون من العلانية»[(١)].

فقد بيَّن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ شيءٌ ويَشترِكُ مع غيرِهِ في مُسمَّى ذلك اللفظ، وأما القولُ بأنه شيءٌ لا كالأشياء فبيَّن أنَّ هذا قد عَرَفَ أهلُ العقل أنه لا شيء، فنفيُ القدرِ المشترَكِ إلحادٌ وتعطيلٌ لأسماء الله وصفاته.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كُلُّ من فَهِمَ عن الله خِطَابَهُ يَعلَمُ أنَّ

---

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٠٧ ـ ٢١١).

هذه الأسامي التي هي لله تعالى أسامي، بيّن الله ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ مما قد أوقع تلك الأسامي على بعضِ المخلوقين، ليس على معنى تَشبيه المخلوقِ بالخالق؛ لأنَّ الأساميَ قد تتَّفِقُ وتختلِف المعاني.

فالنورُ وإن كان اسمًا لله، فقد يقعُ اسمُ النورِ على بعضِ المخلوقين، فليس معنى النور الذي هو اسمٌ لله في المعنى مِثل النور الذي هو خلقٌ لله.

قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النُّور: ٣٥].

واعلم أيضًا أنَّ لأهل الجنة نورًا يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، وقد أوقعَ اللهُ اسمَ النورِ على معانٍ.

وربُّنا ـ جل وعلا ـ الهادي، وقد سمَّى بعضَ خلقِهِ هاديًا، فقال ﷻ لنبيه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ٧﴾ [الرّعد: ٧] فسمَّى نبيَّه ﷺ هاديًا، وإن كان الهادي اسمًا لله ﷻ.

واللهُ الوارثُ، قال الله تعالى: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ٨٩﴾ [الأنبيَاء: ٨٩]، وقد سمَّى اللهُ من يرث من الميت ماله وارثًا، فقال ﷻ: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣].

فتفهَّمُوا يا ذوي الحِجا ما بينتُ في هذا الفصل تَعلَمُوا وتَستَيقِنُوا: أن لخالقِنا ﷻ أساميَ، قد تقعُ تلك الأسامي على بعضِ خلقِه في اللفظ لا على المعنى، على ما قد بينتُ في هذا الفصل من الكتاب، والسنة، ولغة العرب»[(١)].

فقد بيَّن الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الأساميَ تتفقُ في اللفظ بينَ اللهِ وبين خلقه، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئة.

كما بيَّن أن هذه الأسماءَ عند الإضافةِ تختَصُّ، ومثَّل لذلك باسمِ

(١) «كتاب التوحيد» (١/ ٩٠ ـ ٩١).

النورِ وغيرِه فقال: «فالنورُ وإن كان اسمًا لله فقد يقعُ اسم النور على بعض المخلوقين، فليس معنى النور الذي هو اسمٌ لله في المعنى مِثل النور الذي هو خلق لله».

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]:

وقال **الإمام ابن منده** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذِكرُ آيةٍ تدلُّ على وحدانيةِ الخالقِ بأنه خلَقَ الخلقَ، وجعلهم سميعًا بصيرًا يسمعون ويُبصِرون، وهي من الأسماءِ المستعارةِ من أسماءِ الله تعالى لخلقه لِيَعرِفُوا نعمةَ اللهِ تعالى عليهم بذلك، فتَسَمَّى بالسميع والبصير، وسمَّى عبدَهُ سميعًا بصيرًا، فاتَّفَقَت الأسماءُ واختَلَفَت المعاني؛ إذ لم يشبه من جميعِ الجهاتِ.

قال الله تعالى مُنَبِّهًا على قدرته على ذلك: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢].

وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]»(١).

فقد بيَّن الإمام ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ ما بيَّنَهُ الإمامُ ابن خزيمة، فإنَّ اللهَ تسمَّى بالسميع والبصير وسمَّى عبدَه سميعًا بصيرًا، فاتَّفَقَت الأسماءُ واختلَفَت المعاني.

وبعدَ هذا البيانِ الواضِحِ من هؤلاء الأعلامِ يظهَرُ أن أئمةَ السلفِ متفقون على أنَّ أسماءَ الله وصفاتِه من الألفاظِ المتواطِئَةِ، وهي تقتضِي أن يكون بين المُسمَّيَينِ قدرٌ مشتركٌ، وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١ - أنَّ الأسامي تَتَّفِقُ في اللفظِ بينَ اللهِ وبينَ خلقِهِ، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئة.

٢ - أن هذه الأسماءَ تختَصُّ عند الإضافةِ.

---

(١) «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (١/ ٢٥٦).

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أن الأسماءَ المتواطئة إنما تقتضِي أن يكون بين المُسمَّيَين قدرٌ مشتركٌ، وإن كان المسمَّيَان مختلفين أو متضادين.

كما بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ما نُثبِتُه من الأسماءِ والصفاتِ فلا بُدَّ أن يدل على قدرٍ تتواطَأُ فيه المسمَّيات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب.

وبيَّن أيضًا أنَّ الصفةَ إذا أُضِيفَت إلى المخلوقِ لم يصلُح أن يَدخُلَ فيها الخالق سبحانه، وإذا أضيفَت إلى الخالق لم يصلُح أن يدخُلَ فيها المخلوقون.

كما وضَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قولَ الناسِ: إن بينَ المسميين قدرًا مشتركًا، لا يُريدُونَ بأن يكُونَ في الخارجِ عن الأذهَان أمرٌ مشتركٌ بين الخالقِ والمخلوقِ، فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيءٌ مشترَكٌ بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق.

وبهذا يكون شيخُ الإسلام ابن تيمية موافقًا وموضحًا لمذهب أئمة السلف، لم يخرج عن هديهم، ولم يسلك غير طريقهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«الأسمَاءُ المُتوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ المُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضادَّينِ»

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ متضافِرَةٌ في الدلالَةِ على هذه القاعدةِ من قواعِدِ بابِ الرَّدِّ والمناظرَةِ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ١١٥﴾ [البقرة: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ٢٨﴾ [الذاريات: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ٢﴾ [الإنسان: ٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ سمَّى نفسَه حيًّا سميعًا بصيرًا عليمًا، وسمَّى مخلوقاته بها كذلك، فأسماءُ اللهِ مُختصَّةٌ به لكونها مضافةً إليه، وأسماءُ المخلوقات مختصَّةٌ بهم لكونها مضافةً إليهم، وإنما تَتَّفِقُ هذه الأسماءُ عند الإطلاقِ والتجريد من الإضافَةِ.

قال **ابن أبي العز**: «هذه الأسماءُ إذا سُمِّيَ اللهُ بها كان مُسَمَّاها مُعَيَّنًا مختَصًّا به، فإذا سُمِّيَ بها العَبدُ كان مُسَمَّاها مختَصًّا به»(١).

كما أنَّ انقسامَ هذه الصفاتِ إلى قديمةٍ ومحدَثةٍ فيه دلالةٌ على أنها من الألفاظِ المتواطئةِ.

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عِمرَان: ١٨].

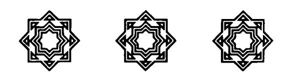
وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٖ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضاف العلمَ إلى العبد في الآية الأولى، وفي الآيَة الثانية أضافَهُ إلى نفسِهِ، وأشَارَ إلى أنَّ عِلمَ اللهِ لا يحيطُ العبدُ به بخلافِ عِلمِ المخلُوقِ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ العِلمَ إذا أضيفَ للهِ اختصَّ به، وَلَم يَصلُح أن يدخُلَ فيه علمُ المخلوقين.

كما أنَّ تقسيمَ العِلم إلى عِلمِ الخالِقِ، وَعلمِ المخلُوقِ المحدَثِ يَدُلُّ على أنَّها مِنَ الألفاظِ المتواطئَة.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «فَإِذَا أُضِيفَ العِلمُ إِلَى المَخلُوقِ لَم يَصلُح أَن يَدخُلَ فِيهِ عِلمُ الخَالِقِ سُبحَانَهُ، وَلَم يَكُن عِلمُ المَخلُوقِ كَعِلمِ الخَالِقِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الخَالِقِ.. لَم يَصلُح أَن يَدخُلَ فِيهِ عِلمُ المَخلُوقِينَ، وَلَم يَكُن عِلمُهُ كَعِلمِهِم»(٢).

فهذه النصوصُ سقتُها تدلِيلًا لما ذَكَرَهُ أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابن تيمية من أنَّ الأسماءَ المتواطِئَةَ تقتضِي أن يكونَ بين الاسمين قدرٌ مشترَكٌ وإن كان المسمَّيان مختلِفَينِ أو مُتَضادَّينِ.



---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠٠).

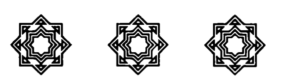
الفصل الثاني:

قاعدة:

«الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وَأَسمَاءِ الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوصُوفَاتِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وَأَسمَاءِ الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوصُوفَاتِ»

إنَّ الناظِرَ في الكتاب والسنة يجِدُ أنَّ هناك اشتراكًا بينَ بعضِ أسماءِ الله وأسماء صفاتِه وبينَ بعضِ أسماءِ المخلوقين وأسماء صفاتهم، ولهذا قَرَّرَ أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ هذا الاشتراكَ الواقِعَ بينَ بعضِ أسماءِ الله وأسماء صفاته وبينَ بعضِ أسماءِ المخلوقين وأسماء صفاتهم إنما هو اشتِرَاكٌ في الاسمِ العامِّ الكلِّيِّ الذي قد مَرَّ توضيحُهُ في القاعدةِ السابِقَةِ، وهذا الاسمُ العامُّ الكليُّ هو القدرُ المشتَرَكُ، والقدرُ المشتَرَكُ إنما يوجَدُ في الأذهانِ ولا حقيقَةَ له في الخارجِ، ولا يَلزَمُ مِن هذا الاشتراكِ تماثُل المسمَّيَات والموصوفات، فهذه القاعدةُ تَتَحَدَّثُ عن عدَمِ لُزُومِ التمَاثُلِ من هذا الاشتراكِ.

وقد بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابنُ تيمية بيانًا واضحًا، ويتضحُ ذلك من خلال عرض أقواله:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِن قَالُوا: الوُجُودُ وَاحِدٌ، بِمَعنَى أَنَّ المَوجُودَاتِ اشتَرَكَت فِي مُسَمَّى الوُجُودِ، فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لَكِنَّ المَوجُودَاتِ المُشتَرِكَاتِ فِي مُسَمَّى الوَاحِدِ لا يَكُونُ وُجُودُ هَذَا عَينَ وُجُودِ هَذَا، بَل هَذَا اشتِرَاكٌ فِي الاسمِ العَامِّ الكُلِّيِّ، كَالاشتِرَاكِ فِي الأَسمَاءِ الَّتِي يُسَمِّيهَا النُّحَاةُ اسمَ

الجِنسِ، وَيُقَسِّمُهَا المَنطِقِيُّونَ إِلَى جِنسٍ، وَنَوعٍ، وَفَصلٍ، وَخَاصَّةٍ، وَعَرَضٍ عَامٍّ.

فَالاشتِرَاكُ فِي هَذِهِ الأَسمَاءِ: هُوَ مُستَلزِمٌ لِتَبَايُنِ الأَعيَانِ، وَكَونُ أَحَدِ المُشتَرِكَينِ لَيسَ هُوَ الآخَرَ.

وَهَذَا مِمَّا يُعلَمُ بِه أَنَّ وُجُودَ الحَقِّ مُبَايِنٌ لِوُجُودِ المَخلُوقَاتِ، فَإِنَّهُ أَعظَمُ مِن مُبَايَنَةِ هَذَا المَوجُودِ لِهَذَا المَوجُودِ، فَإِذَا كَانَ وُجُودُ الفَلَكِ مُبَايِنًا مُخَالِفًا لِوُجُودِ الذَّرَّةِ وَالبَعُوضَةِ؛ فَوُجُودُ الحَقِّ تَعَالَى أَعظَمُ مُبَايَنَةً لِوُجُودِ كُلِّ مَخلُوقٍ مِن مُبَايَنَةِ وُجُودِ ذَلِكَ المَخلُوقِ لِوُجُودِ مَخلُوقٍ آخَرَ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الاسمُ وإن كَانَ مُتَّفِقًا، فالإضَافَةُ إلى اللهِ تُخَصِّصُهُ وتُقَيِّدُهُ بما يَنفِي عنه مُمَاثَلَة الخلقِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أَمَّا أَهلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: يَدَا اللَّهِ صِفَتَانِ مِن صِفَاتِ ذَاتِهِ، حُكمُهَا حُكمُ جَمِيعِ صِفَاتِهِ: مِن حَيَاتِهِ، وَعِلمِهِ، وَقُدرَتِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَكَلامِهِ.

فَيُثبِتُونَ جَمِيعَ صِفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفسَهُ وَوَصَفَهُ بِهَا أَنبِيَاؤُهُ، وَإِن شَارَكَت أَسمَاءُ صِفَاتِهِ أَسمَاءَ صِفَاتِ غَيرِهِ كَمَا أَنَّ لَهُ أَسمَاءً قَد يُسَمَّى بِهَا غَيرُهُ، مِثلُ: رَءُوفٌ رَحِيمٌ، عَلِيمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، حَلِيمٌ، صَبُورٌ، شَكُورٌ، قَدِيرٌ، مُؤمِنٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَبِيرٌ، مَعَ نَفيِ المُشَابَهَةِ فِي الحَقِيقَةِ وَالمُمَاثَلَةِ، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١] جَمَعَت هَذِهِ الآيَةُ بَينَ الإِثبَاتِ وَالتَّنزِيهِ، وَنِسبَةُ صِفَاتِهِ إِلَيهِ كَنِسبَةِ خَلقِهِ إِلَيهِ، وَالنِّسبَةُ وَالإِضَافَةُ تُشَابِهُ النِّسبَةَ وَالإِضَافَةَ.

وَمِن هَذَا الوَجهِ جَاءَ الاشتِرَاكُ فِي أَسمَائِهِ وَأَسمَاءِ صِفَاتِهِ، كَمَا شُبِّهَت الرُّؤيَةُ بِرُؤيَةِ الشَّمسِ وَالقَمَرِ، تَشبِيهًا لِلرُّؤيَةِ لا لِلمَرئِيِّ، كَمَا ضَرَبَ مَثَلَهُ مَعَ

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٥٠).
(٢) «الاستقامة» (١/ ١٠٢).

عِبَادِهِ المَملُوكِينَ كَمَثَلِ بَعضِ خَلقِهِ مَعَ مَملُوكِيهِم، وَلَهُ المَثَلُ الأَعلَى فِي السَّمَوَاتِ.

فَتَدَبَّر هَذَا فَإِنَّهُ مِجلاةُ شُبهَةٍ، وَمِصفَاةُ كَدَرٍ، فَجَمِيعُ مَا نَسمَعُهُ، وَيُنسَبُ إِلَيهِ، وَيُضَافُ: مِن الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ كَمَا يَلِيقُ بِاللهِ، وَيَصلُحُ لِذَاتِهِ»[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِذَا كَانَ مِن المَعلُوم بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فِي الوُجُودِ مَا هُوَ قَدِيمٌ وَاجِبٌ بِنَفسِهِ، وَمَا هُوَ مُحدَثٌ مُمكِنٌ يَقبَلُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ، فَمَعلُومٌ أَنَّ هَذَا مَوجُودٌ وَهَذَا مَوجُودٌ، وَلا يَلزَمُ مِن اتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ أَن يَكُونَ وُجُودُ هَذَا مِثلَ وُجُودِ هَذَا، بَل وُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ وَوُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ، **وَاتِّفَاقُهُمَا فِي اسمٍ عَامٍّ لا يَقتَضِي تَمَاثُلَهُمَا فِي مُسَمَّى ذَلِكَ الاسمِ عِندَ الإِضَافَةِ وَالتَّخصِيصِ وَالتَّقيِيدِ وَلا فِي غَيرِهِ.**

فَلا يَقُولُ عَاقِلٌ إِذَا قِيلَ: إِنَّ العَرشَ شَيءٌ مَوجُودٌ وَإِنَّ البَعُوضَ شَيءٌ مَوجُودٌ؛ إِنَّ هَذَا مِثل هَذَا؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الشَّيءِ وَالوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ فِي الخَارِجِ شَيءٌ مَوجُودٌ غَيرهُمَا يَشتَرِكَانِ فِيهِ، بَل الذِّهنُ يَأخُذُ مَعنًى مُشتَرَكًا كُلِّيًّا هُوَ مُسَمَّى الاسم المُطلَقِ، وَإِذَا قِيلَ: هَذَا مَوجُودٌ وَهَذَا مَوجُودٌ، فَوُجُودُ كُلٍّ مِنهُمَا يَخُصُّهُ لَا يَشرَكُهُ فِيهِ غَيرُهُ؛ مَعَ أَنَّ الاسمَ حَقِيقَةٌ فِي كُلٍّ مِنهُمَا.

وَلِهَذَا سَمَّى اللهُ نَفسَهُ بِأَسمَاء، وَسَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسمَاءٍ؛ فَكَانَت تِلكَ الأَسمَاءُ مُختَصَّةً بِهِ إِذَا أُضِيفَت إِلَيهِ لا يَشرَكُهُ فِيهَا غَيرُهُ، وَسَمَّى بَعضَ مَخلُوقَاتِهِ بِأَسمَاء مُختَصَّةٍ بِهِم مُضَافَةٍ إِلَيهِم تُوَافِقُ تِلكَ الأَسمَاءَ إِذَا قُطِعَت عَن الإِضَافَةِ وَالتَّخصِيصِ.

وَلَم يَلزَم مِن اتِّفَاقِ الاسمَينِ تَمَاثُل مُسَمَّاهُمَا وَاتِّحَادُهُ عِندَ الإِطلَاقِ وَالتَّجرِيدِ عَن الإِضَافَةِ وَالتَّخصِيصِ، لا اتِّفَاقُهُمَا، وَلَا تَمَاثُل المُسَمَّى عِندَ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

الإِضَافَةِ وَالتَّخصِيصِ، فَضلًا عَن أَن يَتَّحِدَ مُسَمَّاهُمَا عِندَ الإِضَافَةِ وَالتَّخصِيصِ». [(١)]

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاشتِرَاك أو الاشتِبَاهُ في أَمرٍ مَا لمُسَمَّى الوجُودِ، أو الحَيِّ أو غير ذلك لا يَقتَضِي التَّمَاثُل بوجهٍ من الوُجُوهِ، بل يقتَضِي نَوعَ اشتِبَاهٍ، وقد يَكُونُ بعيدًا عن التمَاثُلِ»[(٢)].

ومما تقدَّم عرضُهُ: يظهَرُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ الجليلةِ في بَابِ الرَّدِّ والمناظرةِ، وهي من أعظمِ القواعِدِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعة معتَقَدَهُم في بابِ الأسماءِ والصفات.

ومضمونها: أَنَّ الاتفَاقَ في اللفظِ والمعنى الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يَلزَمُ منه المساوَاةُ في المسمَّيَات والموصوفات، فأهلُ السنَّةِ يُثبِتُون جميعَ صفاتِهِ التي وصَفَ اللهُ بها نفسَهُ، ووصفه بها رسُلُهُ وإن شارَكَت أسماءُ صفاتِه أسماءَ صفات غيره، كما أنَّ له أسماءً قد يُسَمَّى بها غيره، مثل: رءوف، رحيم، عليم، سميع، مع نَفيِ المشابَهَةِ في الحقيقةِ والمماثلَةِ.

ومن الأمثلةِ على هذهِ القاعدةِ: لَفظُ الوُجودِ، فإنَّه من المعلُوم ضرُورَةً أنَّ الوُجُودَ منه ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسِهِ، ومنه ما هو محدَثٌ ممكِنٌ، يَقبَلُ الوُجُودَ والعَدَمَ كالإنسان، فهذا موجودٌ وهذا موجودٌ، ولا يَلزَمُ مِن اتِّفَاقِهِما في مُسَمَّى الوُجُودِ أن يَكُونَ وُجُودُ هذا مثلَ وجودِ هذا، بل وُجودُ اللهِ يخُصُّهُ ووجُودُ الإنسَانِ يخُصُّهُ، واتفَاقُهُما في اسمٍ عامٍّ ـ وهو لفظُ الوُجُودِ ـ لا يَقتَضِي تماثُلهما في مُسَمَّى ذلك الاسم.

ومما يجبُ أن يُعلَمَ عند شرحِ هذه القاعدة: أنَّ اتفَاقَ المسَمَّيَينِ في بعضِ الأسماءِ والصِّفَاتِ ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نَفَتهُ الأدلَّةُ السمعيَّةُ

---

(١) «التدمرية» (ص٢٠ ـ ٢١).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٧٣).

والعقليَّةُ، وإنما نَفَت ما يَستَلزِمُ اشتراكهُمَا فيما يَختَصُّ به الخالقُ، فَمَا هو مِن خَصَائِصِ الله لا يجُوزُ أن يَشركَهُ فيه مخلوقٌ.

ومما يَزِيدُ المسألةَ بيانًا ووضوحًا: أَنَّنَا نُشَاهِدُ في المخلُوقَات أشياءَ تَتَّفِقُ في الأسماءِ وتختلفُ في المسَمَّيَاتِ، فَنعلَمُ أنَّ للبَعُوضَةِ عينًا ورجلًا، وللفيلِ عينًا ورجلًا، ولا يَلزَمُ مِن اتفَاقِهما في الاسم اتفَاقُهما في المسَمَّى، فليسَ عَينُ وَرِجلُ الذُّبَابَةِ كعينِ ورجلِ الفِيلِ مع اتِّفَاقِهما في الاسم، فإذا جَازَ التَّفَاوُتُ بينَ المسَمَّيَاتِ في المخلوقات مع اتفَاقِهَا في الاسم، فَجَوَازُهُ في الخالقِ من باب أولى، بل إنَّ التمَاثُلَ في ذلك بينَ الخالِقِ والمخلوق مُمتَنِعٌ أشد الامتناع.

واللهُ جَلَّ جَلَالُهُ سمَّى نفسَهُ بأسماءٍ ووصَفَهَا بصفاتٍ، وسمَّى مخلوقاته ببعضِ تلك الأسماءِ ووَصَفَهَا ببعضِ تلك الصفات، ولا يَلزَمُ مِنَ الاتِّفَاقِ في الأسماءِ والصفاتِ اتفاقُهُما في المسَمَّيَاتِ، فاللهُ مُبَايِنٌ للمخلوقات بذَاتِهِ، فإذا كان مُبَايِنًا للخلق في ذاته فإنَّهُ يَكُونُ مباينًا للخلق في صِفَاتِهِ، ولا يمكِنُ التَّمَاثُلُ بينَ الخالِقِ والمخلوق، فَعُلِمَ بذلك أنَّ الاتفَاقَ في الاسمِ لا يَلزَمُ منه الاتِّفَاقُ في الحقيقةِ.

وقد نَبَّهَنَا تَعَالَى على هذا المعنى بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان: ٢٧] فَقَدّر البحرَ المحيطَ بالعَالَم مِدَادًا، وَوَرَاءَهُ سَبعَةُ أبحرٍ كلُّها مدادٌ يُكتَبُ به كلِمَاتُ اللهِ لَنَفِدَت البحَارُ، ولَنَفِدَت الأقلامُ التي لو قُدِّرَت جَمِيعُ أشجارِ الأرضِ(١).

وفي هذه القاعدةِ ردٌّ على المُعَطِّلَةِ جميعًا الذين يزعمون: أنَّ إثباتَ الأسماءِ والصفاتِ أو إثبات بعضِها يَستَلزِمُ المماثَلة بالمخلُوقَاتِ، فَغُلاةُ النُّفَاةِ الذين يَسلُبون عن اللهِ النَّقِيضَين يقولون: لا مَوجُودَ ولا معدُومَ، ولا حَيَّ ولا مَيتَ؛ لأنَّهُ بِزَعمِهِم إذا وَصَفُوهُ بالإثبَاتِ شَبَّهُوهُ بالموجُودَاتِ، وإذا

(١) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٤٣٠).

وَصَفُوهُ بالنَّفي شَبَّهُوهُ بالمعدُومَاتِ، وقَارَبَهُم طائفةٌ فوصَفُوهُ بالسُّلُوبِ والإضَافَاتِ؛ لأنَّهُ بزعمِهِم إذا وَصَفُوه بالإثبَاتِ شبَّهُوهُ بالموجودَاتِ، وقارَبهُم طائفةٌ ثالثةٌ وهي المعتزلةُ فأثبتوا الأسماءَ دون الصفات؛ لأنَّه بزعمهم لا يجدُونَ في الشَّاهِد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسمٌ، وكذلك قاربهم طائفةٌ رابعةٌ وهم الأشاعرةُ فأثبتوا بعضَ الصفاتِ دون بعضٍ؛ لأنَّ هذه الصفات تقومُ بالمخلوقات.

فَيُرَدُّ على هؤلاءِ جميعًا أنَّ الاشتِرَاكَ في الأسماءِ والصفاتِ لا يَستَلزِمُ تماثُل المسَمَّيات والموصوفات(١).

قال **أبو الحسن الأشعري** في حكايته عن جهم تقريره خلافَ هذه القاعدة: «ويُحكَى عنه ـ أي: جهم ـ أنه كانَ يَقُولُ: لا أَقُولُ إنَّ الله سبحانه شَيءٌ؛ لأنَّ ذلك تَشبِيهٌ له بالأشياء»(٢).

وقال **القاضي عبد الجبار** المعتزلي في تقريره عقيدةَ المعتزلة: «أنه تعالى لو كانَ عَالِمًا بعِلم لَوَجَبَ في علمِهِ أن يَكُونِ مِثلًا لِعِلمِنَا، وفي عِلمِنَا أن يَكُونَ مِثلًا لعلمه تعالَى»(٣).

وقال **التفتازاني**: «وفي كَلَامِ المحققِين مِن عُلَمَاءِ البَيَانِ أنَّ قولَنا: الاستِوَاءُ مَجَازٌ عَن الاستِيلاءِ، واليدُ واليمينُ عن القُدرةِ، والعينُ عن البصرِ، ونحو ذلك، إنما هو: لِنَفيِ وَهمِ التَّشبِيهِ والتَّجسِيم»(٤).

فقد زَعَمَ هؤلاءِ أنَّنا لَو أثبَتنَا لله أسماء وصفات أو بعضها لَلَزِمَ من ذلك الممَاثَلَةُ بصِفَاتِ المخلوقين.

والرَّدُّ عليهم بهذه القاعدة: الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ والصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ.

---

(١) انظر: «التدمرية» (ص١٦ ـ ٣٦)، و«شرح العقيدة الواسطية» للشيخ ابن عثيمين (١/ ١٠٥).
(٢) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٣٨).
(٣) «شرح الأصول الخمسة» (ص٢٠١).
(٤) «شرح المقاصد» (٢/ ١١٠).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وَأَسمَاءِ الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ»

بَعدَ أن وَقَفنَا على تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ الجلِيلَةِ، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من كلامِ أئمةِ السلف في تقرير ما قَرَّرَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أن الاشتِرَاك في الأسمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ:

[عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها (٥٨هـ)]:

عن **عائشة الصدِّيقَة** بنت الصِّدِّيق رضي الله عنها **قالت**: «الحمدُ للهِ الذي وَسِعَ سمعُهُ الأصواتَ، لقد جاءت خولةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَشكُو زَوجهَا فكانَ يَخفَى عَلَيَّ كَلامُهَا؛ فَأَنزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]»(١).

بيَّنت عائشة ل أَنَّ سمعَ اللهِ ليس كسمع الإنسان، فإنَّ اللهَ قد سمعَ صوتَ المجادِلَةِ من فوقِ سبعِ سموات كما أخبرَ اللهُ بذلك ولم يخفَ عليه

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب الظهار (ص٥٣٦ ح٣٤٦٠) عن إسحاق عن جرير عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن عروة عن عائشة به، وصححه الألباني في تعليقه على سنن النسائي، بنفس الصفحة والرقم.

شيءٌ من حَدِيثِها، وأما سمعُ الإنسانِ فهو قاصِرٌ، فإنَّ عائشة رضي الله عنها في الحُجرَةِ نفسِها وقد خَفِيَ عليها بعضُ حديثِ المجادلة، فالاشتِرَاكُ في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يلزَمُ منه التماثُل في المسمَّيَات والموصوفات.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

عن **ابن عباس** رضي الله عنهما **أنه حَدَّثَ بحدِيثٍ، فقال رجلٌ عنده: وفَوقَ كُلِّ ذِي عِلمٍ عَلِيم، فقال ابنُ عباس:** «بِئسَمَا قُلتَ! إنَّ اللهَ هو عَلِيمٌ، وهوَ فَوقَ كُل عَالِمٍ»(١).

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنهما أنَّ اللهَ وإن اشتَرَكَ مَعَ غَيرِهِ في أَصلِ معنى صِفَةِ العِلمِ، فإنَّهُ فَوقَ كُلِّ عالمٍ؛ إذ إنَّهُ لا يَلزَمُ مِن هذا الاشتِرَاكِ التمَاثُل.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]:

وقال **الإمام عكرمة** رحمه الله: «عِلمُ اللهِ فوقَ كُلِّ أَحدٍ»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ عكرمة رحمه الله ما بيَّنَهُ ابنُ عباس رضي الله عنه من أنَّ عِلمَ اللهِ فَوقَ عِلمِ كُلِّ أَحدٍ؛ فإنَّهُ لا يَلزَمُ مِن الاشتِرَاكِ في أصلِ معنى صفَةِ العِلمِ التمَاثُل.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رحمه الله: «كيفَ استَجزتَ - أي: المريسي - أَن تُسَمِّي أَهلَ السنةِ وأهلَ المعرفَةِ بصفات اللهِ المقدسَةِ: مُشَبِّهَة؛ إذ وَصفُوا اللهَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٣٢٦)، ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٣٦) عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، وفيه عبد الأعلى وهو: ابن عامر الثعلبي صدوق يهم كما في «التقريب» (ص ٣٩٠). فالأثر بهذا السند ضعيف.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٣٦) عن يعقوب وابن وكيع عن ابن علية عن خالد عن عكرمة به. رجاله ثقات عدا ابن وكيع وقد توبع، فالأثر صحيح.

بما وصَفَ به نفسَهُ في كتابِهِ بالأشياءِ التي أسماؤُهَا مَوجُودَةٌ في صفاتِ بني آدم بلا تَكيِيفٍ، وأنتَ قد شَبَّهتَ إلهَكَ في يدَيهِ وسمعِهِ وبصرِهِ بأعمَى وأقطَعٍ، وتوهَّمتَ في معبُودِكَ ما توَهَّمتَ في الأعمَى والأقطَعِ، فَمَعبُودُكَ في دعواكَ مُخدَّجٌ مَنقُوصٌ، أعمَى لا بَصَرَ لَهُ، وأبكَمُ لا كَلامَ له، وأَصَم لا سمعَ له، وأَجذَمُ لا يَدَانِ له، ومُقعَدٌ لا حَرَاكَ به، وليس هذا بِصَفَةِ إِلَهِ المصلين!

أَفَأَنتَ أَوحَش مذهبًا في تشبِيهِكَ إِلَهَكَ بهؤلاء العميان والمقطوعين، أَم هؤلاء الذين سَمَّيتَهُم مُشَبِّهة، إذ وصفوه بما وصَفَ به نفسَه، بلا تَشبِيهٍ؟

فلولا أنها كلِمَةٌ هي مِحنَةُ الجهمية التي بها يَنبِزُونَ المؤمنين ما سمينَا مُشَبِّهًا غيرَكَ لِسَمَاجَةِ ما شَبَّهتَ ومَثَّلتَ.

ويلك! إنما نَصِفُهُ بالأسماء لا بالتكييف ولا بالتشبيه، كما يقال: إنه ملك كريم، عليم حكيم، حليم رحيم، لطيف مؤمن، عزيز جبار متكبر.

وقد يجوز أن يُدعَى البَشَرُ ببعضِ هذه الأسماءِ وإن كانت مُخَالِفَةً لصِفَاتهم، **فالأسماءُ فيها مُتَّفِقَةٌ، والتَّشبِيهُ والكيفِيَّةُ مُفتَرِقَةٌ**»[(١)].

فقد بيَّنَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أن الأسماءَ والصفات المشتركَة بينَ الخالقِ والمخلوقِ هِيَ مُتَّفِقَةٌ في الأسماءِ فقط، وأمَّا في الخصائص والكيفية فَمُفتَرِقةٌ.

كما نبَّهَ على أنَّ الجهميَّة يَنبِزُون أَهلَ السنةِ بالتشبيهِ؛ لأنَّهم وَصَفُوا اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ في كتابِهِ مِنَ الصفاتِ التي وَصَفَ اللهُ بها بعضَ المخلوقين بلا تكييفٍ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]:

وقال **الإمام ابن منده** رَحِمَهُ اللهُ: «ذاتُهُ لا تُوصَفُ إلا بما وَصَفَ

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٢٩).

وَوَصَفَهُ النبيُّ ﷺ؛ لأنَّ المجَاوزَ وصفهُمَا يُوجِبُ المماثَلَة، والتمثِيلُ والتشبِيهُ لا يَكُونُ إلا بالتَّحقِيقِ ولا يَكُونُ باتِّفَاقِ الأسماءِ»(١).

بيَّنَ الإمامُ ابنُ منده رَحِمَهُ اللهُ أنَّ التَّشبِيهَ لا يَكُونُ إلا بالتَّحقِيقِ؛ يعني: في الخصائص، ولا يَكُونُ باتِّفَاقِ الأسماءِ؛ وذلك لأنَّ الاشتِرَاك في الأسمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ.

📖 [أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]:

وقال **الإمام أبو عمر الطلمنكي** رَحِمَهُ اللهُ: «أَجمَعَ المسلِمُونَ من أهلِ السنةِ على أَنَّ معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحو ذلك من القرآن أنه: عِلمُهُ، وَأَنَّ اللهَ تعالى فوق السمواتِ بِذَاتِهِ، مُستَوٍ على عَرشِهِ كيفَ شَاء.

وقالَ أهلُ السنةِ في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] إنَّ الاستواءَ من اللهِ على عَرشِه على الحقيقَةِ لا على المجَازِ، فقد قَالَ قَومٌ مِنَ المعتزلَةِ والجهميَّةِ: لا يجوزُ أَن يُسَمَّى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهذه الأسماءِ على الحقيقةِ ويُسَمَّى بها المخلوقُ.

فَنَفَوا عَنِ اللهِ الحقائقَ من أسمائِهِ وأَثبَتُوهَا لخَلقِهِ، فَإذا سُئِلُوا: مَا حملَهُم على هذا الزيغِ؟ قالوا: الاجتماعُ على التَّسمِيَةِ يُوجِبُ التشبِيهَ.

قلنا: هذا خُرُوجٌ عن اللغةِ التي خُوطِبنَا بها؛ لأنَّ المعقُولَ في اللغةِ أنَّ الاشتِبَاهَ في اللغةِ لا يحصُلُ بالتسمِيَةِ، وإنما تَشبِيهُ الأشياء بأنفسِها أو بهيئَاتٍ فيها، كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماءُ تُوجِبُ اشتِبَاهًا لاشتَبَهَت الأشياءُ كُلُّها، لِشُمُولِ اسمِ الشيءِ لها، وعُمُومِ تَسمِيَةِ الأشياءِ به، فَنسأَلُهُم: أَتَقُولُون إنَّ الله مَوجُودٌ؟

(١) «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٣/ ٧).

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: يَلزَمُكُم على دَعوَاكُم أَن يَكُونَ مُشبهًا للموجودين.

وإن قالوا: مَوجُودٌ ولا يُوجِبُ وُجُوده الاشتبَاهَ بينه وبين الموجودات.

قلنا: فكذلك هو حيٌّ عالمٌ قادرٌ مريدٌ سميعٌ بصيرٌ متكلمٌ، يعني: ولا يَلزَمُ من ذلك اشتِبَاهُهُ بمن اتَّصَفَ بهذه الصفات»[1].

فقد بيَّن الإمامُ أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللَّهُ عند ردِّهِ على المعتزلَةِ والجهميَّةِ لما زعموا أنَّ الاجتِمَاعَ على التَّسميةِ يُوجِبُ التَّشبيهَ أَنَّ الاشتِبَاهَ في اللغةِ لا يحصلُ بالتسمِيَةِ، وإنما تَشبِيهُ الأشياءِ يحصل في الخصائص، كما بيَّن أنه لو كانت الأسماءُ تُوجِبُ تشبيهًا لاشتبهت الأشياءُ كلُّها؛ لشُمُولِ اسمِ الشيءِ لها.

كَمَا ألزَمَهُم بصفَةِ الوُجُودِ، فإنَّ اللهَ موجُودٌ والمخلُوقَاتُ موجُودَةٌ، ولا يلزَمُ من هذا الاشترَاكِ المماثَلَةُ، فَإن زَعَمَت الجهميَّةُ أنَّ اللهَ موجودٌ ولا يوجِبُ وجودُهُ التماثُلَ بين الموجُودَاتِ، فَإذَن فليقُولُوا ذلك في سائِرِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ.

📖 [أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **الإمام أبو القاسم إسماعيل التيمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَوَاجِبٌ على كُلِّ مؤمِنٍ أن يُثبِتَ من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ ما أثبته اللهُ لنفسِهِ، وليس بمؤمِنٍ مَن يَنفِي عَن اللهِ ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ في كتابه، فَرُؤيَةُ الخالقِ لا تكُونُ كَرُؤيَةِ المخلُوقِ، وسمعُ الخالِقِ لا يكُونُ كسمعِ المخلوق، قال الله تعالى: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] وليسَ رُؤيَةُ اللهِ تعالى بني آدم كرؤيَةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وإن كان اسمُ الرؤيَةِ يقعُ على الجميع، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢].

---

(١) ذكره الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣١٥ ـ ١٣١٦).

جلَّ وتعالى عن أن يُشبِهَ صفةُ شيءٍ من خلقِهِ صفَتَهُ، أو فعلُ أحَدٍ من خلقِهِ فعلَهُ، فاللهُ تعالى يَرَى ما تحتَ الثَّرَى، وما تحت الأرضِ السابعةِ السفلى، وما في السمٰوات العلا، لا يَغِيبُ عن بَصَرِهِ شيءٌ من ذلك ولا يخفى، يَرَى ما في جوفِ البحَارِ ولُجَجِهَا، كما يرى ما في السمٰوات، وبَنُو آدم يَرونَ ما قَرُبَ من أبصارهم ولا تُدرِكُ أبصَارُهُم ما يَبعُدُ منهم، ولا يُدرِك بَصَرُ أَحَدٍ من الآدميين ما يَكُونُ بينه وبينه حجاب، **وقد تَتَّفِقُ الأسامِي وتختَلِفُ المعَانِي**»[(١)].

بيَّن الإمامُ أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الأسماءَ تَتَّفِقُ وتختَلِفُ المعاني، فَجَلَّ اللهُ أن يُشبِهَ صفةُ شيءٍ مِن خَلقِه صفتَهُ، كما بيَّن أنَّ رُؤيَة اللهِ تعالى بني آدم ليست كرؤيَةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وإن كان اسمُ الرؤيَةِ يقعُ على الجميع، وهكذا جميع أسماء الله وصفاته فإنها وإن اشتَرَكَت في الأسماءِ فلا يلزَمُ مِن ذلك تماثُل المسَمَّيَاتِ.

فالناظِرُ فيما سَبَقَ نقلُهُ يتبينُ له أنَّ أئمةَ السلف متفِقُونَ على هذه القاعدة، فالاشتراكُ في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يَلزَمُ منه تماثل المسَمَّيات والموصوفات.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ الاشتراكَ أو الاشتبَاهَ في أَمرٍ ما لمسَمَّى الوجُودِ أو الحيِّ أو غيرِ ذلك لا يقتَضِي التماثُل بوجهٍ من الوجوه.

كما مثَّلَ رَحِمَهُ اللهُ لهذه القاعدة بصفةِ الوجُودِ، فإذا كان من المعلوم بالضَّرُورةِ أنَّ في الوجودِ ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسِهِ، وما هو محدَثٌ ممكنٌ، فمعلومٌ أنَّ هذا موجُودٌ وهذا موجودٌ، ولا يلزَمُ من اتفاقِهِما في مسَمَّى الوجود أن يكون وجُودُ هذا مثلَ وجُودِ هذا، بل وُجُودُ هذا يخصُّه ووجودُ

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (١/١٩٦ ـ ١٩٧).

هذا يخصُّه، واتفاقُهُما في اسمٍ عامٍّ لا يقتضِي تماثُلهُما في مسَمَّى ذلك الاسم عند الإضَافَةِ والتخصِيصِ والتقييدِ ولا في غيرِهِ.

وَهَذا التَّمثِيلُ منه رَحِمَهُ اللهُ كتَمثِيلِ الإمامِ أبي عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللهُ حيثُ مَثَّلَ أيضًا في تقرير هذه القاعدةِ بِصِفَةِ الوُجُودِ.

وبيَّن أيضًا أنَّهُ إذا جَازَ التَّفَاوُتُ بينَ المسَمَّيَات في المخلوقات مع اتِّفَاقِهَا في الاسم، فجَوَازُهُ في الخالِقِ من باب أولى.

وهذا منه شَرحٌ وبَيَانٌ لما قرَّره أئمةُ السلفِ من أن الاشتِرَاك في الأسَماءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وَأَسمَاءِ الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوصُوفَاتِ»

إنَّ مُستَنَدَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير هذه القاعدةِ: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ، لم تَخرُج أقوالُهم في تقرير هذه القاعدةِ وغيرها من قواعد بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ عن الكتاب والسنة.

۞ ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ١٣٤﴾ [النِّسَاء: ١٣٤].

وقال تعالى في وَصفِ الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ٢﴾ [الإنسَان: ٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ سمَّى نفسَهُ سميعًا بصيرًا، وسمَّى غيرَهُ أيضًا سميعًا بصيرًا، ولا يَلزَمُ من ذلك تماثُل المسَمَّيَات، فإنَّ اللهَ قد نفَى أن يكُونَ سمعُهُ وبصرُهُ كسمع وبصرِ المخلوق فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشّورىٰ: ١١].

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَهُ أَسمَاء قَد يُسَمَّى بِهَا غَيرُهُ، مِثل: رَءُوفٌ رَحِيمٌ، عَلِيمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، حَلِيمٌ، صَبُورٌ، شَكُورٌ، قَدِيرٌ، مُؤمِنٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَبِيرٌ، مَعَ نَفيِ المُشَابَهَةِ فِي الحَقِيقَةِ وَالمُمَاثَلَةِ، كما

في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ جَمَعَت هَذِهِ الآيَةُ بَيْنَ الإِثْبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ»[(١)].

وعن عبد الله بن أُنَيس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامة** ـ أو قال: **العباد** ـ **عُرَاةً غُرلًا بهمًا**».. قال: قلنا: وما بهمًا؟ قال: «**ليس معهم شيءٌ، ثم يناديهم بِصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ كما يَسمعُهُ مَن بَعُدَ: أنا الملك، أنا الدَّيَّان**»[(٢)].

وجه الدلالة: أنَّ في هذا الحديث دليلًا على أنَّ صوتَ اللهِ لا يُشبِهُ أصوات المخلوقين؛ لأنَّ صوتَ اللهِ جَلَّ وَعَلَا يسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، بخلاف صوت المخلوقين، وكذلك جميعُ الصفات هي من بَابٍ وَاحِدٍ، فهي وإن اشتَرَكَت مع أسماءِ وصفاتِ المخلوقين فإنَّه لا يلزَمُ من ذلك الاشترَاك في المسَمَّيات والموصوفات.

قال **الإمام البخاري** رحمه الله: «وأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ينادي بصوتٍ يَسمعُه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، فليس هذا لغير الله ـ جَلَّ ذِكره ـ.

وفي هذا دليلٌ أن صوتَ الله لا يُشبه أصواتَ الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله ـ جلَّ ذكره ـ يُسمَعُ من بُعدٍ كما يُسمَعُ من قُربٍ»[(٣)].

فهذه جملةٌ من الأدلةِ التي يمكِنُ أن يُستدَلَّ بها على هذه القاعدة وغير ذلك كثيرٌ، وكُلُّ هذه الأدلةِ تدلُّ على أن الاشتِرَاك في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يلزَمُ منه التماثُل في المسمَّيَات والموصوفات، فظَهَرَ أنَّ مُستنَدَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير هذه القاعدة: الكتابُ والسنةُ.

❁ ❁ ❁

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).
(٢) تقدم تخريجه (ج٢/ ص٤٩).
(٣) «خلق أفعال العباد» (ص١٨٢).

الفصل الثالث:

قاعدة:

«اللَّهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ
لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ
ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«اللَّهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ»

إنَّ الذي اتفق عليه أئمةُ المسلمين أنَّ الخالقَ مُبَايِنٌ للمخلوقين، فليسَ في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته، ولا في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذاته، وممن قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويتضح ذلك من خلال عرضِ أقوالِه:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والخَالِقُ مُبَايِنٌ للمَخلُوقِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ليسَ في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقَاتِهِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اتَّفَقَ سلفُ الأمةِ وأئمتُها: على أَنَّ الخالِقَ تعالى بَائِنٌ مِن مخلوقَاتِهِ، ليسَ في ذَاتِهِ شَيءٌ من مخلوقَاتِهِ، ولا في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذَاتِهِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللهُ تعالى مُنزَّهٌ بَائِنٌ عن مخلوقاته، فإنَّه سبحانه خَلَقَ المخلوقاتِ بائِنَةً عنه، مُتَمَيِّزَةً عنه، خارِجَةً عن ذَاتِهِ، ليس في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذَاتِهِ، ولا في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته.

---

(١) «التدمرية» (ص٦٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٢٦).

ولو لم يَكُن مُبَايِنًا لكان إمَّا مُدَاخلًا لها حَالًّا فيها، أو مَحَلًّا لها، والله تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك.

وإمَّا ألا يكُونَ مُبَايِنًا لها، ولا مُدَاخلًا لها فيكون مَعدُومًا، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَالصَّوَابُ فِي هَذَا البَابِ وَغَيرِهِ مَذهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: أَنَّهُ سُبحَانَهُ لَم يَزَل مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدرَتِهِ، وَأَنَّ كَلِمَاتِهِ لا نِهَايَةَ لَهَا، وَأَنَّهُ نَادَى مُوسَى بِصَوت سَمِعَهُ مُوسَى، وَإِنَّمَا نَادَاهُ حِينَ أَتَى لَم يُنَادِهِ قَبلَ ذَلِكَ، وَأَنَّ صَوتَ الرَّبِّ لا يُمَاثِلُ أَصوَاتَ العِبَادِ، كَمَا أَنَّ عِلمَهُ لا يُمَاثِلُ عِلمَهُم، وَقُدرَتَهُ لا تُمَاثِلُ قُدرَتَهُم.

وَأَنَّهُ سُبحَانَهُ بَائِنٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، لَيسَ فِي مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ القَائِمَةِ بِذَاتِهِ، وَلا فِي ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ، وَإِنَّ أَقوَالَ أَهلِ التَّعطِيلِ وَالاتِّحَادِ الَّذِينَ عَطَّلُوا الذَّاتَ أَو الصِّفَاتِ أَو الكَلامَ أَو الأَفعَالَ بَاطِلَةٌ، وَأَقوَالُ أَهلِ الحُلُولِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالحُلُولِ فِي الذَّاتِ أَو الصِّفَاتِ بَاطِلَةٌ»[(٢)].

ومِن خِلالِ عرضِ أقوَالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتضِحُ تقريرُه لهذه القاعدَةِ، وقَد اشتَمَلَت هذه القاعدَةُ على أَنَّ المخلوقات مُنفَصِلَةٌ خَارِجَةٌ عن ذَاتِ الله وصفَاتِهِ، لم يَخلُق شيئًا في ذَاتِهِ، ولم يحلَّ هو في شيءٍ من مخلوقَاتِهِ؛ **لأنَّهُ** ﷻ لو لم يَكن مُبَايِنًا لكان إمَّا مُدَاخلًا لها حالًّا فيها، أو محَلًّا لها، وإما ألا يَكُون مُبَايِنًا لهَا، ولا مُدَاخلًا لها فيكونُ مَعدُومًا، والله تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك.

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٩٨)، وانظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٣٩٣)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٧٢)، (٥/ ٢٥٨)، (١١/ ٧٤)، (٢/ ٣٤٠)، و«التسعينية» (٢/ ٥٤٥).

ولفظُ المُبَايَنَةِ لهُ ثَلاثَةُ إطلاقات:

أحدها: المبَايَنَةُ المقَابِلَةُ للمُمَاثَلَةِ والمشَابهةِ والمقَارَبَةِ.

الثاني: المبَايَنَةُ المقَابِلَةُ للمُحَايَثَةِ والمجَامَعَةِ والمدَاخَلَةِ والمخَالَطَةِ.

الثالث: المبَايَنَةُ المقَابِلَةُ للمُمَاسَّةِ والملاصَقَةِ، فهذه المبَايَنَةُ أَخَصُّ من التي قبلها، فإنَّ مَن بَايَنَ الشيءَ فَلَم يُدَاخِلهُ قد يَكُون مماسًّا له مُتَّصِلًا به، وقد يَكُونُ مُنفَصِلًا عنه غيرَ مُجَاوِرٍ له.

وليسَ المرَادُ بالمبَايَنَةِ في هذه القاعدَةِ عدَمَ الممَاثَلَةِ، فإنَّ هذا لم يُنَازع فيه أَحَدٌ، فلا رَيبَ أنَّ المبَايَنَةَ بالمعنى الأَوَّلِ ثابِتٌ باتفَاقِ الناس، فإنهم مُتَّفقُون على أنَّ الله ـ تباركَ وتعالى ـ ليسَ لَهُ مِثلٌ في الموجودات، وأنَّ مُبَايَنَتَهُ للمخلوقين في صفاتهم أعظَمُ من مُبَايَنَةِ كل مخلوقٍ لمخلوق، وأنه أعظَمُ وأكبَرُ من أن يكون مماثلًا لشيءٍ من المخلوقات أو مقاربًا له في صفاته[1].

وهذه قاعدةٌ عظيمةٌ في الرَّدِّ على الجهميةِ نفاةِ الصفات، فإنهم تَارَةً يقولون بما يَستَلزِمُ الحلُولَ[2] والاتحَادَ[3]، حينما يَزعُمُون أنَّه مُدَاخِلٌ للمخلوقات حالٌّ فيها، وأنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، وتارَةً بما يَستلزِمُ الجحُودَ والتعطِيلَ، حينما يزعمون أنَّ اللهَ ﷻ ليس مُبَايِنًا للمخلوقات ولا مُدَاخلًا لها[4].

قال **الرازي** في تقرير أنَّ الله ليس بمبَايِنٍ للعالَم ولا حَالٍّ فيه: «إنَّ جُمهُورَ العقلاءِ المعتبرين اتَّفقُوا على أنَّه تعالى ليسَ بمُتَحَيِّزٍ ولا يختَصُّ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٢) الحلول: قيل في تعريفه هو: اختصاصُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ تَكونُ الإشارَةُ إلى أحدهما عَين الإشارةِ إلى الآخر. انظر «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (١/ ٧٠٦).

(٣) الاتحاد: هو امتِزَاجُ الشيئين واختلاطُهُما حتى يصيرا شيئًا واحدًا. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٦٤).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨ ـ ٣٩).

بشيءٍ من الجهات، وأنه تعالى غيرُ حالٍّ في العالَمِ، ولا مُبَايِنٍ عنه في شيءٍ من الجهاتِ»(١).

وهَؤُلاءِ الذين أَرَادُوا بَيَانَ إمكانِ وُجُودِ موجُودٍ لا يُوصَفُ بالمبَايَنَةِ ولا المُدَاخَلَةِ احتَجُّوا على ذلك بإثبَاتِ الكُلِّيَّات، وأنَّ هذه الكُلِّيَّات لا داخِلَ العَالَم ولا خَارِجَه، ولا مُبَايِنةً عنه ولا حالَّةً فيه، وقالوا: بِدَلِيلِ أنَّا نعقلُ الإنسانِيَّةَ المشتَرَكَةَ بين الأناسي وغيرها من الكليات ليسَت داخِلَ العالَم ولا خَارِجَه، ولا مُبَايِنَةً عنه ولا دَاخِلَةً فيه(٢).

وهذا مَعلُومٌ فسَادُهُ بِضَرُورَة العقلِ؛ فإنَّ الكليات وُجُودُها في الأذهَانِ لا في الأعيَانِ، والكلياتُ لا تُوجَدُ في الخَارِجِ مُنفَصِلَةً عن الأعيَانِ الموجُودَةِ، وهذا مَعلُومٌ بالضَّرُورَةِ ومُتَّفَقٌ عليه بين العقلاء، وإنَّمَا يُحكى الخِلافُ في ذلك عَن شِيعَةِ أفلاطُون(٣) ونحوه الذين يقولون: بإثباتِ المثل الأفلاطونية وهي: الكُلِّيَّاتُ المجرَّدَةُ عَن الأعيَانِ خارج الذِّهن.

أمَّا الإنسانِيَّةُ المشتَرَكَةُ بين الأنَاسِي ونحوِها من الكليات فهذِه لا يُقَالُ إنها مَوجُودَةٌ خارج الذهن لا دَاخِلَ العالم ولا خارجَهُ، فإنها أُمُورٌ ثَابِتَةٌ في الذِّهنِ والتَّصوُّرِ.

والمقصُودُ: أنَّ جمهورَ الخَلائِقِ من مُثبِتَةِ عُلُوِّ الله على خَلقِهِ ومِن نُفَاةِ ذلك على اختلافِ أصنافهم يقولون: إنَّ الشيءَ إمَّا أن يَكُونَ مُبَايِنًا لغيرِهِ، وإمَّا أن يَكُونَ مُحَايِثًا مُدَاخِلًا، فإذَا انتَفَى أحُدُهما ثَبَتَ الآخَر(٤).

---

(١) «أساس التقديس» (ص١٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ١٦١).

(٣) هو: أفلاطون بن أرسطن بن أرسطوقليس، من أثينية، وهو آخر المتقدمين الأوائل الأساطين من الفلاسفة. ولد في زمان أردشير بن دارا في سنة ست عشرة من ملكه، وفي سنة ست وعشرين من ملكه كان حدثًا متعلمًا يتلمذ لسقراط، ولما اغتيل سقراط بالسم ومات، قام مقامه، وجلس على كرسيه. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٦٥).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

فإن قيل: هَذَا الذِي ذكَرتُمُوهُ مِن لُزُومِ المبَايَنَةِ والمحَايَثَةِ والدُّخُولِ والخروجِ إنما يُعقَلُ فِيمَا هو جسمٌ مُتحَيِّزٌ، فإذا قَدَّرنا مُتحيِّزين لَزِمَ أن يكونَ أحُدُهُما إما دَاخلًا في الآخر أو خَارِجًا عنه، فأمَّا إذا قدَّرنا موجُودًا ليس بجسمٍ ولا مُتَحَيِّزٍ لم يمنع أن يَكُونَ مُبَايِنًا لغيرِه ولا محايِثًا له.

فيقَالُ جوابًا عن هذا: إن لفظ «الجسم» و«الحيِّز» ألفَاظٌ فيها إجمالٌ وإبهامٌ، ولم يَرِد بهما الكتابُ والسنةُ، فالمعَارَضَةُ بها ليسَت معارَضَةً بدلالَةٍ شرعِيَّةٍ.

ثم يقال: إن أردتَ بكونِهِ متحيِّزًا وجسمًا أنه في جَوفِ المخلوقات؛ أو أَنَّ المخلوقات تحُوزُهُ، أو أنه يماثِلُها، أو يجوز عليه ما يجوز عليها، ونحو ذلك؛ فهذا بَاطِلٌ، ومبايَنَتُهُ للعالَم لا تقتضي أن يكونَ على هذا التقديرِ مُتَحَيِّزًا ولا جسمًا.

وإن أردتَ: أنَّ ما كان فوق العَالم فهو مُتحيِّزٌ وجسمٌ، وذلك محالٌ.

قيل لك: نفيُ أنَّه مُبَايِنٌ للعالَم باطلٌ، ومَلزُومُ الباطلِ باطلٌ، فإذا كانَ نفيُ مُسَمَّيات هذه الألفاظ مَلزُومًا لنفيِ المبايَنَةِ كان نفيُهَا باطلًا؛ والأدلَّةُ المذكورَةُ على نَفيِ مُسَمَّاها بهذا الاعتبارِ باطلةٌ؛ فنفيُ مبَايَنَة الله للعالم وعُلُوه على خلقه باطلٌ؛ بل هذه الأمورُ مستلزمَةٌ لِتكذيب الرسولِ ﷺ فيما أثبتَهُ لرَبِّه، وأخبر به عنه، وهو كفرٌ[1].

ومما ينَبغِي أن يُعلَمَ: أنَّ الحلوليةَ والاتحاديةَ احتجوا على النفاة الذين يقولون: ليسَ مُبَايِنًا للعالمِ ولا مُدَاخلًا له، بأنَّا قد اتفَقنا على أنَّ الرَّبَّ ليس فوقَ العالَم، وإذا ثَبَتَ ذلك تَعَيَّنَ مُدَاخَلته للعالَم.

فلم يكُن للنفَاةِ على هؤلاء حُجَّةٌ إلا من جنسِ حجةِ المثبِتَةِ عليهم،

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٠٠ ـ ٣٠٧).

وهو قولُ المثبتة: إنَّ ما لا يكون لا دَاخلًا ولا مُبَايِنًا غير مَوجُودٍ، فإن أَقَرُّوا بصحَّةِ هذه الحجةِ بَطَلَ قولُهُم، وإن لم يُقِرُّوا بصِحَّتِها أَمكَنَ إخوانهم الاتحادية والحلولية ألا يُقِرُّوا بصحَّةِ حُجَّتِهِم؛ إذ هما من جنسٍ واحِدٍ.

فلا يمكِنُ للنُّفاةِ إبطالُ قولِ أهلِ الحلولِ مع قولهم بالنَّفيِ الذي هو شرٌّ منه(١).



(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٦/١٤٨ ـ ١٤٩)، (٦/١٥٦).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«اللَّهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ»

بعد توضيحِ هذه القاعدة، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أذكُرُ في هذا المبحث أقوالَ أئمةِ السلف في تقرير هذه القاعدة؛ لِيظهَرَ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم.

وفيما يلي عرض لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابي الجليل **عبد الله بن عباس** رضي الله عنهما: «مَا السَّمٰوَاتُ السبع والأَرَضُونَ السبعُ في يَدِ اللهِ إلا كَخردَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُم»[١].

فقد بيَّنَ الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنهما أنَّ السمٰوَاتِ السبعَ والأرضِينَ السبعَ في يَدِ اللهِ كخَردلَةٍ في يدِ الإنسَانِ، وهذا مِنهُ بَيَانٌ لِعَظَمَةِ اللهِ ـ جل وعلا ـ، وأنَّه يجِبُ أن يَكُونَ أعظَمَ بكلِّ وجهٍ من مخلوقاته وأنَّهُ مُبَايِنٌ لها، فهذِهِ السَّمواتُ وهذه الأرضُ مع عَظَمَتِهما فهما في عظمة الله لا

(١) تقدم تخريجه (ج١/ ص٢٦٤).

تسَاوي شيئًا، كما أَنَّ الخردلَةَ بالنِّسبةِ للإنسان لا تُسَاوِي شيئًا، فكيفَ يَكُونُ الله تعالى عن قولهم ـ حالًّا فيها.

[عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)]:

سُئِلَ **عبدُ الله بنُ المبارك** رَحِمَهُ اللَّهُ: **بماذا نَعرِفُ ربَّنا؟ قال**: «بأَنَّهُ فوقَ سمواتِهِ على عَرشِهِ، بائِنٌ من خَلقِهِ»[(١)].

فقد صرَّحَ الإمامُ ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ اللهَ بَائِنٌ من خلقِهِ، وهو فَوقَ سَمَوَاتِهِ على عرشِهِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمامُ أحمدُ** رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا أَردتَ أن تَعلَمَ أنَّ الجهمِيَّ كاذِبٌ على اللهِ حين زَعَمَ أنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، ولا يَكُونُ في مَكانٍ دون مكانٍ.

فقل له: أليسَ اللهُ كان ولا شيءَ؟ فسيقول: نعم. فقل له: حينَ خَلَقَ الشيءَ خَلَقَهُ في نفسِهِ، أو خارِجًا من نفسِهِ؟

فإنَّه يَصِيرُ إلى ثلاثَةِ أقاوِيلَ لابُدَّ له من واحدٍ منها:

إن زَعَمَ أنَّ اللهَ خَلَقَ الخلقَ في نفسِهِ فقد كَفَرَ، حينَ زَعَمَ أنَّهُ خَلَقَ الجنَّ والإنسَ وإبليس في نفسِهِ.

وإن قال: خَلَقَهُم خَارِجًا من نفسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فيهم؛ كان هذا أيضًا كُفرًا، حين زَعَمَ أنَّه دَخَلَ في مَكانٍ وَحشٍ قذرٍ رديءٍ.

وإن قال: خَلَقَهُم خارجًا من نفسِهِ ثُمَّ لم يَدخُل فيهم؛ رَجَعَ عن قولِهِ كلِّه أَجمَع، وهو قولُ أهلِ السنة»[(٢)].

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٤٧) عن الحسن البزار عن علي بن الحسين ابن شقيق به .وإسناده حسن؛ لأن فيه الحسن البزار، قال عنه أبو حاتم كما في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٩٤): «صدوق».

(٢) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٣٠٠ ـ ٣٠١).

بيَّن الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القِسمَةَ حاصِرَةٌ، فإنَّ اللهَ حِينَ خَلقَ الخلق: إمَّا أن يَكونَ خَلقَهُ في نفسه، أو خارجًا من نفسِهِ ثم دَخلَ فيهم، أو خارجًا من نفسه ثم لم يَدخُل فيهم، فلابُدَّ من أحدِ ثلاثةِ أمورٍ، إن جَعلُوهُ مَحَلًّا للمخلوقات فقد جَعَلُوا إبلِيسَ والجنَّ والإنسَ في جَوفِ الله، وهذا كُفرٌ.

وإن جَعَلُوهُ حَالًّا فيها جعلُوهُ حَالًّا في الأَمَاكِنِ القَذِرَةِ وهذا أيضًا كُفرٌ.

وإذا انتَفَى هذان القِسمَان بَقِيَ القسمُ الثالثُ وهو أَنَّ اللهَ خلَقَ الخلقَ مُنفَصِلًا عنه ولم يَدخُل فيهم، وهو قولُ أهلِ السنةِ.

🕮 [أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ)، (٢٧٧هـ)]:

وعن أبي محمد **عبد الرحمن بنِ أبي حاتم** رَحِمَهُ اللَّهُ **قال**: «سَأَلتُ أبي وأبا زرعة عن مَذَاهِبِ أهلِ السنة في أُصُولِ الدِّينِ وما أدركا عليه العلماء في جميعِ الأمصارِ، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنَا العلَمَاءَ في جميعِ الأمصارِ: حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان من مذهبهم: الإيمانُ: قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقُصُ، والقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهَاتِهِ، والقدَرُ خيرُهُ وشَرُّهُ من اللهِ تعالى، وأنَّ اللهَ على عرشِهِ، بائِنٌ من خلقه، كما وَصَفَ نفسَهُ في كتابه، وعلى لسانِ رَسُولِه ﷺ بلا كيف»[١].

فقد حكى الإمامان أنَّ الذي أدركَا عليه العلماء في جميعِ الأمصارِ هو أنَّ اللهَ على عرشه، بائنٌ من خلقه.

🕮 [عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو بكَمَالِهِ فوق العرشِ، بائِنٌ من خلقِهِ»[٢].

---

(١) سبق تخريجه (ج٢/ ص٣٥٦).

(٢) «الرد على الجهمية» (ص٤٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاللهُ ـ تباركَ وتعالى ـ فوقَ عرشِهِ، فوقَ سَمَواتِهِ، بائِنٌ من خلقِهِ، فمن لم يَعرِفهُ بذاكَ لم يَعرِف إلَهَهُ الذي يَعبُدُ»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... أنَّ الأمةَ كلَّهَا والأمَمَ السالِفَةَ قبلَها لم يكونوا يشُكُّونَ في مَعرِفَةِ اللهِ تعالى أنَّه فوقَ السماء، بَائِنٌ من خلقِهِ»(٢).

فقد حكى الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاقَ هذه الأمةِ والأمم السالفَةِ قبلها على أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بائنٌ من خلقه، كما بيَّنَ أنَّ اللهَ باستوائِهِ علَى عرشِهِ يَكُونُ بائنًا من خلقِهِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأجمَعَ المسلمون مِنَ الصحابةِ والتابعين وجميعِ أهلِ العلم من المؤمنين أَنَّ اللهَ ـ تباركَ وتعالى ـ على عرشِهِ، فوقَ سمواتِهِ، بائِنٌ من خلقهِ»(٣).

[أبو عبد الله ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]:

وقال **الإمام ابن أبي زمنين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومِن قولِ أهلِ السنةِ: أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بائِنٌ من خلقه»(٤).

فقد ذكَرَ الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماعَ المسلمين من الصحابة والتابعين وجميعِ أهلِ العلم، أنَّ اللهَ بائِنٌ من خلقه، مُستَوٍ على عرشه، كما ذكر الإمام ابن أبي زمنين: أنَّ هذا قولُ أهلِ السنةِ.

ومما سبق ذِكرُهُ من نصوصٍ عن أئمةِ السلف يتضحُ تقريرُهم لهذه القاعدةِ، وتَنصِيصهم على أنَّ اللهَ بائنٌ من خلقه، ونَقلهُم الإجمَاعَ على ذلك.

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص٤٧).
(٢) «الرد على الجهمية» (ص٦٤).
(٣) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ١٣٦).
(٤) «أصول السنة» (ص١٠٦).

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ الخالق مبايِنٌ للمخلوق، ليس في مخلوقاتِهِ شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته، ونَقَلَ اتفاقَ أئمةِ السلف على ذلك.

كما قرَّر ما قرَّره الإمام أحمد من أنَّ الله سبحانه خلقَ المخلوقات بائنَةً عنه، مُتَمَيِّزَةً، خارجَةً عن ذاته، ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاتِهِ، ولو لم يَكُن مبايِنًا لكان إمَّا مُدَاخلًا لها حالًّا فيها، أو محلًّا لها، والله تعالى منزه عن ذلك.

فقوله: «ولو لم يكن مباينًا لكان إما مداخلًا لها حالًّا فيها، أو محلًّا لها» هو عَينُ كلامِ الإمام أحمد لما قال: «إن زَعَمَ أنَّ اللهَ خَلَقَ الخلقَ في نفسِهِ فقد كَفَرَ، حينَ زَعَمَ أنَّهُ خَلَقَ الجنَّ والإنسَ وإبليس في نفسِهِ. وإن قال: خَلَقَهُم خَارِجًا من نفسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فيهم كان هذا أيضًا كُفرًا، حين زَعَمَ أنَّه دَخَلَ في مَكانٍ وَحشٍ قذرٍ رديءٍ».

وهذا مما يَدُلُّ على شِدَّة اتِّبَاعِهِ لأئمةِ السلف، وتقريره لأقوالهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«اللَّهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ»

إنَّ مُستنَدَ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ، لم تخرج أقوالُهم في تقرير هذه القاعدة وغيرها من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرةِ عن الكتاب والسنة.

۞ ومن هذه الأدلة الدالة ما يلي:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: ٥٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآيات الكريمات أنَّه مُستوٍ على عرشِهِ فوقَ خلقِهِ، فَبَانَ عنهم باستوائِهِ على عرشِهِ، فليسَ في مخلوقاته شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ من مخلوقاتِهِ، وإنما هو مُبَايِنٌ عن خلقِهِ مُنفَصِلٌ عنهم.

قال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو بكَمَالِهِ فوق العرشِ، بائِنٌ من خلقِهِ»(١).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: فقدتُ رسولَ اللهِ ﷺ ليلةً من الفِرَاشِ، فالتَمَستُهُ فَوَقَعَت يَدي على بطنِ قَدَمِهِ وهو في المسجد وهما مَنصُوبَتَانِ، وهو يقول: «**اللهُمَّ إني أَعُوذُ برضَاكَ من سَخَطِك، وبمعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِك، وأَعُوذُ بك منك، لا أُحصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نَفسِكَ**»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن أنه لا يحصِي ثَنَاءً على الله، فاللهُ بأسمائه وصفاته مُبَايِنٌ للخلقِ، ولهذا لم يُحصِ النبيُّ ﷺ ثناءً على الله.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «فَمِنَ المعلُوم أنَّ ما يَتَّصِفُ به الربُّ من صَفَاتِ الكمَالِ مُبَايِنٌ لصفَاتِ خلقِهِ أعظم من مُبَايَنَةِ مخلُوقٍ لمخلوقٍ، ولهذا قالَ أَعلَمُ الخَلقِ باللهِ في الحديث الصحيح: «**لا أُحصِي ثَنَاءً عليك، أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ على نفسِكَ**»»(٣).



(١) «الرد على الجهمية» (ص٤٢).
(٢) تقدم تخريجه (ج١/ ص٣٤٥).
(٣) «منهاج السنة» (٢/ ١٥٩).

الفصل الرابع:

قاعدة:

«مَا أُضِيفَ إِلَى اللّهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غَيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غَيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ»

إنَّ المتَأمِّلَ في نصوصِ الكتاب والسنة يجدُ أَنَّ ما أَضَافَهُ اللهُ ﷻ لنفسِهِ لَيسَ على جِهَةٍ واحدَةٍ، فإنه ﷻ تارةً يُضِيفُ إلى نفسِهِ أَعيَانًا قائِمَةً بنفسِها، وتارةً أُخرَى يُضِيفُ إلى نفسِهِ مَعَاني أو صفاتٍ لا تَقُومُ بذَاتِهَا، وقَد ضَلَّ في هذا مَن سَوَّى بين الإضافَتَينِ، وهو خِلافُ ما عَليهِ أَهلُ السنةِ والجماعَةِ، وإن ممن فَرَّقَ بين الإضافَتَين شيخ الإسلام ابن تيمية، ويتضحُ ذلك من خلال عَرضِ أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المضَافَاتُ إلى الله نوعان: أَعيَانٌ وَصِفَاتٌ**»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمضَافُ إلى اللهِ نوعَان: فَإِنَّ المضَافَ إمَّا أن يَكُونَ صفةً لا تَقُومُ بنفسِهَا، كالعلمِ والقُدرَةِ والكَلامِ والحياةِ، وإمَّا أَن يَكونَ عينًا قائمةً بنفسِهَا.

فالأول: إضَافَةُ صِفَةٍ كقولِه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾

(١) «الجواب الصحيح» (١/ ٣٦٠).

[الذاريات: ٥٨]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصّلت: ١٥].

والثاني: إضَافَةُ عَينٍ، كقوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وقوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦].

فَالمضَافُ في الأوَّل: صِفةٌ للهِ قَائِمَةٌ به لَيسَت مخلُوقَةً له بَائِنَةً عنه .

والمضَافُ في الثاني: مملُوكٌ للهِ مخلُوقٌ له بَائِنٌ عنه، لكنَّه مُفَضَّلٌ مُشَرَّفٌ لما خَصَّهُ اللهُ به من الصفَاتِ التي اقتَضَت إضَافَتَهُ إلى الله ـ تبارك وتعالى ـ، كَمَا خَصَّ نَاقَةَ صالحٍ من بَينِ النُّوقِ، وكما خصَّ بَيتَهُ بمكَّةَ من البُيُوتِ، وكما خَصَّ عبادَهُ الصالحين من بين الخلقِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِضَافَةُ المخلُوقِ جاءَت في الأعيَانِ القَائِمَةِ بنفسِهَا، كالنَّاقَةِ، والبيتِ، والأرضِ، والفِطرَةِ التي هي المفطُورَة، فَأمَّا الصفَاتُ القَائِمَةُ بغيرها، مثل العلمِ، والقدرَةِ، والكَلام، والمشيئة إذا أُضِيفَت كانت إضَافَة صِفَةٍ إلى مَوصُوفٍ، وهذا هُوَ الفرقُ بين الأمرَينِ وإلا التَبَسَت الإضَافَةُ التي هي إضَافَةُ صِفَةٍ إلى مَوصُوفٍ، والتي هي إضَافَةُ مملُوكٍ ومخلُوقٍ إلى المالِكِ والخالِقِ، وذلك هو ظَاهِرُ الخطَابِ في الموضِعَين.

لأنَّ الأعيَانَ القائِمَةَ بنفسِهَا قَد عَلِمَ المخاطَبُونَ أنها لا تَكُونُ قائمَةً بذَات اللهِ، فَيَعلَمُونَ أنها لَيست إضَافَة صِفَةٍ، وأما الصِّفَاتُ القَائِمَةُ بغيرها فَيَعلَمُونَ أنه لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تقُومُ به وتُضَافُ إليه، فإذا أُضِيفَت علم أنها أُضِيفَت إلى الموصُوفِ التي هي قَائِمَةٌ به»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «بيَّنَ السلَفُ والأئمَّةُ أنَّ القرآنَ مِنَ اللهِ بَدَأَ وخَرَجَ،

(١) «الجواب الصحيح» (١/ ٣٥٩).
(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥).

وذَكَرُوا قولَه: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السَّجدَة: ١٣] فَأَخبَرَ أَنَّ القَولَ منه لا مِن غَيرِهِ من المخلوقَاتِ.

و«من» هي لابتِدَاءِ الغايَةِ، فإن كان المجرُورُ بها عَينًا يَقُومُ بنفسِهِ لم يكن صِفَةً للهِ كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وقوله في المسيح: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النِّساء: ١٧١]، وكذلك ما يَقُومُ بالأعيَانِ كقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: ٥٣]، وأما إذا كَانَ المجرُورُ بها صِفَةً ولم يُذكَر لها مَحَلٌّ كان صِفَةً للهِ كقوله: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السَّجدَة: ١٣][1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَيسَ القُرآنُ عَينًا منَ الأعيَانِ القَائِمَةِ بنفسها حتى يقال: هذا مثل قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] وإنما هُوَ صِفَةٌ كالعلمِ، والقدرةِ، والرحمةِ، والغضبِ، والإرادةِ، والنظرِ، والسمعِ، ونحوِ ذلك، وذلك لا يَقُومُ إلا بموصُوفٍ»[2].

وَمِن خِلالِ هذه النقُولِ يَتَّضِحُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ، وَقَد أَفادَت هذه القاعدَةُ:

أنَّ المضَافَ إلى اللهِ: إما أن يكُونَ عينًا قَائِمَةً بنفسِهَا، أَو مَا يَقُومُ بالعَين فهذه من قَبِيلِ إضَافَةِ المخلُوقِ إلى خَالِقِهِ، كبيتِ اللهِ، وناقَةِ اللهِ، إلى غير ذلك، وَهَذِهِ الإضَافَةُ إمَّا أن تكُونَ إضَافَةً إلى إلهيَّتِهِ، وهَذِه تَقتَضِي محبَّتَهُ لها وتَكريمَهُ وتَشرِيفَهُ، كبيت اللهِ، وإن كَانَت البُيُوتُ كُلُّها مُلكَهُ وَخَلقَهُ، وإمَّا أن تَكُونَ إضَافَةً إلى رُبُوبِيَّتِهِ، وهذه تَقتَضِي خَلقَهُ وإيجَادَهُ[3].

وَإِمَّا أَن يَكُونَ المضَافُ إلى اللهِ صِفَةً لا تَقُومُ بنفسِهَا، وإنما تَقُومُ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥١٨ ـ ٥١٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٣٤)، وانظر: «الجواب الصحيح» (٢/ ١٤٧)، (٢/ ٣٤٢)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٣) انظر: «الروح» لابن القيم (ص٣٧١).

بِغَيرِها، كالعلمِ، والقدرَةِ، إلى غيرِ ذلك، فهذه مِن قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إلى الموصُوفِ؛ لأَنَّ الأعيَانَ القَائِمَةَ بنفسِهَا لا تَكونَ قَائِمَةً بِذَاتِ اللهِ، وأما الصِّفَاتُ القائِمَةُ بغيرها فَإِنَّه لا بُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تَقُومُ به، فَإِذا أُضِيفَت علمَ أنها أُضِيفَت إلى الموصُوفِ.

وفي هذِهِ القاعدةِ رَدٌّ على الجهمِيَّةِ والمعتزلَةِ حيث زعمُوا: أنَّ الصفَاتِ المضَافةَ إلى اللهِ هي مِن بَابِ إِضَافَةِ المخلُوقِ إلى خَالِقِهِ.

كما قد احتَجَّ بها أهلُ السنةِ والجماعةِ علَى المعتزلة القائلين بِأَنَّ اللهَ لم يَتَكَلَّم بالقُرآنِ(١)، فقالوا ـ أي: أهل السنة ـ: فلو كَانَ كَلامًا لِغَيرِ اللهِ لكَانَ مُنزَّلًا مِن ذَلك المحَلِّ لا مِنَ اللهِ، فإنَّ القُرآنَ صِفَةٌ لا تقُومُ بنفسها، بخلافِ الأعيَانِ القَائِمَةِ بنفسها فهي منه خَلقًا، وأمَّا الكَلامُ فَوَصفٌ قَائِمٌ بالمتَكَلِّمِ، فَلَمَّا كان منه فهو كَلامُهُ(٢).

وكذلك فيها رَدٌّ على الأشاعرة ومن وافقهم فإنهم يزعمون: أَنَّ إِضَافَةَ الأفعَالِ إلى اللهِ من بَابِ إِضَافَةِ المخلُوقِ إلى خَالِقِهِ، فإنَّ الخَلقَ عندهم هو المخلُوقُ، والإحيَاءَ هو وُجُودُ الحيَاةِ في الحيِّ مِن غَيرِ فِعلٍ يَقُومُ بالرَّبِّ.

قال **أبو المعالي الجويني**: «فإذا قلنا: اللهُ الخالقُ، وجب صرفُ ذلك إلى ثبوتٍ وهو الخلق، وكان معنى الخالق من له الخلقُ، ولا ترجع من الخلقِ صفةٌ متحققةٌ إلى الذاتِ، فلا يَدُلُّ الخالِقُ إلا عَلَى إثبَاتِ الخلقِ. ولذلك قال أئمَّتُنا: لا يَتَّصفُ الباري تعالى في أزلِه بكونه خالقًا؛ إذ لا خلقَ في الأزَلِ»(٣).

يقول **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ في بيانِ مَذَاهِبِ النَّاسِ في

---

(١) قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في سياق تقرير عقيدة المعتزلة في القرآن: «ولا خلافَ بين جميعِ أهلِ العدل في أنَّ القرآنَ مخلوقٌ محدَثٌ مفعولٌ، لم يكن ثم كان، وأنه غيرُ الله». «المغني في أبواب التوحيد والعدل» (٧/ ٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٣٤).

(٣) «الإرشاد» (ص١٤٤).

المضَافِ إلى اللهِ ﷻ: «وفي هذا البابِ ـ باب المضَافَات إلى الله تعالى ـ ضَلَّت طائِفَتَانِ: طائِفَةٌ جَعَلَت جميعَ المضَافَاتِ إلى اللهِ إضَافَة خَلقٍ ومُلكٍ، كإضافة البيت والناقة إليه، وهَذَا قَولُ نُفَاةِ الصِّفَات من الجهمية والمعتزلَةِ وَمَن وَافَقَهُم، حتى ابن عقيل[1] وابن الجوزي وأمثالهما إذا مَالُوا إلى قَولِ المعتَزِلَةِ سَلكُوا هذا المسلَكَ وقالوا: هَذِهِ آيَاتُ الإضَافَاتِ لا آيَات الصفَاتِ، كما ذَكَرَ ذلك ابنُ عقيلٍ في كتابه المسمى «نَفيُ التَّشبِيهِ وإثبَاتُ التَّنزِيهِ»، وَذَكَرَهُ أبو الفرج ابنُ الجوزي في «مِنهَاج الوُصُولِ» وغيره، وهذا قولُ ابن حَزم وأمثالِهِ ممن وَافَقُوا الجهمِيَّةَ عَلى نَفيِ الصِّفات، وإن كَانُوا مُنتسِبِينَ إلى الحديثِ والسنة.

وطائِفَةٌ بإزاءِ هؤلاءِ يجعَلُونَ جميعَ المضَافَات إليه إضَافَة صِفَةٍ، ويقولون: بِقِدَمِ الرُّوحِ، فمنهم من يقولُ: بِقِدَمِ رُوحِ العبدِ؛ لقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [ص: ٧٢] وَهُم مِن جِنسِ النَّصَارَى الذين يقولون: بأنَّ رُوحَ عيسى مِن ذَاتِ اللهِ تعالى.

وطائفَةٌ ثالثَةٌ تَقِفُ في رُوحِ العبدِ: هَل هي مخلوقَةٌ أم لا؟ وهم مُنتَسِبُونَ إلى السنة والحديث من أَصحَابِ أحمدَ وغيرِهم.

والنزَاعُ بينَ مُتَأَخِّرِي أصحَابِ أحمدَ وغيرهم هو في المضَافَاتِ الخبَرِيَّةِ، كالوجه واليد والروح، وأمَّا المعتزِلَةُ فَيَطرِدُونَ ذلك في الكَلامِ وغيرِهِ.

وقد بَيَّنَ أحمدُ الردَّ على الطَّائِفَتَينِ الأولَيَين. وهؤلاءِ الطَّائِفَتَان أيضًا يَضِلُّون في المضَافِ بِـ«مِن»، فإنَّ المجرُورَ بالإضَافَةِ حُكمُهُ حُكمُ المضَافِ،

---

(١) هو: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري، الحنبلي، أبو الوفاء. أخذ علمَ العقليات عن شيخَي الاعتزال أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبي الحسين البصري، فانحرف عن السنة ولد: ٤٣١هـ توفي: ٥١٣هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٤٤٣ ـ ٤٥١).

كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السَّجدَة: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النِّسَاء: ١٧١].

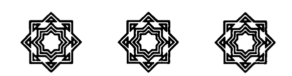
فالطَّائِفَتَانِ يجعلُونَ القولَ منه كالرُّوحِ مِنهُ.

ثم يَقولُ النفاة: والرُّوحُ مخلُوقَةٌ بَائِنَةٌ عنه، فالقولُ مخلُوقٌ بَائِنٌ عنه.

ويقُولُ الحلُولِيَّة: القَولُ صِفَةٌ له ليس لمخلُوقٍ، فَالرُّوحُ التي منه صِفَةٌ له ليست مخلُوقَةً.

والفرقُ بَينَ البابَينِ: أنَّ المضَافَ إذا كان معنى لا يَقُومُ بنفسِهِ ولا بغيرِهِ مِنَ المخلوقات، وَجَبَ أن يَكُونَ صفةً لله تعالى قائمًا به، وامتَنَعَ أن تكونَ إضافَتُهُ إضافَة مخلوقٍ مَربُوبٍ.

وَإِن كانَ المضَافُ عَينًا قَائِمَةً بنفسِها كعيسى، وجبريلَ، وأروَاحِ بني آدم، امتنع أَن تَكُونَ صِفَةً للهِ تعالى؛ لأنَّ ما قام بنفسِهِ لا يكون صِفَةً لغيرِهِ»(١).



(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ»

بَعدَ أَن وَقَفنَا على تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَةِ الجليلةِ، أَستَعرِضُ هنا ما وقَفتُ عليه من كلامِ أئمةِ السلفِ في تقريرِ ما قرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أن مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

قال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللهُ: «وتفسِيرُ «روح الله» إنما معناها: أنها رُوحُ بِكَلِمَةِ اللهِ، خَلَقَهَا اللهُ، كما يُقالُ: عبد الله، وسماء الله، وأرض الله»[1].

فقد بيَّنَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنَّ إِضَافَةَ الرُّوحِ إلى اللهِ هي مِن بَابِ إِضَافَةِ الخلقِ لا الصِّفة كإِضَافَةِ السماءِ إلى اللهِ، والأرضِ إلى اللهِ، فهي أَعيَانٌ قائِمَةٌ بنفسِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «لا يُقَاسُ رُوحُ اللهِ، وبيتُ اللهِ،

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٥٢).

وعبدُ اللهِ المجسمَات المخلُوقَات القَائِمَات المستَقِلَّات بأنفسِهِنَّ اللاتي كُنَّ بكَلام اللهِ وَأمرِهِ لم يخرُج شيءٌ منها مِنَ اللهِ، كَكَلامِهِ الذي خرَجَ منه؛ لأنَّ هذا المخلُوقَ قَائِمٌ بنفسِهِ وعينِهِ، وحليَتِهِ وجسمِهِ لا يَشُكُّ أحدٌ في شيءٍ منها أنه غَيرُ اللهِ، وأنَّهُ ليس شيءٌ منها للهِ صفة، والقُرآنُ كَلامُهُ الذي مِنهُ خَرَجَ وبه تَكَلَّمَ»[١].

فقد نَفَى الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أن تَكُونَ العَينُ القَائِمَةُ المستَقِلَّةُ بنفسِهَا كالكَلامِ الذي هو صِفَةٌ لا يَقُومُ بنفسِهِ، فالأوَّلُ: إضَافَتُهُ للهِ إضَافة خَلقٍ، والثاني: إِضَافَتُهُ للهِ إضَافة صِفَةٍ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَا أَضَافَ اللهُ إلى نفسِهِ على معنيين:

أحدهما: إِضَافَةُ الذَّاتِ.

والآخر: إِضَافَةُ الخَلقِ»[٢].

صرَّحَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ المضَافَ إلى الله نوعان:

أحدهما: إضَافَةُ الذَّات، يعني: مَا أضَافَهُ اللهُ إلى ذَاتِهِ مِنَ الصِّفَاتِ التي لا تَقُومُ بنفسِهَا، فهذا إضافَتُهُ إضَافَة صِفَةٍ[٣].

والآخر: إضَافَةُ الخلقِ، وهو إِضَافَةُ ما يَقُومُ بنفسه من الأعيَانِ.

وبعد هذا العرضِ يَتَبَيَّنُ تقرير أئمةِ السلف لهذه القاعدَةِ، فالمضَافُ إلى اللهِ نوعان: إضَافَةُ صِفَةٍ، وإضَافَةُ خَلقٍ.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ إضَافَةَ المخلُوقِ جَاءت في الأعيَانِ القَائِمَةِ بنفسِهَا كالنَّاقَةِ والبيت،

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص٣١٨).

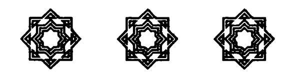
(٢) «كتاب التوحيد» (١/ ١٠١).

(٣) ولهذا قال: «وتوهموا أنَّ إضافَةَ الصورَةِ إلى الرحمن في هذا الخبر مِن إضافة صفات الذات». «كتاب التوحيد» (١/ ٩٩).

وأمَّا الصفَات القَائِمَة بغيرِها، مثل العلم، والقدرة، والكلام، والمشيئة، إذا أُضِيفَت كانت إضَافَة صِفَةٍ إلى مَوصُوفٍ.

كما بيَّن أنَّ القُرآن ليس عَينًا منَ الأعيَانِ القَائِمَةِ بنفسها حتى يقال: هذا مثل قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] وإنما هُوَ صِفَةٌ كالعلمِ، وذلك لا يَقُومُ إلا بموصُوفٍ.

وبهذا تظهَرُ مُوَافَقَةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية الصَّرِيحة لأئمةِ السَّلفِ واتِّبَاعه لهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«مَا أُضِيفَ إلَى اللّهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ»

إنَّ هذهِ القاعدَةَ التي قرَّرَها أئمةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّت عليها الأدلَّةُ من الكتاب والسنة.

۞ ومن هذه الأدلةِ التي دَلَّت على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السَّجدَة: ١٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقَـرَة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأعراف: ١٥٦].

قال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾ [الحَجّ: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النّسَاء: ١٧١].

وقال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾﴾ [الشّمس: ١٣].

وجه الدلالة: أنَّ في الآياتِ الثلاثِ الأُوَل: أضافَ اللهُ لنفسِهِ القولَ،

والعلمَ، والرَّحمَةَ، ولما كَانَت هَذه صِفَاتٌ لا تَقُومُ بنفسِهَا كانَت إضَافَتُهَا للهِ مِن بَابِ إِضَافَةِ الصفةِ إلى الموصُوفِ؛ لأنها لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تَقُومُ به.

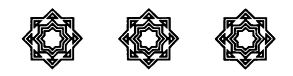
وأما الآياتُ الأخيرَات فَإِنَّ اللهَ أَضَافَ لنَفسِهِ البيتَ، والكلِمَةَ، والرُّوحَ، والنَّاقَةَ، ولمَّا كَانَت هذه أَعيَانًا قَائِمَة بنفسِهَا كانت إضَافَتُها للهِ مِن بَابِ إِضَافَةِ المخلوقِ إلى خَالِقِهِ؛ لأنَّ الأعيَانَ القائِمَةَ بنفسِها لا تَقُومُ بِذَاتِ الله.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ: «الأعيَان القائِمَة بنفسِهَا قَد عَلِمَ المخاطَبُونَ أنها لا تَكُونُ قائمَةً بذَات اللهِ، فَيعلَمُونَ أنها لَيست إضَافَة صِفَةٍ، وأما الصِّفَاتُ القَائِمَةُ بغيرها فَيَعلَمُونَ أنه لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تقُومُ به وتُضَافُ إليه، فإذا أُضِيفَت علم أنها أُضِيفَت إلى الموصُوفِ التي هي قَائِمَةٌ به»[1].

وقال **ابن القيم**: «المضَافُ إلى اللهِ سبحانه نوعان: صِفَاتٌ لا تقُومُ بأنفسِها؛ كالعلمِ، والقدرَةِ، والكلامِ، والسمعِ، والبصَرِ، فهذه إضَافَةُ صفَةٍ إلى الموصُوفِ بها، فَعِلمُهُ وكلامُهُ وإرادتُهُ وقدرتُهُ وحياتُهُ صفَاتٌ له غيرُ مخلوقَةٍ، وَكذلك وَجهُهُ وَيَدُهُ سبحانه.

والثاني: إضافَةُ أعيانٍ مُنفَصِلَة عنه؛ كالبيتِ، والناقَةِ، والعَبدِ، والرَّسُول، والرُّوحِ فهذه إضَافَةُ مخلُوقٍ إلى خالِقِهِ، وَمَصنُوعٍ إلى صَانِعِهِ»[2].

فاتَّضَحَ من خِلالِ ما سَبَقَ عرضُهُ مِنَ النُّصِوصِ الشَّرعِيَّة أنَّ المضَافَ إلى الله: إمَّا أَن يكونَ من بَابِ إضَافَةِ المخلُوقِ إلى خَالِقِهِ وهو: ما كانَ عَينًا قَائِمَةً بنفسِهَا، وإما أَن يَكُونَ مِن بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إلى الموصُوفِ وهو: مَا كَانَ معنى لا يَقُومُ بنفسِهِ.



(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥).

(٢) «الروح» (ص٣٧١).

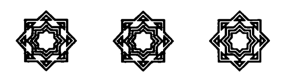
الفصل الخامس:

قاعدة

«العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللّهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَها إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ»

إنَّ أهلَ السنةِ والجماعة مُتَّفِقُونَ على إثبَاتِ مَا أَثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ مِنَ الصفاتِ، أَو أَثبَتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ مَعَ وُجُوبِ اجتِنَابِ الميلِ والعُدُولِ بِأَسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ عَن حَقَائِقِهَا، وقد قَرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرًا واضحًا.

ويتجَلَّى ذلك من خلال نقلِ أقوالِهِ:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وَقد عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الأمَّةِ وأئمتِهَا: إِثبَاتُ مَا أَثبَتَهُ مِنَ الصفَاتِ مِن غَيرِ تَكيِيفٍ ولا تمثِيلٍ، ومِن غَيرِ تحرِيفٍ ولا تعطِيلٍ، وكذلك يَنفُونَ عنه مَا نَفَاهُ عَن نفسِهِ مِن غَيرِ إِلحَادٍ، لا في أَسمَائِهِ ولا في آيَاتِهِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ **في بَيانِ اعتقَادِ الفِرقَةِ النَّاجِيَةِ المنصورة**: «وَلا يُلحِدُونَ في أَسماءِ اللهِ وَآيَاتِهِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَذهَبُ السلَفِ بَينَ التعطِيلِ والتمثِيلِ، فلا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِ اللهِ بصفَاتِ خَلقِهِ، كما لا يمثلُونَ ذَاتَهُ بِذَاتِ خَلقِهِ، وَلا ينفُونَ عنه

(١) «التدمرية» (ص٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٣٠).

ما وَصَفَ به نفسَهُ، وَوَصَفَهُ به رَسُولُهُ ﷺ، فَيُعَطِّلُونَ أسماءَهُ الحسنى وصِفَاتِهِ العُلَا، ويُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عن مَوَاضِعِهِ ويُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآيَاتِهِ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فالمؤمِنُ يُؤمِنُ باللهِ، ومَا لَهُ مِنَ الأسماءِ الحُسنَى ويَدعُوهُ بها، ويجتَنِبُ الإلحادَ في أسمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فإنَّ اللهَ ذَمَّ الذينَ يُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآياتِهِ، ويُجَادِلُونَ فيه بغَيرِ عِلمٍ»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وهكذا أَهلُ السنةِ والجماعَةِ في الفِرَقِ، فَهُم في بَابِ أَسماءِ اللهِ وآيَاتِهِ وصفَاتِهِ وَسَطٌ بينَ أَهلِ التعطِيلِ الذين يُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآيَاتِهِ، ويُعَطِّلُونَ حَقَائِقَ مَا نَعَتَ اللهُ به نفسَهُ؛ حتى يُشَبِّهُوهُ بالعَدَمِ والموَاتِ، وَبَينَ أَهلِ التَّمثِيلِ الذين يَضرِبُونَ له الأمثَالَ، وَيُشَبِّهُونَهُ بالمخلُوقَاتِ»(٤).

فَالمتَأَمِّلُ فيما سَبَقَ عرضُهُ مِن أقوَالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتَبَيَّنُ له بوضُوحٍ تقريرُه لهذه القاعدَةِ، وهي قاعِدَةٌ جَلِيلَةٌ احتَجَّ بها أهلُ السنةِ والجماعَةِ على المعَطِّلَةِ والمشَبِّهَةِ.

ومضمونها: وُجُوب تَركِ الإلحَادِ في أسماءِ اللهِ وآيَاتِهِ، وإنما تُجرَى عَلَى مَا أَرَادَ اللهُ بها.

والإلحاد في اللغة: الميلُ والعُدُولُ عن الشَّيءِ.

ومنه: اللحد، وهو: الشقُّ الذي يكُونُ في جَانِبِ القَبرِ مَوضِعَ الميِّتِ؛ لأنَّه قَد أُمِيلَ عن وَسَطٍ إلى جَانِبِهِ(٥).

---

(١) «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٦٧).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٣٨٥).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٧٣).

(٥) انظر: «لسان العرب» (١٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

وأما في الاصطلاح: فهو العُدُولُ بأسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ عَن حَقَائِقِها ومَعَانِيهَا الثَّابِتَةِ لها.

وللإلحاد في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ صُوَرٌ؛ منها:

أولها: أَن تُسَمَّى الأصنَامُ بِأَسماءِ اللهِ، كتَسمِيَتِهِم اللات مِنَ الإلهيَّةِ، والعُزَّى من العَزِيزِ، وَتَسمِيَتِهم الصنَمَ إلهًا، وهذا إلحَادٌ حَقيقَةً، فإنهم عَدَلُوا بأسمائِهِ إلى أوثَانهم وآلهتهم الباطِلَة.

ثانيها: وَصفُهُ بما يَتَعَالى عنه ويَتَقَدَّسُ مِنَ النَّقَائِصِ، كقول أَخبَثِ اليهُود: إِنَّهُ فَقِيرٌ، وقولِهم: إنَّه استَرَاحَ بَعدَ أَن خَلَقَ خَلقَهُ، وقولِهِم: يَدُ اللهِ مَغلُولَةٌ، وأمثال ذلك مما هُوَ إلحَادٌ في أسمائِهِ وصفاتِهِ.

ثالثها: تَعطِيلُ الأسماءِ عَن مَعَانِيها، وَجَحدُ حَقَائِقِها، كقَولِ مَن يَقُولُ مِنَ المعتزلة وأتبَاعِهِم: إنَّ الأسمَاءَ أَلفَاظٌ مجرَّدَةٌ لا تَتَضَمَّن صِفَات ولا مَعَاني، فَيُطلِقُونَ عليه اسم: السميع، والبصير، والحي، والرحيم، ويقولون: لا حَيَاةَ له، ولا سمعَ، ولا بَصَرَ، وهذا من أَعظَمِ الإلحَادِ فيها عقلًا وشَرعًا ولُغَةً وفِطرَةً، وهو يُقَابِلُ إلحَاد المشرِكِين، فَإِنَّ أولئك عَطَّلُوا أسماءَهُ وصفاتِهِ لآلهتهم، وهؤلاءِ سَلَبُوهُ صِفَات كَمَالِهِ وَجَحَدُوها وعَطَّلُوها، فَكِلاهُما مُلحِدٌ في أسمائِهِ وصفاتِهِ.

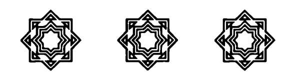
وَكُلُّ مَن جَحَدَ شيئًا ممَّا وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رَسُولُهُ ﷺ فقد أَلحَدَ في ذلك فَليَستَقِلَّ أو ليَستَكثِر.

رابعها: تَشبِيهُ صِفَاتِهِ بصِفَاتِ خَلقِهِ، تعالى اللهُ عَمَّا تَقُولُهُ المشَبِّهَةُ عُلُوًّا كبيرًا، فهذَا الإلحَادُ في مُقَابَلَةِ إلحادِ المعطِّلَةِ، فَإِنَّ أولئك نَفوا صِفَةَ كَمَالِهِ وجَحَدُوهَا، وهؤلاء شَبَّهُوها بصِفَاتِ خَلقِهِ، فَجَمَعَهُم الإلحادُ وَتَفَرَّقَت بهم طُرُقُهُ[١].

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٩٨ - ٢٩٩).

قال **ابن القيم:** «وَبَرَّأَ اللهُ أَتبَاعَ رَسُولِهِ ﷺ وَوَرَثَتَه القَائِمِينَ بِسُنَّتِهِ عن ذلك كُلِّهِ، فَلَم يَصِفُوهُ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، ولم يجحَدُوا صِفَاتِهِ، ولم يُشَبِّهُوها بصِفَاتِ خَلقِهِ، ولم يَعدِلُوا بها عَمَّا أُنزِلَت عليه لَفظًا ومعنى، بَل أَثبَتُوا لَهُ الأسماءَ والصفاتِ، ونَفَوا عنه مُشَابَهَةَ المخلوقَاتِ»(١).



(١) «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٩٩).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَها إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ»

إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية لم يَتَفَرَّد بتقريرِ هذه القاعدَةِ، بل قرَّرَها قَبلَهُ أَئمةُ السلَفِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم في تقريرِ وُجُوبِ اجتِنَابِ الإلحادِ في أسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابيُّ الجليلُ **عبدُ الله بنُ عباس** رضي الله عنهما عند قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «الإلحاد: التَّكذِيب»[(١)].

فقد فسَّرَ ابنُ عباس رضي الله عنهما الإلحَادَ في أسمَاءِ اللهِ بِالتَّكذِيب، وهو أَحَدُ صُوَرِ الإلحَادِ في أسماءِ اللهِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رحمه الله: «فَمِمَّا يُسأَلُ عنه الجهمِيُّ، يُقَالُ له: تجِدُ في كتابِ اللهِ آيَةً تُخبِرُ عن القُرآنِ أَنَّهُ مخلُوقٌ؟ فَلا يجِدُ.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ١٦٧) عن المثنى عن عبد الله عن معاوية عن علي عن ابن عباس به، والمثنى ثقة، وقد مر الكلام عن هذا السند (ج١/ ص٤٥١).

فَيُقَالُ له: فَتَجِدُهُ في سنَّةِ رسول الله ﷺ أنه قال: إنَّ القرآنَ مخلُوقٌ؟ فلا يجدُ.

فَيُقَالُ له: فَلِمَ قُلتَ؟ فَسَيَقُولُ: مِن قَولِ اللهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزّخرُف: ٣] وَزَعَمَ أَنَّ جَعَلَ بمعنى: خلَقَ، فَكُلُّ مجعُولٍ هُوَ مخلُوقٌ، فَادَّعَى كَلِمَةً مِن الكَلام المتَشَابِهِ، يحتَجُّ بها مَن أَرَادَ أَن يُلحِدَ في تَنزِيلِهِ، ويَبتَغِي الفتنَةَ في تأوِيلِهَا»(١).

بيَّن الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أَخذَ كَلِمَةٍ مِن المتَشَابِهِ لِيُحتَجَّ بها في إبطَالِ المحكَم مِن فِعلِ أَهلِ الإلحَادِ في التَّنزِيلِ المبتَغِين الفِتنَةَ في التَّأوِيلِ، فادِّعَاءُ أَنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ مِنَ الإلحادِ الذي يجِبُ تَركُهُ.

🕮 [عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللهُ: «قد عَلِمنَا أنَّ كثيرًا ممن يُقِرُّ به ويُوَحِّدُهُ بالقَولِ المطلَقِ قد يُلحِدُ في صِفَاتِه، فَيَكُونُ إلحادُهُ في صِفَاتِه قَادِحًا في تَوحِيدِهِ»(٢).

بيَّنَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الإلحادَ في الصِّفَاتِ قَدحٌ في التوحِيدِ، وإنما الوَاجِبُ أَن يَعتَقِدَ أَنَّ اللهَ موصُوفٌ بما وَصَفَ به نفسَهُ في كتابه، مِن غَيرِ إلحَاد فيها.

ومما تقدَّمَ إيرادُهُ من أقوَالِ أئمةِ السلَفِ يتَّضِحُ جَلِيًّا أنهم مُتَّفِقُون على ذَمِّ مَن أَلحَدَ في أسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ اللهَ ذَمَّ الذين يُلحِدُونَ في أسماءِ الله وآيَاتِهِ، فَالمؤمِنُ يُؤمِنُ باللهِ، وما لَهُ مِنَ الأسماءِ الحسنى، وَيَدعُوهُ بها، ويجتَنِبُ الإلحادَ فيها.

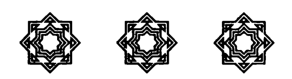
---

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢١٤ ـ ٢١٥).

(٢) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

كما بيَّنَ أنَّ طريقةَ سلفِ الأمة وأئمتِها، إثبَاتُ مَا أثبَتَهُ اللهُ من الصفَاتِ، وكذلك ينفُونَ عنه مَا نَفَاهُ عن نفسِهِ، مِن غيرِ إلحادٍ، لا في أسمائِهِ، ولا في آيَاتِهِ.

وبهذا تُعلَمُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلفِ في إثبَاتِ مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، أو أثبتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ، وفي نَفيِ ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاه عنه رَسُولُهُ ﷺ، مع اجتِنَابِ الإلحادِ في ذلك.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَها إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ»

إنَّ هذه القاعدَةَ التي قرَّرها أئمَّةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دلَّت عليها الأدلَّةُ الشرعِيَّةُ.

۞ **ومن هذه الأدِلَّةِ التي دلَّت على هذه القاعدة ما يلي:**

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَ بِتَركِ الذين يُلحِدُونَ في أسمائِهِ، وذلك مُتَضَمِّنٌ للأمرِ بِتَركِ الإلحَادِ في أسمائِهِ جل جلاله، كَمَا أَنَّه ﷻ خَتَمَ الآيَةَ بأنهم سَيُجزَون العُقُوبَةَ والعذَابَ بسبَبِ إلحَادِهِم في أسماءِ الله سبحانه.

قال **الإمام ابنُ جرير الطبري** رحمه الله **عند تفسيره لهذه الآية:** «قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فإنَّهُ يعني به المشرِكِينَ، وكان إلحادُهُم في أسماءِ اللهِ أنهم عَدَلُوا بها عَمَّا هي عليه، فَسَمَّوا بها آلهتَهُم وأوثَانَهُم، وَزَادُوا فيها ونَقصُوا منها، فَسَمَّوا بَعضَهَا اللات اشتِقَاقًا

منهم لها من اسمِ اللهِ، الذي هو اللهُ، وسموا بَعضَها العُزَّى اشتِقَاقًا لها من اسمِ اللهِ الذي هو العزيز»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هُوَ تهدِيدٌ من اللهِ للمُلحِدينَ في أسمائه، وَوَعِيدٌ منه لهم... ومعناه: إن تُمهِل الذِينَ يُلحِدُون يا محمَّد في أسماءِ اللهِ إلى أَجَلٍ هُم بَالغُوهُ، فَسَوف يُجزَونَ إذا جَاءَهُم أجَلُ اللهِ الذي أَجَّلَهُ إليهم جَزَاءَ أعمَالهم التي كانوا يعملونها قبلَ ذلك، مِنَ الكُفرِ باللهِ، والإلحادِ في أسمائِهِ، وتكذِيبِ رَسُولِهِ ﷺ»[(٢)].

وقال **الشيخ السعدي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره[(٣)]: «قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] أي: عُقُوبَةً وعذَابًا على إلحادهم في أسمائه».

وَمِن هذه النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ علمَ وُجُوبُ اجتِنَابِ الإلحادِ في أسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ.



(١) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٦/ ١٦٦).
(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٦/ ١٦٨).
(٣) (ص٣٥٢).

الفصل السادس:

قاعدة:

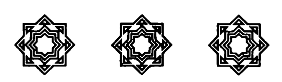
«امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ **المبحث الأول**: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثاني**: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ **المبحث الثالث**: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ»

إنَّ المتقرِّرَ عند أئمةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ أَنَّ التأوِيلَ - الذي هو صَرفُ الخطَابِ عَن ظاهِرِهِ المتبَادِرِ منه إلى خِلافِ ظَاهِرِهِ - لا يَكُونُ صحيحًا حَقًّا إلا إذا تَوَقَّفَ على دَليلٍ شرعِيٍّ يُوجِبُ صَرفَ النَّصِّ عن ظاهِرِهِ المتبادِرِ منه؛ وذلك أنَّ كلامَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فيه الهدى والبَيَانِ وهو شِفَاءٌ لما في الصُّدُورِ، وهذا ما قَرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية وبيَّنه وردَّ على مَن زَعَمَ خِلافَ ذلك، وهذه أقوالُه: تُبَيِّنُ هذا المنهج، كما تُبَيِّنُ تعظِيمَهُ للنصوصِ من الكتاب والسنة.

فإليك هذه الأقوال:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذَا وَصَفَ اللَّهُ نَفسَهُ بِصِفَة، أَو وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، أَو وَصَفَهُ بِهَا المُؤمِنُونَ - الَّذِينَ اتَّفَقَ المُسلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِم وَدِرَايَتِهِم - فَصَرفُهَا عَن ظَاهِرِهَا اللائِقِ بِجَلالِ اللَّهِ سُبحَانَهُ، وَحَقِيقَتِهَا المَفهُومَةِ مِنهَا: إِلَى بَاطِنٍ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَمَجَازٍ يُنَافِي الحَقِيقَةَ.

لا بُدَّ فِيهِ مِن أَربَعَةِ أَشيَاءَ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ اللَّفظَ مُستَعمَلٌ بِالمَعنَى المَجَازِيِّ؛ لأَنَّ الكِتَابَ

وَالسُّنَّةَ وَكَلامَ السَّلَفِ جَاءَ بِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ، وَلا يَجُوزُ أَن يُرَادَ بِشَيءٍ مِنهُ خِلافُ لِسَانِ العَرَبِ أَو خِلافُ الأَلسِنَةِ كُلِّهَا؛ فَلابُدَّ أَن يَكُونَ ذَلِكَ المَعنَى المَجَازِيُّ مَا يُرَادُ بِهِ اللَّفظُ، وَإِلا فَيُمكِنُ كُلُّ مُبطِلٍ أَن يُفَسِّرَ أَيَّ لَفظٍ بِأَيِّ مَعنًى سَنَحَ لَهُ؛ وَإِن لَم يَكُن لَهُ أَصلٌ فِي اللُّغَةِ.

الثَّانِي: أَن يَكُونَ مَعَهُ دَلِيلٌ يُوجِبُ صَرفَ اللَّفظِ عَن حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ، وَإِلا فَإِذَا كَانَ يُستَعمَلُ فِي مَعنًى بِطَرِيقِ الحَقِيقَةِ، وَفِي مَعنًى بِطَرِيقِ المَجَازِ، لَم يَجُز حَملُهُ عَلَى المَجَازِيِّ بِغَيرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ الصَّرفَ بِإِجمَاعِ العُقَلاءِ، ثُمَّ إِن ادَّعَى وُجُوبَ صَرفِهِ عَن الحَقِيقَةِ فَلا بُدَّ لَهُ مِن دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَقلِيٍّ أَو سَمعِيٍّ يُوجِبُ الصَّرفَ، وَإِن ادَّعَى ظُهُورَ صَرفِهِ عَن الحَقِيقَةِ فَلا بُدَّ مِن دَلِيلٍ مُرَجِّحٍ لِلحَملِ عَلَى المَجَازِ...»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَجُوزُ بِاتِّفَاقِ المُسلِمِينَ أَن تُفَسَّرَ إِحدَى الآيَتَينِ بِظَاهِرِ الأُخرَى، وَيُصرَفَ الكَلامُ عَن ظَاهِرِهِ؛ إِذ لا مَحذُورَ فِي ذَلِكَ عِندَ أَحَدٍ مِن أَهلِ السُّنَّةِ، وَإِن سُمِّيَ تَأوِيلًا وَصَرفًا عَن الظَّاهِرِ فَذَلِكَ لِدَلالَةِ القُرآنِ عَلَيهِ وَلِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ وَالسَّلَفِ عَلَيهِ؛ لأَنَّهُ تَفسِير لِلقُرآنِ بِالقُرآنِ لَيسَ تَفسِيرًا لَهُ بِالرَّأيِ.

وَالمَحذُورُ إِنَّمَا هُوَ صَرفُ القُرآنِ عَن فَحوَاهُ بِغَيرِ دَلالَةٍ مِن اللهِ، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَالسَّابِقِينَ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «اللَّفظ إِذَا تَكَرَّرَ ذِكرُهُ فِي الكِتَابِ، وَدَارَ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ عَلَى وَجهٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ المُرَادُ بِهِ غَيرَ مَفهُومِهِ وَمُقتَضَاهُ عِندَ الإِطلاقِ، وَلَم يُبَيِّن ذَلِكَ كَانَ تَدلِيسًا وَتَلبِيسًا يَجِبُ أَن يُصَانَ كَلامُ اللهِ عَنهُ الَّذِي أَخبَرَ أَنَّهُ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحمَةٌ لِلمُؤمِنِينَ، وَأَنَّهُ بَيَانٌ لِلنَّاسِ، وَأَخبَرَ أَنَّ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٦٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢١).

الرَّسُولَ ﷺ قَد بَلَّغَهُ البَلاغَ المُبِينَ وَأَنَّهُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيهِم، وَأَخبَرَ أَنَّ عَلَيهِ بَيَانَهُ.

ولا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: مَا فِي العَقلِ دَلالَةٌ عَلَى امتِنَاعِ إِرَادَةِ هَذَا المَعنَى هُوَ القَرِينَةُ الَّتِي دَلَّ المُخَاطِبِينَ عَلَى الفَهمِ بِهَا؛ لِوَجهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يُقَالَ: لَيسَ فِي العَقلِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ بَل الضَّرُورَةُ العَقلِيَّةُ وَالبَرَاهِينُ العَقلِيَّةُ تُوَافِقُ مَا دَلَّ عَلَيهِ القُرآنُ، كما قال: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] وَمَا يُذكَرُ مِن الحُجَجِ العَقلِيَّةِ المُخَالِفَةِ لِمَدلُولِ القُرآنِ فَهُوَ شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ عِندَ مَن لَهُ خِبرَةٌ جَيِّدَةٌ بِالمَعقُولاتِ، دُونَ مَن يُقَلِّدُ فِيهَا بِغَيرِ نَظَرٍ تَامٍّ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَو فُرِضَ أَنَّ هُنَاكَ دَلِيلًا عَقلِيًّا يُنَافِي مَدلُولَ القُرآنِ لَكَانَ خَفِيًّا دَقِيقًا ذَا مُقَدِّمَاتٍ طَوِيلَةٍ مُشكِلَةٍ مُتَنَازَعٍ فِيهَا لَيسَ فِيهَا مُقَدِّمَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيهَا بَينَ العُقَلاءِ؛ إِذ مَا يُذكَرُ مِن الأَدِلَّةِ العَقلِيَّةِ المُخَالِفَةِ لِمَدلُولِ القُرآنِ هِيَ شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ كُلُّهَا لَيسَت مِن هَذَا البَابِ .

وَمَعلُومٌ أَنَّ المُخَاطِبَ ـ الَّذِي أَخبَرَ أَنَّهُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَأَنَّ كَلامَهُ بَلاغٌ مُبِينٌ، وَهُدًى لِلنَّاسِ ـ إِذَا أَرَادَ بِكَلامِهِ مَا لا يَدُلُّ عَلَيهِ، وَلا يُفهَمُ مِنهُ إِلا بِمِثلِ هَذِهِ القَرِينَةِ لَم يَكُن قَد بَيَّنَ وَهَدَى؛ بَل قَد كَانَ لَبَّسَ وَأَضَلَّ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ المُسلِمُونَ عَلَى وُجُوبِ تَنزِيهِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، بَل وَعَامَّةَ الصَّحَابَةِ وَالأَئِمَّةِ مِن ذَلِكَ»[1].

وَمِن خِلالِ هذا العَرضِ يَتَبَيَّن تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعِدَةِ من قواعِدِ بَابِ الردِّ والمناظَرَةِ.

وَقَد دَلَّت هذه القاعدةُ: عَلَى أَنَّ اللهَ إذا وَصَفَ نفسَهُ بصِفَةٍ أو وَصَفَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ، فَلا يجوزُ صَرفُها عن ظَاهِرِها اللائِقِ بجلال الله سبحانه،

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧١ ـ ٤٧٢)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

وحَقِيقَتِها المفهُومَةِ منها إلى بَاطِنٍ يخالِفُ الظَّاهِر إلا أن يَكونَ معه دَلِيلٌ شرعِيٌّ يُوجِبُ صَرفَ اللفظِ عن ظَاهِرِه.

فَالمتَأَوِّلُ عليه وَظِيفَتَان: بَيَانُ احتِمَالِ اللفظِ للمَعنى الذي ادَّعَاهُ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ الموجِب للصَّرفِ إليه عَنِ المعنى الظَّاهِرِ(١).

ولا يَجُوزُ أَن يُقالَ: مَا في العَقلِ أَو القَرِينَةُ العقلِيَّةُ تَصرِفُ النُّصُوصَ عَن ظَاهِرِها إلى معنى يخالِفُ الظَّاهِرِ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ أَخبَرَ أنَّ كَلامَهُ هُدًى ورحمَةٌ للمؤمنين، وأَخبَرَ أنَّ رَسُولَهُ ﷺ قد بَلَّغ البَلاغَ المبِينَ، وأنه بيَّن للناس مَا أُنزِلَ إليهم، ومَعلُومٌ أنَّ المخَاطِبَ الذي أَخبَرَ أنَّ كلامَهُ بلاغٌ مُبِينٌ وهُدًى للناس إذَا أَرَادَ بِكَلامِهِ مَا لا يَدُلُّ عَليه ولا يُفهَمُ منه إلا بمثلِ هذه القَرِينَةِ العقلِيَّةِ لم يَكُن قد بيَّن وهَدَى، ولم يَكُن كَلامُهُ هُدًى ورحمةً للمؤمنين، وهذا مما اتَّفَقَ المسلِمُونَ على وُجُوبِ تَنزِيهِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ عنه.

ثم يُقال: لَيسَ في العَقلِ مَا يُنَافي مَدلُول القُرآنِ، فإنَّه كما تَقَدَّم في القاعدة العاشرة من الباب الأول أنَّ «المنقولَ الصَّحِيحَ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ»، وعليه فَمَا يُذكَرُ مِنَ الحُجَج العَقلِيَّةِ المخالفَة لمدلُولِ القُرآنِ هي في الحقيقة شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ، فلا يَصِحُّ أَن تُجعَلَ حُجَّة في تَأوِيلِ النُّصُوصِ الشرعِيَّة.

وَيُقَالُ أيضًا جَوَابًا على مَن زَعَمَ جَوازَ صَرفِ النصُوصِ عَن ظَاهِرِهَا إلى معنى يخالف ظَاهِرَها بالقَرِينَةِ العقلِيَّةِ: هذا البَابُ الذي فَتَحتُمُوهُ، وإن كنتم تَزعُمُونَ أنكم تَنتَصِرُونَ به على إخوَانِكُمُ المؤمنين في مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ خفِيَّةٍ فقد فَتَحتُم عليكم بَابًا لأنوَاعِ المشرِكِينَ والمبتَدِعِينَ لا تَقدِرُونَ على سَدِّه، فإنكم إذا سَوَّغتُم صَرفَ القرآنِ عَن دَلالَتِهِ المفهُومَةِ بغيرِ دَلِيلٍ شَرعِيٍّ بما دَلَّ القاطِعُ العقلِيُّ على استحَالَتِهِ؛ قيل لكم: وَبِأَيِّ عقلٍ نَزِنُ القاطِع العَقلِيَّ؟ فَإِنَّ الفَيلَسُوفَ يزعُمُ قِيَامَ القاطِعِ العقليِّ على بُطلان حَشرِ الأجسَادِ!

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٨٨).

وَيزعُمُ المعتزليُّ قيامَ القَواطِعِ على امتِنَاعِ رُؤيَةِ الله تعالى، وعلى امتِنَاعِ قِيامِ عِلمٍ أو كَلامٍ به تعالى!

وَبابُ التَّأويلات التي يَدَّعِي أصحَابُها وُجُوبها بالمعقولات أَعظَم مِن أن تَنحَصِر في هذا المقَامِ.

وَيَلزَمُ حينئذٍ محذُورَان عظيمان:

أحدهما: أَلا نُقِرَّ بشيءٍ من معاني الكتابِ والسنةِ حتى نَبحَثَ قبل ذلك بحوثًا طَوِيلَةً عَرِيضَةً في إمكَانِ ذلك بالعَقلِ! وَكلُّ طائِفَةٍ من المختلفين في الكتَابِ يَدَّعُونَ أَنَّ العَقلَ يَدُلُّ على مَا ذَهَبُوا إليه، فَيَئُولُ الأمرُ إلى الحَيرَةِ.

المحذور الثاني: أنَّ القُلُوبَ تَتَخَلَّى عن الجزم بِشيءٍ تَعتَقِدُهُ مما أَخبَرَ به الرَّسُولُ ﷺ؛ إذ لا يوثَقُ بِأنَّ الظَّاهِر هو المرَاد والتَّأويلاتُ مُضطَرِبَةٌ، فَيلزم عَزل الكتاب والسنة عَن الدَّلالَةِ والإرشَادِ حَتَّى في أَعظَمِ مَقصُودٍ وهو: تَوحِيدُ اللهِ.

ولهذا تجدُ أَهلَ التأوِيلِ يَذكُرُونَ نُصُوصَ الكتابِ والسنةِ للاعتِضَادِ لا للاعتِمَادِ، بشرطِ إن وَافَقَت مَا ادَّعَوا أنَّ العقلَ دَلَّ عليه، وأما إن خَالفَت فإنهم يُؤَوِّلُونها، وهذا فَتحُ بابِ الزَّندَقَةِ، نسأَلُ اللهَ العافِيَةَ[(١)].

ومما يجبُ أَن يلاحَظَ في صَرفِ اللفظِ عن ظَاهِرِهِ: مُرَاد المتَكَلِّمِ بكَلامِهِ لا مَعرِفَةَ ما يحتَمِلُهُ اللفظُ من المعاني من جِهَةِ اللغَةِ، فَالتَّأوِيلُ عند أهلِ البِدَعِ مَقصُودُهُ بَيَان احتمَالٍ في لفظِ الآيَةِ بجوَازِ أَن يُرَادَ ذلك المعنى بذلك اللفظِ، ولم يَستَشعِرُوا أنَّ المتأَوِّلَ هو مُبَيِّنٌ لمرادِ الآيةِ، مُخبِرٌ عَن اللهِ تعالى أَنَّه أَرَادَ هذا المعنى إذا حملَهَا على المعنى[(٢)].

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢١٥ ـ ٢١٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٥٩).

قال **ابن القيم**: «مُدَّعِي صَرف اللفظِ عَن ظَاهِرِهِ وحَقِيقَتِه إلى مجازِهِ تَتَضَمَّنُ دَعوَاهُ الإخبار عَن مُرَادِ المتكلِّمِ، وَمُرَادِ الوَاضِعِ.

أمَّا المتكلِّمُ: فَكَونُهُ أَرَادَ ذلك المعنى الذي عيَّنَهُ الصَّارِفُ، وأما الوَاضِعُ: فكونُهُ وَضَعَ اللفظَ المذكُورَ دالًّا على هذا المعنى، فَإِن لم تَكُن دَعوَاهُ مُطَابِقَةً؛ كان كاذِبًا على المتَكَلِّم والواضِعِ.

بخلاف مُدَّعِي الحقيقَة فَإِنَّه إذا تَضَمَّنَت دَعوَاهُ إرادَةَ المتكَلِّم للحقيقة، وإِرَادَةَ الوَاضِعِ كان صادقًا، أمَّا صدقُهُ على الواضِعِ فَظَاهِرٌ، وأما صدقُهُ على المتكلِّم: فمَعرِفَة مُرَادِ المتكلمِ إنما يحصلُ بعادَتِهِ مِن كَلامِهِ، وأنَّه إنما يخاطِبُ غيرَهُ للتَّفهِيم والبيَانِ، فمتى عُرِفَ ذلك من عَادَتِهِ وخاطَبَنَا لما هو المفهُومُ من ذلك الخِطَابِ عَلِمنا أنه مُرَادُهُ منه، وهذا بحمد الله بيِّنٌ لا خَفَاءَ فيه»(١).

وليُعلَم أنَّ هذه القاعدَةَ ـ امتِنَاعُ صرفِ دَلالَةِ الكتاب والسنة عن ظاهرها المتبادر منها إلا بِدَليلٍ شرعِيٍّ ـ هي مِن بَابِ التَّنزُّلِ مع الخصمِ في صِحَّةِ دَعوَى أنَّ ما خَالَفَ ظَاهِر النَّصِّ يُسمَّى تأويلًا، وإلا فَإِنَّ النصُوصَ كلَّها على ظَاهِرِها كما بيَّنتُ ذلك في القاعدة الخامسة من قَواعِدِ الاستدلال في باب الأسماء والصفات، فإنَّ ظَاهِرَ النصُوصِ تَارَةً يُعرَفُ بحسب الأفرَادِ، وتَارَة يُعرَفُ بحسب التَّركِيبِ والسيَاقِ.

ولهذا يقول **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «وَأَمَّا الَّذِي أَقُولُهُ الآنَ وَأَكتُبُهُ ـ وَإِن كُنت لَم أَكتُبهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِن أَجوِبَتِي، وَإِنَّمَا أَقُولُهُ فِي كَثِيرٍ مِن المَجَالِسِ ـ: إنَّ جَمِيعَ مَا فِي القُرآنِ مِن آيَاتِ الصِّفَات، فَلَيسَ عَن الصَّحَابَةِ اختِلافٌ فِي تَأوِيلِهَا.

وَقَد طَالَعتُ التَّفَاسِيرَ المَنقُولَةَ عَن الصَّحَابَةِ وَمَا رَوَوهُ مِن الحَدِيثِ،

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٦٦٠ ـ ١٦٦١).

وَوَقَفت مِن ذَلِكَ عَلَى مَا شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِن الكُتُبِ الكِبَارِ وَالصِّغَارِ أَكثَرَ مِن مِائَةِ تَفسِيرٍ، فَلَم أَجِد - إِلَى سَاعَتِي هَذِهِ - عَن أَحَدٍ مِن الصَّحَابَةِ أَنَّهُ تَأَوَّلَ شيئًا مِن آيَاتِ الصِّفَاتِ أَو أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مُقتَضَاهَا المَفهُومِ المَعرُوفِ»(١).

ويقول - فيما سبق نقله -: «وَيَجُوزُ بِاتِّفَاقِ المُسلِمِينَ أَن تُفَسَّرَ إِحدَى الآيَتَينِ بِظَاهِرِ الأُخرَى وَيُصرَفَ الكَلَامُ عَن ظَاهِرِهِ؛ إذ لا مَحذُورَ فِي ذَلِكَ عِندَ أَحَدٍ مِن أَهلِ السُّنَّةِ، وَإِن سُمِّيَ تَأوِيلًا وَصَرفًا عَن الظَّاهِرِ فَذَلِكَ لِدَلالَةِ القُرآنِ عَلَيهِ، وَلِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ وَالسَّلَفِ عَلَيهِ؛ لأَنَّهُ تَفسِير للقُرآنِ بِالقُرآنِ؛ لَيسَ تَفسِيرًا لَهُ بِالرَّأيِ.

وَالمَحذُورُ إِنَّمَا هُوَ صَرفُ القُرآنِ عَن فَحوَاهُ بِغَيرِ دَلالَةٍ مِن اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَالسَّابِقِينَ».

ولأنَّ التأوِيلَ بهذا المعنى لم يَكُن مَعرُوفًا عند أئمَّةِ السلَفِ، وما وُجِدَ في كلام أئمةِ السلفِ من تفسير الآية على خلافِ ظَاهِرِها إنما هو مِن بَابِ بَيانِ مُرَادِ المتَكَلِّم وتَفسِيرِ كلامِهِ بِضَمِّ النصُوصِ بعضِهَا إلى بعضٍ.

يقول **شيخ الإسلام ابن تيمية** في توضيحه لهذه المسألة: «كُلُّ ما في القرآنِ والحديثِ مِن لَفظٍ يُقالُ فيه إِنَّهُ يحتاجُ إلى التأوِيلِ الاصطلاحِيِّ الخاصِّ الذي هو صَرفُ اللفظِ عَن ظَاهِرِهِ، فَلابُدَّ أن يَكُونُ الرسُولُ ﷺ قد بَيَّنَ مرادَهُ بذلك اللفظِ بخطَابٍ آخَرَ لا يجوزُ عَليهِ أَن يَتكَلَّم بالكَلامِ الذي مَفهُومُهُ ومَدلُولُهُ بَاطِلٌ ويَسكُتُ عن بَيانِ المرَادِ الحقِّ، ولا يجوزُ أَن يُرِيدَ مِنَ الخلقِ أَن يَفهَمُوا مِن كَلامِهِ ما لم يُبَيِّنهُ لهم ويَدُلُّهُم عليه، لإمكَانِ معرِفَةِ ذلك بِعُقُولِهِم»(٢).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٤).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٢ - ٢٣).

وفي هذه القاعدَةِ رَدٌّ على المعطلةِ أهلِ التأوِيلِ الذين يَصرِفُونَ نُصُوصَ الصفَاتِ عن ظَاهِرِها بحُجَّةِ الاستحَالَةِ العقليَّةِ.

قال **أبو حامد الغزالي**: «واعلَم أنَّ النزُولَ يُستَعمَلُ في النزولِ عن المكَانِ، وفي النزولِ عن الرتبَةِ بتَركِها أو سُقُوطِها، وفي النزولِ عن الرتبة بطَرِيقِ التلَطُّفِ، وتَركِ الفِعلِ الذي يقتَضِيهِ عُلُو الرتبَةِ، وكَمال الاستغنَاءِ، فَلينظُر إلى هذه المعاني الثلاثَةِ التي يَتَرَدَّدُ اللفظُ بينها، ما الذي يُجَوِّزُهُ العَقلُ؟

أما النزولُ بطَرِيقِ الانتقَالِ فَقد أَحَالَهُ العقلُ كما سبق، فإنَّ ذلك لا يمكنُ إلا في مُتحَيِّزٍ، وأما سُقُوط الرتبَةِ فهو محالٌ؛ لأنه تعالى قديمٌ بصفاته وجلاله ولا يمكِنُ زَوَالُ عُلُوِّهِ، وأما النزول بمعنى اللطفِ والرحمَةِ وتركِ الفعلِ اللائِقِ بالاستغناءِ وَعدَمِ المبالاة فهو ممكِنٌ، فَيَتَعَيَّنُ حملُ النزُولِ عليه»[(١)].

وحقيقَةُ مَذهَبِ هؤلاءِ أنَّ الرسُولَ ﷺ لم يُبَيِّن لنا الحقَّ ولا أَوضَحَهُ، مَعَ أمرِهِ لنَا أَن نَعتَقِدَهُ، وأنَّ ما خاطَبَنَا به وأَمَرَنا باتبَاعِهِ لم يُبَيِّن به الحق، بل دَلَّ ظَاهِرُهُ على الكفرِ والباطِلِ، وَأَرَادَ مِنَّا أن نَفهَمَ منه ما لا دَلِيلَ عليه من الكتاب والسنة، وإنما بما دَلَّ عليه العقلُ، وهذا كُلُّهُ مما يُعلَمُ بالاضطرَارِ تَنزِيه اللهِ عنه وَرَسُوله ﷺ، وأنَّهُ من جِنسِ أقوَالِ أَهلِ التَّحرِيفِ والإلحادِ[(٢)].

ثم يجبُ أَن يُعلَمَ أنَّه ليسَ لأهلِ التأويلِ المعطِّلَةِ ضَابِطٌ صحيحٌ لما يَسُوغُ تأوِيلُهُ وما لا يَسوغُ تأويلُهُ.

قال **ابن القيم**: «وحَقِيقَةُ الأمرِ أنَّ كُلَّ طائِفَةٍ تَتأَوَّلُ ما يُخَالِفُ نِحلَتَهَا ومَذهَبَهَا، فَالعِيَارُ على مَا يُتَأَوَّل وما لا يُتَأَوَّل هو: المذهَبُ الذي ذَهَبَت إليه

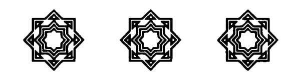
(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٥٨).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٠٢).

والقَوَاعِدُ التي أَصَّلَتها، فما وَافقَها أَقَرُّوهُ ولم يَتَأَوَّلُوه، وما خَالَفَها فَإِن أمكَنَهُم دَفعهُ وإلا تَأَوَّلُوه...

وكُلٌّ مِن هؤلاءِ يَتَأَوَّلُ دليلًا سمعِيًّا وَيُقِرُّ على ظَاهِرِهِ نظِيرَهُ أو ما هو أَشَدُّ قَبُولًا للتأوِيلِ منه؛ لأَنَّه ليس عندهم في نفسِ الأمرِ ضَابِطٌ كُليٌّ مُطَّرِدٌ مُنعَكِسٌ يُفرقُ ما يتأَوَّل وما لا يتَأَوَّل، إن هو إلا المذهَبُ وقَوَاعِدُهُ وما قَالَهُ الشُّيُوخُ. وهؤلاءِ لا يمكِنُ أَحَدًا منهم أَن يحتَجَّ على مُبطِلٍ بحُجَّةٍ سمعِيَّةٍ؛ لأَنَّهُ يَسلُكُ في تَأوِيلِها نَظِيرَ ما سَلَكَهُ هو في تَأوِيلِ ما خَالَفَ مذهَبَهُ»(١).

فَليسَ للمُتَكَلِّمينَ ضَابطٌ صَحيحٌ في صَرفِ اللفظِ مِن معنَاه الرَّاجِح إلى مَعنَاه المرجُوحِ.



(١) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٣).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِي»

هذا بَيَانٌ لما وَقَفتُ عليه من كلامِ أئمةِ السَّلف مما يَظهَرُ به التَّوافُقُ بينَ كلام شيخِ الإسلام وكلامِ أئمةِ السلفِ في تقرير هذه القاعدة.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

عن **محمد بن أحمد الجوزجاني**(١) قال: كتَبَ إليَّ أحمدُ بن حنبل: «أَحسَنَ اللهُ إلينا وإليك في الأمُورِ كُلِّها، وسَلَّمَكَ وَإيَّانا من كل سُوءٍ برحمتِهِ، أَتَاني كتَابُكَ تَذكُرُ فيه ما تَذكُرُ من احتِجَاجِ مَنِ احتَجَّ منَ المرجِئَةِ، وَاعلَم ـ رحمك الله ـ أَنَّ الخصُومَةَ في الدِّينِ ليسَت مِن طَرِيقِ أهلِ السنَّةِ، وأَنَّ تَأوِيلَ مَن تَأَوَّلَ القرآنَ بلا سُنَّةٍ تَدُلُّ على معنَاهَا أو مَعنى مَا أَرَادَ اللهُ ﷻ منه، أو أَثَرٍ عن أصحَابِ رسُولِ اللهِ ﷺ ويعرفُ ذلك بما جاءَ عن النبيِّ ﷺ أو عَن أصحَابِهِ، فهُم شَاهَدُوا النبيَّ ﷺ، وشَهِدُوا تَنزِيلَهُ، وما قَصَّه له في القرآنِ، وَمَا عَنى به، ومَا أَرَادَ به، أَخَاصٌّ هو أَم عَامٌّ؟

(١) هو: محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني، أبو عبد الرحيم. قال الخلال: «ثقة، جليل القدر». توفي: ٢٤٥هـ انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

فَأمَّا مَن تَأَوَّلَهُ على ظَاهِرِهِ بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا أَحَدٍ من أصحَابِهِ، فَهذا تَأوِيلُ أهلِ البِدَعِ؛ لأنَّ الآيةَ قد تكونُ خَاصَّةً، ويكونُ حُكمُها حُكمًا عامًا، ويكونُ ظَاهِرُها على العُمُومِ، وإنما قُصِدَت لشيءٍ بعَينِهِ، ورسول الله ﷺ هو المعبِّرُ عن كتَابِ الله ﷻ وَمَا أرادَ، وأصحَابُهُ ﷺ أعلَمُ بذلك منا لمشاهدتهم الأمر، وما أريد بذلك»[١].

فقد قرَّرَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ تَأوِيلَ أَهلِ البِدَعِ هُوَ: تَأوِيلُ مَن تَأَوَّلَ القرآنَ عن ظَاهِرِهِ بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ الله ﷺ، ولا أَحَدٍ من أصحَابِهِ، فإنَّ الرسُولَ ﷺ هو المُعَبِّرُ عن كِتَابِ اللهِ، وأصحَابُهُ أَعلَمُ بذلك من غيرهم؛ فقد شَاهَدُوا النبيَّ ﷺ، وشَهِدُوا تَنزِيلَهُ، وما قَصَّه له في القرآنِ، وَمَا عَنى به، وَمَا أَرَادَ به.

📖 [عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «القُرآنُ عَرَبِيٌّ مُبينٌ، تُصرَفُ معَانِيه إلى أَشهَرِ ما تَعرِفُهُ العَرَبُ في لُغَاتِها وَأَعَمِّها عندهم، فإن تَأَوَّل مُتأَوِّلٌ مِثلكَ ـ يعني: المريسي ـ جَاهِلٌ في شيءٍ منه خصوصًا، أو صَرَفَهُ إلى معنى بَعِيدٍ عن العُمُومِ بلا أَثَرٍ، فعليه البَيِّنَةُ على دعواه، وإلا فهو على العُمُومِ أَبَدًا»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا يُحكَمُ للأغرَبِ مِن كَلام العَرَبِ على الأغلَبِ، ولَكِن نَصرِف مَعَانيها إلى الأغلَبِ حتى يأتُوا بِبُرهَانٍ أنَّه عَنى بها الأغرَب، وهذا هو المذهَبُ الذي إلى الإنصَافِ والعَدلِ أَقرَب، لا أَن تَعترِضَ صِفاتِ اللهِ المعرُوفَةَ المقبولَةَ عند أهلِ البَصَرِ فَتصرِف معَانِيَها بعِلَّةِ المجازات إلى مَا هُوَ أنكَر، وَتَرُدَّ على اللهِ تعالى بِدَاحِضِ الحجَجِ، وبالتي هي أَعوَجُ»[٣].

---

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٤/ ٢٣) عن عبد الله الطرسوسي عن محمد بن حاتم عن محمد الجوزجاني به. وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٢) «نقض عثمان على المريسي» (ص١٥٧).

(٣) «نقض عثمان على المريسي» (ص٥٥٠ ـ ٥٥١).

وقال: «إن كنتم ـ أي: الجهمية ـ مُحِقِّين في تأويلِكُم هذا، وما ادَّعَيتُم من باطِلِكُم ـ ولَستُم كذلك ـ فَأتُوا بحديثٍ يُقَوِّي مَذهَبَكُم فيه عن رسُولِ الله ﷺ، أو بِتَفسِيرٍ تَأثِرُونَهُ صَحيحًا عَن أَحَدٍ مِن الصحابَةِ أو التَّابعين كما أَتَينَاكُم به عنهم نحن لمذهبنا، وإلا فمتى نَزَلَت الجهميةُ من العلم بِكتَابِ اللهِ وبتفسيره المنزلة التي يجب على الناس قَبُولُ قَولِهم فيه، وتَركُ مَا يُؤثَرُ من خلافِهِم عن رسول الله ﷺ، وعن أصحَابِهِ، وعن التَّابِعِين بَعدَهُم.

هَذا حَدَثٌ كبيرٌ في الإسلامِ، وَظُلمٌ عَظِيمٌ أن يُتبعَ تفسِيرُكُم كتابَ اللهِ بلا أَثَرٍ، وَيُترَكَ المأثُورُ فيه، الصَحِيحُ مِن قَولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأصحَابِهِ، والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم؟!»(١).

فقد قَرَّرَ الإمامُ الدارمي رحمه الله ما قرَّره الإمامُ أحمدُ، فبَيَّنَ أنَّ مَن صَرَفَ نَصًّا مِن النصُوصِ إلى معناه البعيدِ فعليه أَن يَأتِيَ بِأَثَرٍ وبَيِّنَةٍ على دعواه، كما بيَّن أنَّ القُرآن عَربيٌّ مبينٌ، فيجب أن تُصرَف معانِيهِ إلى أشهَرِ مَا تَعرِفُهُ العرَبُ في لغاتها، فلا يُحكَمُ للأغرب من كلامِ العَرَبِ على الأغلَبِ.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبًا من ٣٦٠هـ)]:

وقال **الإمام الكرجي** رحمه الله: «الكَلِمَةُ إذا كان لها ظَاهِرٌ معرُوفٌ وباطِنٌ محتَمَلٌ؛ لم يَجُز أَن تُزَالَ عن ظاهِرِها المعرُوفِ إلى باطِنِها المحتَمَلِ إلا بإجماعِ الأمةِ، أو بِنَصِّ آيَةٍ أو سُنَّةٍ»(٢).

بيَّن الإمامُ الكرجِيُّ أنه يجبُ حَملُ النصُوصِ عَلى ظَاهِرِها، ولا يجوزُ صَرفُهَا إلى بَاطِنِها المحتَمل إلا بآيَةٍ أو سُنَّةٍ أو إجماعٍ، والإجماعُ كما هو معلُومٌ لابُدَّ أن يكونَ مستندًا إلى دليلٍ من الكتابِ والسنةِ.

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص٩٥).

(٢) «نكت القرآن» (١/ ١٨٠).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِن حقِّ الكلامِ أَن يُحمَلَ على حقِيقَتِهِ حتَّى تَتَّفِقَ الأمةُ أنه أُرِيدَ به المجاز؛ إذ لا سَبيلَ إلى اتباعِ ما أُنزِلَ إلينا مِن رَبِّنا إلا على ذلك، وإنما يُوَجَّهُ كلامُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ إلى الأشهَرِ والأظهَرِ مِن وُجُوهِهِ، ما لم يمنَع مِن ذلك ما يجب له التسلِيمُ.

ولو سَاغَ ادِّعَاءُ المجازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ ما ثَبَتَ شيءٌ من العبارات، وجَلَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عن أَن يخاطِبَ إلا بما تفهَمُهُ العرَبُ في معهُودِ مخاطباتها مما يَصِحُّ معناه عند السامعين»(١).

بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كلامَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يُوَجَّهُ إلى الأشهَرِ والأظهَرِ من وُجُوهِهِ ما لم يَمنَع من ذلك ما يجِبُ له التسليم من نُصُوصِ الوَحيَين، والله مُنَزَّهٌ أن يخاطِبَ عبادَهُ بما لا يفهَمُونَ.

كما بيَّن أنَّه لو سَاغَ لكلِّ مُدَّعٍ أن يَصرِفَ النصَّ عن ظاهِرِهِ بلا دليلٍ شرعيٍّ لما ثبَتَ شيءٌ مِنَ العباراتِ.

ومما سَبَقَ عرضُهُ من كلامِ أئمَّةِ السلَفِ يتَّضِحُ أنهم مُتَّفقون على تقريرِ هذه القاعِدَةِ في رَدِّهِم على المخالِفِينَ في بابِ الأسماءِ والصفات.

كما أنَّ أئمةَ السلفِ مجمِعُونَ على أن الذي يَصرِفُ النصَّ عن ظاهرِهِ هو ما يجِبُ التسليم له وهو الدليلُ الشرعِيُّ.

وأما العقلُ غيرُ الصرِيحِ فلا يَصلُحُ أن يَكُونَ دَليلًا لِصَرفِ النصُوصِ عَن ظاهِرِها، ولهذا قال الإمام أحمد: «فَأمَّا مَن تَأَوَّلَهُ على ظَاهِرِهِ بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أَحَدٍ من أصحَابِهِ، فَهذا تَأوِيلُ أهلِ البِدَعِ».

وقال **الإمام الدارمي**: «لا أَن تَعتَرِضَ صِفاتِ اللهِ المعرُوفَةَ المقبولَةَ

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٣١).

عند أهلِ البَصَرِ فَنصرِفُ معَانِيَها بعِلَّةِ المجازات إلى مَا هُوَ أنكر، وَتَرُدَّ على اللهِ تعالى بِدَاحِضِ الحجَجِ، وبالتي هي أَعوَجُ».

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعِدَةِ عند رَدِّهِ على المخالفين في بَاب الأسماء والصفات، فقد قرَّر أنه إذا وَصَفَ اللهُ نفسَهُ بصفَةٍ أو وصفه بها رَسُولُهُ ﷺ، فَصَرفُها عن ظاهِرِها اللائِقِ بجلال الله سبحانه، وحقِيقَتِها المفهُومَةِ منها إلى بَاطِنٍ يخالِفُ الظَّاهِر، لابد أَن يكونَ معه دَليلٌ يوجِبُ صرفَ اللفظِ عن ظاهِرِهِ.

كما اشتَرَطَ رَحِمَهُ اللهُ ما اشترَطَهُ أئمَّةُ السلَفِ من أن يَكُونَ الدليلُ الصارِفُ دليلًا شرعيًّا، وأما العقلُ فلا يصلُحُ أن يكونَ دليلًا تُصرَفُ به النصُوصُ، فقال: «وَالمَحذُورُ إنَّمَا هُوَ صَرفُ القُرآنِ عَن فَحوَاهُ بِغَيرِ دَلالَةٍ مِن اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَالسَّابِقِينَ» وقال: «ولا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: مَا فِي العَقلِ دَلالَةٌ عَلَى امتِنَاعِ إرَادَةِ هَذَا المَعنَى هُوَ القَرِينَةُ الَّتِي دَلَّ المُخَاطِبِينَ عَلَى الفَهمِ بِهَا».

وبيَّن أيضًا أنَّ ما يُذكرُ من الحجَجِ العقلِيَّةِ المخالفَةِ لمدلُولِ القرآنِ هو في الحقيقة شُبُهَاتٌ فاسِدَةٌ عند من له خِبرَةٌ جَيِّدَةٌ بالمعقولات وليست بحجَجٍ عقليةٍ؛ لأنَّ البراهِينَ العقليَّةَ تُوَافِقُ ما دلَّ عليه القُرآنُ ولا تخالِفُهُ.

وأما قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فلا بُدَّ له من دَلِيلٍ قاطِعٍ عقلِيٍّ أو سمعِيٍّ يُوجِبُ الصرفَ» فلا يُنَافي ما سَبَقَ تقريرُه؛ لأنَّ الدليلَ العقلِيَّ عند شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وغيرِهِ من أئمةِ السلفِ مُوَافِقٌ لمدلُولِ القرآن وليس بمخالِفٍ له، لقوله: «لَيسَ فِي العَقلِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ بَل الضَّرُورَةُ العَقلِيَّةُ وَالبَرَاهِينُ العَقلِيَّةُ تُوَافِقُ مَا دَلَّ عَلَيهِ القُرآنُ».

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُوَافقًا لأئمة السلف، مُتَّبِعًا لهم، فلم يخرج عَن هديهم، ولم يسلُك غيرَ طريقهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ»

إنَّ هذه القاعدَةَ التي قرَّرَها أئمةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّت عليها الأدلةُ من الكتابِ والسنةِ.

۞ **ومن هذه الأدلَّةِ التي دلَّت على هذه القاعدة ما يلي:**

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النّحل: ٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ القرآنَ بالبيانِ والهدى، وأنَّ الرسولَ ﷺ مُبيِّنٌ للناسِ هذا الكتاب، وهذا يُفيدُ أنَّ النصوصَ مبيَّنةٌ مفهومَةٌ، فلو أُجمِلَت النصوصُ في موضعٍ لجاءَ البيانُ في موضِعٍ آخَر.

قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [صٓ: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمَّد: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ تعالى أمَرَنا أن نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وأخبَرَ أنَّه أنزَلَهُ لنَعقِلَهُ وَنفهمَهُ، ولا يكونُ التَّدَبُّرُ والتعَقُّلُ إلا لكلامٍ بَيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بلَفظٍ يحتمِلُ معانيَ كثيرَةً وَلم يُبيِّن مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكِنُ أن يُتَدَبَّرَ كلامُهُ ولا أن يُعقَلَ.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [ق: ١٦، ١٧].

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالقُربِ في هذه الآيةِ الكريمةِ هو قُربُ الملائِكَةِ، وإنما حُمِلَ على ذلك لأنَّ الله تعالى قد بيَّن في غيرِ مَوضِعٍ من كتابه أنَّهُ على العَرشِ وأنه فَوقَ السموات، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرّعد: ٢].

وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: ٥٠].

فكَانَ مَا ذَكَرَهُ في كتابِهِ في غَيرِ مَوضِعٍ أنَّه فوقَ العَرشِ مَعَ مَا قَرَنَهُ في هذه الآيَةِ مِن تَقييدِ القُربِ بهذا الزَّمَانِ، وهوَ حِينَ يَتَلَقَّى المتَلَقِّيَان، دَالًّا على أنَّ المرَادَ بِالقُربِ قُربُ الملائِكَةِ؛ إذ لَو كَانَ المرَادُ قُربَ الذَّاتِ لم يَتَقَيَّد بهذا الزَّمَنِ، فَتَقييدُهُ بهذا الزمَنِ دَليلٌ على أنه أَرَادَ بالقُربِ هنا قُرب الملائكةِ.

قال **ابن كثير**: «وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ يعني: مَلائِكته تعالى أَقرَبُ إلى الإنسَانِ مِن حَبلِ وَرِيدِهِ إليهِ، وَمَن تَأَوَّلَهُ عَلَى العِلمِ فإنما فَرَّ لئلَّا يَلزَم حَلولٌ أو اتحادٌ، وهما مَنفِيَّانِ بالإجمَاعِ ـ تعالى الله وتقدس ـ، ولكِنَّ اللفظَ لا يَقتَضِيهِ، فَإِنَّهُ لم يَقُل: وأَنَا أَقرَبُ إليه مِن حَبلِ الوَرِيدِ، وإنما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ كما قال في المحتضر: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]، يعني: ملائِكَتهُ.

وكما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فالمَلائِكَةُ نَزَلَت بِالذِّكرِ ـ وهو القرآن ـ بإذنِ اللهِ ﷻ، وكذلك المَلائِكَةُ أَقربُ إلى الإنسَانِ مِن حَبلِ ورِيدِهِ إليهِ بإِقدَارِ الله لهم على ذلك»[1].

فَظَهرَ ـ بحمد الله ـ بما سَبَقَ نقلُهُ مِن آيَاتِ الكتابِ العزيزِ أَنَّهُ يمتَنِعُ صَرفُ دلالَةِ الكتابِ والسنَّةِ عن ظاهِرها المتبادِرِ منها إلا بدليلٍ شرعِيٍّ.



(١) «تفسير القرآن العظيم» (٧/ ٣٩٨).

الفصل السابع:

قاعدة:

«جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إنكَارُ الذَّاتِ»

إنَّ حقِيقَةَ ما سَلَكَهُ الجهميةُ وَمَن وافقهم مِن نَفيِ أسماءِ الله وصفَاتِهِ هو جَحدُ ذَاتِ اللهِ ﷻ، ولهذا قرَّرَ أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ـ ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية ـ أَنَّ مَن نَفَى الأسماءَ والصفَاتِ فَقَد نَفَى الموصُوفَ، وَشَبَّهَهُ بالمعدومِ، وهذه أقوالُ **شيخِ الإسلام ابنِ تيمية** في تقرير ذلك:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «جُحُودُ صِفَاتِهِ مُستلزِمٌ لجحُودِ ذَاتِهِ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَعلُومٌ بالاضطرَارِ مِن دِينِ الإسلام أَنَّهُ لا يجوزُ إطلاقُ النَّفيِ عَلى مَا أَثبتَهُ اللهُ تعالى من الأسماءِ الحسنى والصِّفَاتِ، بَل هذا جَحدٌ للخَالِقِ، وتمثِيلٌ لَهُ بالمعدُومَاتِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا مَن زَاغَ وحَادَ عن سَبِيلِهِم مِنَ الكفَّار والمشرِكِينَ والذينَ أُوتُوا الكتَابَ، ومَن دَخَلَ في هؤلاء مِنَ الصَّابِئَة(٣) والمتفلسفةِ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

(٣) الصابئة: صبأ بمعنى: خَرَجَ من دينٍ إلى دينٍ آخر، وقيل: صبأ الرجل: إذا مال وزاغ، والصابِئَةُ هم قومُ إبراهيمَ الخليل الذين بُعِثَ فيهم، وكانوا بحرَّان، وهم على قسمين: صابئةُ حنفاء، وصابئةُ مشركين. والمشركون منهم يُعظِّمُون الكواكبَ السبعةَ، والبروجَ الاثني عشر، ويصورونها في هياكلهم. وأكثرُ هذه الأمةِ فلاسفَةٌ، والفلاسفَةُ يأخُذُونَ مِن كلِّ دينٍ بزعمهم محاسِن ما دلَّت عليه العُقُول. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٧/ ٢٦٧)، و«إغاثة اللهفان» لابن القيم (٢/ ٩٩١)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٢٥).

والجهميَّةِ والقَرَامِطَةِ البَاطِنِيَّةِ[(١)] ونحوهم، فإنهم على ضِدِّ ذلك، فإنهم يَصِفُونَهُ بالصفاتِ السلبيَّةِ على وَجهِ التفصيلِ، ولا يُثبِتُونَ إلا وجُودًا مُطلَقًا لا حَقِيقَةَ له عند التحصِيلِ، وإنما يَرجِعُ إلى وُجُودٍ في الأذهَانِ يمتَنِعُ تحقُّقُهُ في الأعيَانِ، فقولهم يَستَلزِمُ غَايَةَ التعطِيلِ وغَايَةَ التمثيلِ، فإنهم يُمَثِّلُونَهُ بالممتَنِعَاتِ والمعدُومَاتِ والجمَادَاتِ، ويُعَطِّلُونَ الأسماءَ والصفات تعطيلًا يَستَلزِمُ نفيَ الذاتِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ فهو عَدَمٌ محضٌ؛ إذ ذَاتٌ لا صِفَةَ لها إنما يُمكِنُ تَقدِيرُها في الذِّهنِ لا في الخارِجِ كتقديرِ وُجُودٍ مُطلَقٍ لا يَتَعَيَّنُ ولا يَتَخَصَّصُ»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فلا يُوجَدُ في كَلام اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ واللغةِ اسمُ الوَاحِدِ على ما لا صِفَةَ له، فإنَّ مَا لا صِفَةَ له لا وُجُودَ له في الوجُودِ»[(٤)].

وَبعدَ سَردِ ما تقَدَّم مِن نُصُوصٍ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتَّضِحُ تقريرُه لهذه القاعدة، وقد دَلَّت هذه القاعدةُ: على أنَّ إنكارَ الأسماءِ والصفاتِ يَلزَمُ منه إنكارُ الذَّاتِ، فَمَن نفَى الصفَةَ فقد نَفَى الموصُوفَ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له هو العَدَمُ، وما لا صِفَةَ له لا يُمكِنُ تقديرُهُ إلا في الذِّهنِ ولا وُجُودَ له في الخارِجِ.

---

(١) **القرامطة**: نِسبَةً إلى حمدان بن قرمط، وهذه الفرقة من الفِرَقِ الباطنية، ظهَرُوا في خلافة المعتضد بالله، تأَوَّلَت هذه الفرقةُ أصولَ الدِّينِ على الشِّرك، وقالوا: لا نقولُ هو موجودٌ ولا لا موجودٌ، ولا عالم ولا جاهل، فهم مُعطلَةُ الذاتِ عن جميع الصفات، كما أنها احتالَت أيضًا لتأويلِ أحكام الشريعةِ على وجوهٍ تُؤَدِّي إلى رفع الشريعَةِ، فأباحوا لأتباعهم نكاحَ البناتِ والأخوات، وأباحوا شُربَ الخمرِ، وجميعَ اللذات. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٨١ ـ ٨٢)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢٨٢ ـ ٢٨٦).

(٢) «التدمرية» (ص١٥ ـ ١٦).

(٣) المصدر السابق (١٦).

(٤) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ١٦٣)، وانظر: (٥/ ٢٧٣)، و«شرح حديث النزول» (ص١١٣)، و«التسعينية» (٢/ ٤٠٧)، (٣/ ٩٣٨).

ولهذا كان أَئِمَّةُ السلَفِ يُسَمونَ نُفاةَ الصفاتِ مُعطِّلَةً؛ لأنَّ حَقيقَةَ قَولِهم تعطِيلُ صِفاتِ اللهِ ﷻ، فإنهم وإن كانوا لا يَعتَقِدُونَ أنَّ نفيَ الصفَاتِ مُتَضَمِّنٌ لِنفيِ الذاتِ، لكنهُ لازِمٌ لهم لا محَالة(١).

وبهذا يَتَّضِحُ: أنَّ هناك عَلاقَةً بين الذاتِ والصفَاتِ، فالذَّاتُ الموجُودَةُ في الخارِجِ مُستَلزِمَةٌ لصفَاتها، يمتَنِعُ وُجُودُها بِدُونِ تلك الصفات، وإذا قُدِّرَ عَدَمُ اللازِمِ لَزِمَ عَدم الملزُومِ، ولا يمكِنُ تَصَوُّرُ ذاتٍ مَوجُودَة خارجَ الذِّهنِ، مُنفَكَّة عن لَوَازِمِها(٢).

وَمِن الأمثلَةِ التي تُوَضِّحُ القاعدَةَ وتُقَرِّبُ المعنى: النَّخلَةُ لها جذعٌ، وكربٌ، وليفٌ، وجمارٌ، ولبٌّ، وخوصٌ، وهي تُسَمَّى نخلة بهذه الصفات.

فإذا قَالَ قائلٌ: إنَّ لي نخلَةً، آكُلُ تمرَهَا غيرَ أنَّه ليس لها جذعٌ، ولا كربٌ، ولا ليفٌ، ولا خوصٌ، ولا لبٌّ، أيكون هذا صحيحًا في ادِّعَاءِ أنَّ له نخلةً؟

أَوَلَيسَ جوابه أن يقال: ليس عندك نخلةٌ؛ لأنَّ النخلَةَ إنما عَرَفنَاها بصفَاتها، وأنت نعَتَّ نعتًا نَفَيتَ به النخلَةَ(٣).

ومن المسائِلِ المتعلقَةِ بهذه القاعدة: هَل المعدُومُ في حَالِ عَدمِهِ شيءٌ أو لا؟

فقد ذَهَبَ طَوائفُ من المتكَلِّمينَ كالمعتزلَةِ وغيرِهِم إلى أَنَّهُ شيءٌ في الخارِجِ، وذَاتٌ وعينٌ، وزَعَمُوا أنَّ الماهيات غيرُ مجعُولَةٍ ولا مخلُوقَةٍ، وأنَّ وُجُودَها زَائِدٌ على حقيقَتها.

والذي عليه جماهيرُ الناسِ أنَّهُ في الخارِجِ عن الذِّهنِ قبلَ وُجُودِهِ ليس بشيءٍ أصلًا، ولا ذاتٍ، ولا عينٍ، وأنَّهُ ليس في الخارج شيئان: أحدهما:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٢٦)، و«درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ٣٠٧).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٢٠ ـ ٢١).

(٣) انظر: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ١٧٥).

حَقِيقَته، والآخر: وُجُودُهُ الزائد على حقيقَتِهِ، فإنَّ اللهَ أَبدَعَ الذَّوَات التي هي الماهِيَّات، فَكُلُّ ما سواه سبحانه مخلوقٌ ومجعولٌ.

وعُمدَةُ من جعلَهُ شيئًا: أَنَّهُ صَحَّ أن يُخصَّ بالقصدِ والخبَرِ عنه وغير ذلك، وهذه التخصِيصَاتُ تمتَنِعُ أن تَتَعَلَّقَ بالعدمِ المحضِ.

والجواب: أنه يُفَرَّقُ بين الوجودِ الذي هو الثُّبُوتُ العينيُّ وبينَ الوجُودِ الذي هو الثُّبُوتُ العلميُّ.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النّحل: ٤٠].

ذَلكَ الشيءُ هو مَعلُومٌ قبلَ إبدَاعِهِ وقبلَ تَوجِيهِ هذا الخطَاب إليه، وبذلك كان مُقَدَّرًا مَقضيًّا، كما قال النبي ﷺ: «**إنَّ أولَ ما خَلَقَ اللهُ القلَمَ. فقال له: اكتُب. قال: ربِّ وماذا أكتُبُ؟ قال: اكتُب مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتى تقومَ الساعة**»(١).

فالمخلُوقُ قبلَ أن يُخلَقَ كان معلُومًا مخبَرًا عنه مَكتُوبًا، فهو شيءٌ باعتبارِ وُجُودِهِ العلمِيِّ الكتابيِّ، وإن كانت حَقيقَتُهُ التي هي وُجُودُهُ العينيُّ ليست ثابتة في الخارج، بل هي عدمٌ محضٌ وَنَفيٌ صرفٌ.

قال **الشيخ محمد الأمين الشنقيطي**: «وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسَان: ١] دليلٌ على أنَّ المعدُومَ ليس بشيءٍ. ونظيرُهُ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النُّور: ٣٩].

وهذا هو الصواب؛ خلافًا للمعتزلة القائلين: إنَّ المعدُومَ الممكنَ وُجُودُهُ شيءٌ؛ مُستدلين لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في القدر (ص٧٠٥ح ٤٧٠٠)، وصححه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود بنفس الرقم والصفحة.

لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]، قالوا: قد سماهُ اللهُ شيئًا قبل أن يَقُولَ له كن فيكون، وهو يدُلُّ على أنه شيءٌ قبلَ وُجُودِهِ...

والجواب عن استدلالهم بالآية: أنَّ ذلك المعدُومَ لما تعَلَّقَت الإرَادَةُ بإيجادِهِ صار تحقُّقُ وُقُوعِهِ كوقُوعِهِ بالفِعل، كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النّحل: ١](١).

فإن قيل: إن كانَ معدُومًا فَكَيفَ يُتَصَوَّرُ خِطَابُ المعدومِ؟

وجوابه: أنه إذا قُصِدَ أن يخاطَبَ المعدُومُ في الخطاب بخطَابٍ يفهَمُهُ ويمتَثِلُهُ فهذا محالٌ؛ إذ مِن شرطِ المخاطَبَ أن يَتَمَكَّنَ من الفعلِ والفَهمِ، والمعدُومُ لا يتَصَوَّرُ أن يَفهَمَ ويفعَلَ، فيمتَنِعُ التكليفُ له حَالَ عَدَمِهِ، بمعنى: أنه يُطلَبُ منه حين عَدَمِهِ أن يَفهمَ ويفعَلَ.

وكذلك يمتَنِعُ أن يخاطَبَ المعدومُ في الخارِجِ خطَابَ تكوِينٍ، بمعنى: أن يعتَقَدَ أنه شيءٌ ثابتٌ في الخارج، وأنه يخاطَبُ بأَن يَكُونَ.

وأما الشيءُ المعلومُ المذكُورُ المكتُوبُ إذا كانَ توجِيهُ خِطَاب التكوِينِ إليه مثل تَوجِيه الإرَادَةِ إليه فليس ذلك محالًا بل هو أَمرٌ ممكنٌ، بل مثل ذلك يجدُهُ الإنسَانُ في نفسِهِ فيُقَدِّرُ أمرًا في نفسِهِ يُرِيدُ أن يفعَلَهُ ويُوَجِّهُ إرادَتَهُ وطلبَهُ إلى ذلك المطلُوبِ الذي قدَّرَهُ في نفسِهِ، ويكونُ حُصُولُ المرادِ المطلوبِ على حَسَبِ قُدرَتِهِ، فإن كان قادرًا على حصولهِ حَصَلَ مع الإرادةِ والطلبِ الجازِمِ، وإن كان عاجزًا لم يحصُل(٢).

وهذه القاعدةُ فيها ردٌّ على المتفلسِفَةِ والجهميةِ ومن وافقهم الذين يُعَطِّلُونَ الأسماءَ والصفاتِ تعطيلًا يَستلزِمُ نَفيَ الذاتِ.

(١) «أضواء البيان» (٤/ ٢٧٤).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٨٢ ـ ١٨٦).

كما احتَجَّ الجهميةُ ومن وافقهم على نفي الصفَاتِ بِسُؤَالِ فرعونَ لموسى في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٣]؟ فقالوا: هو سُؤَالٌ عن مَاهِيَّةِ الربِّ كالذي يَسأَلُ عن حُدُودِ الأشياءِ فيقول: ما الإنسانُ؟ ما الملكُ؟ ونحو ذلك، ولمَّا لم يَكُن للمسئُولِ عنه مَاهيَّةٌ عَدَلَ موسى عن الجواب إلى بَيَانِ ما يُعرَفُ به وهو قوله: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٤].

والجواب عن هذه الشبهة: أنَّ فرعونَ إنما استَفهَمَ استِفهَامَ إنكَارٍ وجُحُودٍ، ولم يَسأَل عن مَاهِيَّةِ رَبٍّ أَقَرَّ بثُبُوتِهِ، بل كَانَ مُنكِرًا له جاحِدًا؛ ولهذا قال في تمامِ الكلام: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٩]، وقال: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]؛ فاستِفهَامُهُ كان إنكَارًا وجحُودًا.

فبيَّن موسى عليه السلام أنه مَعرُوفٌ عندَهُ وعندَ الحاضِرِينَ، وأنَّ آيَاتِهِ ظاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ لا يمكن معها جَحدُهُ، وأنَّكم إنما تجحدُونَ بألسنتكم ما تعرفُونَهُ بقُلُوبِكُم، كما قال موسى في موضِعٍ آخرَ لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النَّمل: ١٤].

كما يُلاحَظُ أنَّ فرعون لم يَقُل: وَمَن رَبُّ العالمين؛ فَإِنَّ «مَن» سُؤَالٌ عن عَينِهِ يَسأَلُ بها مَن عَرَفَ جنسَ المسئُولِ عنه، يَعني: أنَّهُ مِن أهلِ العلمِ وقَد شَكَّ في عينِهِ.

وأما «ما» فهي سُؤَالٌ عَنِ الوصفِ، يقول: أيُّ شيءٍ هو هذا؟ وما هُوَ هذا الذي سميتَهُ رب العالمين؟ قال فرعونُ ذلك منكرًا له جاحدًا .

فلمَّا سَأَلَ جَحدًا أجَابَهُ مُوسَى بأنَّهُ أَعرَفُ مِن أن يُنكَرَ، وأظهَر من أن يُشَكَّ فيه ويُرتَاب؛ فقال: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٤] .

ولم يقل: موقنين بكذا وكذا بَل أَطلَقَ، فَأَيُّ يقينٍ كان لكم بشيءٍ من الأشياء، فَأَوَّلُ اليقينِ اليقينُ بهذا الرَّبِّ، كما قالت الرسُلُ لقومِهِم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠][١].



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ»

بعد توضِيحِ هذه القاعِدَةِ، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أَذكُرُ في هذا المبحَثِ أقوالَ أئمةِ السلفِ في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهَرَ التوَافُقُ بين شيخ الإسلام ابنِ تيميةَ وأئمةِ السلف في هذا البابِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]:

قال **الإمام حماد بن زيد** رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما يَدُورُونَ على أَن يَقُولُوا: ليسَ في السَّمَاءِ إلَهٌ، ـ يعني: الجهميَّةَ ـ»(١).

فقد بيَّنَ الإمامُ حمادُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ غايَةَ مَا يؤُولُ إليه كَلامُ الجهميَّةِ مِن نَفيِهِم للصفَاتِ جَحدُ اللهِ، وأنَّهُ ليسَ في السمَاءِ إلَهٌ.

[داود بن رشيد (٢٣٩هـ)]:

وقال **الإمام داود بن رُشَيد**(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن قَالَ إنَّ القرآنَ مخلُوقٌ

(١) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١١٧ح ٤١)، وذكره الذهبي في «العلو» (٢/ ٩٧٠) من طريق ابن أبي حاتم، والأثر صحيح، وقد صححه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٨٣).

(٢) هو: داود بن رشَيد الهاشمي مولاهم أبو الفضل الخوارزمي. قال الدارقطني: «ثقة، نبيل». توفي: ٢٣٩هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ٤١٤).

فقد أَرَادَ بقَولِهِ: إنَّ اللهَ لا يَتَكَلَّمُ، فإذا نَفَى الصفَةَ فَقَد نَفَى الموصُوفَ وَعَطَّلَ»(١).

فقد ذَكَرَ الإمامُ داودُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ حقيقةَ نفيِ الصفَةِ هي نَفيٌ للموصُوفِ، وجَحدُهُ، وتعطيلُهُ.

🕮 [أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِذَا سَأَلَهُم النَّاسُ عَن قولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١] وما تفسيرُهُ؟

يقولون: ليس كمثله شيءٌ من الأشياءِ، وهو تحت الأرضينَ السابعَةِ كما هو على العرشِ، ولا يخلُو منه مَكَانٌ، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتَكَلَّم ولا يَتَكَلَّمُ، ولا يَنظُرُ إليه أحَدٌ في الدنيا، ولا في الآخرَةِ، ولا يُوصَفُ، ولا يُعرَفُ بصفَةٍ ولا بفعلٍ، ولا له غايَةٌ ولا له منتهى، ولا يُدركُ بعقلٍ، وهو وجهٌ كلُّه، وهو علمٌ كلُّه، وهو سمعٌ كلُّه، وهو بصرٌ كلُّه، وهو نورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكون شيئين مختلفين، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نواحٍ ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثقيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ ولا له جسمٌ، وليس هو بمعلومٍ أو معقولٍ، وكلما خطر بقلبك أنه شيءٌ تَعرِفُهُ فهو على خلافِهِ!

قال أحمد: فقلنا: فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشيَاءِ.

فقلنا: إنَّ الشيءَ الذي لا كالأشياءِ قد عَرَفَ أهلُ العقلِ أنه لا شيء.

فعند ذلك تَبَيَّنَ للناس أنهم لا يُثبِتُونَ شيئًا، ولكنهم يَدفَعُونَ عن أنفسِهِم الشِّنعةَ بما يُقِرُّون من العلانية.

فإذا قيل لهم: مَن تَعبُدُونَ؟ قالوا: نَعبُدُ مَن يُدبِّرُ أمرَ هذا الخلقِ.

---

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٢٤).

فقلنا: هذا الذي يُدَبِّرُ أمرَ هذا الخلقِ هو مجهولٌ لا يُعرَفُ بصفةٍ؟ قالوا: نعم.

فقلنا: قد عَرَفَ المسلمون أنكم لا تُثبِتُونَ شيئًا، وإنما تدفَعُونَ عن أنفسِكُم الشنعَةَ بما تُظهِرُونَ»(١).

لما كانَ المعطلَةُ قد نَفَوا عن اللهِ الصفَاتِ، وقالوا: إنَّ اللهَ شيءٌ لا كالأشياء، بيَّنَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ نفيَهُم الصفات وقَولَهُم إنَّ اللهَ شيءٌ لا كالأشياءِ يَستلزِمُ منه العَدَم وأنَّه لا شيء، كما أنهم لما زَعَمُوا أنَّ مَعبُودَهُم مجهولٌ لا يُعرَفُ بصفَةٍ، بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنهم في الحقيقة لا يُثبِتُونَ شيئًا، وأنَّ قولَهُم هذا يَستَلزِمُ إنكَار الذَّاتِ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ.

[عثمان بن سعيد الدرامي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلم تَزَل عليه الأمةُ ـ أي: كون اللهِ لم يَزل عالمًا ـ، إلى أَن نَبَغَت هذه النابغةُ بين أظهرِ المسلمين، فَأَعظَمُوا في اللهِ القَولَ، وسَبُّوهُ بأقبح السِّبَابِ، وجَهَّلُوه ونَفَوا عنه صِفَاتِه التي بها يُعرَفُ صِفَةً صفةً، حتى نَفَوا عنه العلمَ الأوَّلَ السَّابِقَ، والكلامَ، والسمعَ، والبصَرَ، والأمرَ كلَّه، ثم جعَلُوهُ كَلَا شيءٍ، فقالوا في الجملة: ما نَعرِفُ إلهًا غيرَ هذا الذي في كُلِّ مكانٍ، فإذا بادَ شيءٌ صارَ مكانَهُ.

فَنَظَرنا في صِفَةِ مَعبُودِهِم هذا، فلم نجد بهذه الصفَةِ شيئًا غير هذا الهوَاء القائِمِ على كُلِّ شيء، الدَّاخِلِ في كل مَكَانٍ، فَمَن قَصَدَ بعبَادَتِهِ إلى إلَهٍ بهذه الصفة، فإنما يَعبُدُ غيرَ اللهِ، وليسَ معبُودهُ ذاكَ بِإلَهٍ، كُفرَانَهُ لا غُفرَانَهُ»(٢).

ذَكرَ الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ المعطلَةَ النَّافين للصفَاتِ كالكلام، والسمع، والبصر، وغيرها هُم في الحقيقة لا يَعبُدُونَ اللهَ، فإنهم نَفَوا

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٠٧ ـ ٢١١).

(٢) «الرد على الجهمية» (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

الصفَاتِ التي يُعرَفُ بها صِفَةً صفةً، كما بيَّن أنَّ صفةَ مَعبُودِ الجهمية هذا، لا يوجَدُ بهذه الصفَةِ شيئًا غير هذا الهواءِ القائِمِ على كُلِّ شيءٍ، الدَّاخِلِ في كل مكانٍ، فَمَنْ قصَدَ بعبَادَتِه إلى إلهٍ بهذه الصفة، فإنما يَعبُدُ غيرَ اللهِ، وليس معبودهُ ذاك بإلَهٍ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَنحنُ وجميعُ علمائنا من أهلِ الحجازِ، وتهامَةَ، واليمَنِ، والعراقِ، والشام، ومصرَ، مذهبنا: أَنَّا نُثبِتُ لله ما أثبَتَهُ الله لنفسِهِ، نُقِرُّ بذلك بألسنتنا، ونُصَدِّقُ ذلك بقُلُوبنا، مِن غيرِ أن نُشَبِّهَ وَجهَ خالقِنا بوجهِ أحدٍ من المخلوقين.

عزَّ ربُّنا عن أن يُشبِهَ المخلوقين، وجَلَّ ربُّنا عن مقالَةِ المعطِلِينَ، وعزَّ أن يَكُونَ عَدَمًا كما قَالَهُ المبطلُونَ، لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، تعالى اللهُ عمَّا يقول الجهمِيُّون الذين يُنكِرُونَ صفَاتِ خالِقِنا التي وصَفَ بها نفسَهُ في محكَمِ تنزيلِهِ، وعلى لسانِ نَبِيِّه محمدٍ ﷺ»[(١)].

ذكَرَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، كما بيَّن أنَّ الجهميَّةَ يُنكرون صفات الخالقِ التي وصف بها نفسه في محكَمِ تنزيلِهِ، وعلى لسانِ نَبِيِّه محمدٍ ﷺ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَصلُ الإيمانِ باللهِ الذي يجبُ علَى الخلقِ اعتقَادُهُ في إثبَاتِ الإيمانِ به ثَلاثة أشياء:

أحدها: أَن يَعتقِدَ العبدُ إِنِّيَّتَهُ[(٢)] لِيَكُونَ بذلك مُبَايِنًا لمذهَبِ أَهلِ التعطِيلِ الذين لا يُثبِتُونَ صَانِعًا.

---

(١) «كتاب التوحيد» (١/ ٣١ - ٣٢).

(٢) **إنيته** هي تحقق الوُجودِ العينيِّ. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٩٦).

الثاني: أن يَعتَقِدَ وحدَانِيَّتَهُ، ليكُونَ مُبايِنًا بذلك مذاهِبَ أهلِ الشركِ الذين أَقَرُّوا بالصَّانِعِ وأشرَكُوا معه في العبادَةِ غَيره.

والثالث: أن يَعتقدَهُ مَوصُوفًا بالصفاتِ التي لا يجُوزُ إلا أَن يَكُونَ موصُوفًا بها من العلم، والقدرة، والحكمة، وسائِرِ ما وصَفَ به نفسَهُ في كتابه، إذ قد علمنا أنَّ كثيرًا ممن يُقِرُّ به ويُوَحِّدُهُ بالقولِ المطلَقِ قد يُلحِدُ في صفاته، فيَكُونُ إلحادُهُ في صفاته قادحًا في توحِيدِهِ.

ولأنَّا نجدُ اللهَ تعالى قد خَاطَبَ عبادَهُ بدُعَائِهِم إلى اعتِقَادِ كُلِّ وَاحدَةٍ في هذه الثلاث والإيمانِ بها، فأما دُعَاؤُه إيَّاهُم إلى الإقرَارِ بإنِّيَّتِه ووحدانِيَّتِهِ، فلسنَا نَذكُرُ هذا هاهنا لِطُولِهِ، وسعَةِ الكلامِ فيه، ولأنَّ الجهميَّ يَدَّعِي لنفسِهِ الإقرارَ بهما، وإن كان جحدُهُ للصفَاتِ قد أَبطَلَ دعواه لهما»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفي دَفعِ آلاتِ الصَّنعَةِ من العلم والقدرة عليها حتى لا يَكُونَ الصَّانِعُ موصوفًا بها، جَحدٌ للصانِعِ، وإبطَالٌ له.

وإنما أَنكَرَ الجهميُّ صفاتِ البارئ أَرَادَ بذلك إبطالَهُ، ألا تَرَى أنَّ أصغَرَ خلقِهِ إن أبطَلتَ صنعَتَهُ بَطلَ؟ فكيف العظيمُ الذي ليس كمثله شيءٌ؟!

ألا تَرَى أنَّ النخلَةَ لها جِذعٌ، وكربٌ، ولِيفٌ، وجمارٌ، ولبٌّ، وخوصٌ، وهي تسمَّى نخلة، فإذا قال قائل: نخلة، عَلِمَ السامِعُ أن النخلَةَ لا تكون إلا بهذا الاسم نخلة، فلو قال: نخلةٌ وجذعُهَا وكربها وليفُهَا وجمارُهَا ولبهَا وخوصُهَا وتمرُهَا كان محَالًا؛ لأنه يقال: فالنخلَةُ ما هي إذا جُعِلَت هذه الصفَاتُ غيرهَا؟

أرأيت لو قال قائل: إنَّ لي نخلةً كريمةً آكُلُ تمرَهَا، غيرَ أنَّه ليس لها جذعٌ، ولا كربٌ، ولا ليفٌ، ولا خوصٌ، ولا لبٌّ، وليس هي

(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

خفيفةً، وليس هي ثقيلَةً، أيكون هذا صحيحًا في الكلام؟ أوليسَ إنما جَوَابُهُ أن يقالَ: إنك لمَّا قُلتَ: نخلة عَرَفنَاهَا بصِفَاتها، ثم نَعَتَّ نعتًا نَفَيتَ به النخلة.

فَأَنتَ ممن لا يُثبِتُ ما سمَّى إن كان صادقًا، فلا نخلة لك، فإذا كانت النخلَةُ في بُعدِ قَدرِهَا منَ العظيم الجلِيلِ تَبطُلُ إذَا نُفِيَت صِفَاتُها، فَليسَ إنما أَرَادَ الجهمِيُّ إبطَالَ الربوبِيَّةِ وجُحُودها»[١].

فَقَد بيَّن الإمامُ ابنُ بطَّةَ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الجهمِيَّ لما أَنكَرَ صفَاتِ البَارِئ أَرَادَ بذلك إبطَالَهُ جَلَّ جَلَالُهُ، ومثَّلَ على ذلك بِأَنَّ أصغَرَ خلقِهِ إن أَبطَلتَ صَنعَتَهُ بَطَلَ؟ فكيف بالعظيم الذي ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، كمَا ذَكَرَ أَنَّ النخلَةَ تبطُلُ إذا نُفِيَت صِفَاتُها، فإذا كانت النخلَةُ في بُعدِ قَدرِهَا منَ العظيم الجلِيلِ تَبطُلُ إذَا نُفِيَت صِفَاتُها، فَليسَ إنما أَرَادَ الجهمِيُّ إبطَالَ الربوبِيَّةِ وجُحُودها، وبهذا يظهَرُ أنَّ حقيقَةَ قَولِ الجهمِيَّةِ النافينَ للصِّفَاتِ جَحدُ الخالِقِ.

فهذه النقُولُ عن أئمةِ السلَفِ تَبيَّن منها أنهم مُتفقون على هذه القاعدَةِ في رَدِّهِم على المعطلَةِ النَّافينَ لصفَاتِ اللهِ ـ جل وعلا ـ.

وبهذا يظهَرُ تقريرُ أئمةِ السلَفِ لهذه القاعدَةِ العظيمَةِ في رَدِّهِم على الجهميةِ ـ مُعطلَةِ الأسماءِ والصفَاتِ ـ، فَأَئمةُ السلفِ مُتَّفقون على أنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، وأَنَّ مَن نَفَى الصفَةَ نَفَى الموصُوفَ، وأنَّ نُفَاةَ الصفات في الحقيقة لا يَعبُدُونَ اللهَ؛ لأنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بالصفاتِ على الحقيقة، وَهُم عَطَّلُوا اللهَ عن أسمائِهِ وصفاتِهِ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمة السلف في تقريرِ هذه القاعدة ردًّا على المتفلسِفَةِ والجهميَّةِ ومن وافقهم، فبيَّنَ أنَّ جحُودَ صِفَاتِ اللهِ ـ جل وعلا ـ مُستلزِمٌ لجحُودِ ذَاتِهِ.

(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٦).

كما بيَّن أنَّ من لا تَقُومُ به الصفاتُ فهو عَدَمٌ محضٌ؛ إذ إنَّ ذاتًا لا صِفَةَ لها إنما يمكِنُ تقديرُها في الذِّهنِ لا في الخارِجِ كتقديرِ وُجُودٍ مطلَقٍ لا يَتَعَيَّنُ ولا يَتَخَصَّصُ، وهذا توضيحٌ منه وبيانٌ لمذهب أئمةِ السلفِ، بل لَخَّصَ كلامَ أئمَّةِ السَّلَفِ في جملَةٍ محكمَةٍ شديدَةِ الإحكام وهي: جُحُودُ صِفَاتِهِ مُستلزِمٌ لجحُودِ ذَاتِهِ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ»

قد دَلَّت الأدِلَّةُ من الكتاب والسنة على ما قرَّرهُ أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية مِن أَنَّ جَحد الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ، وهي كما يلي:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ﴾ [يونس: ٣].

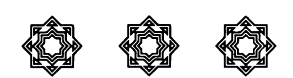
وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لم يُخبر قَطُّ بذاتٍ مجرَّدَةٍ عن الأسماءِ والصِّفَاتِ، بَل النُّصُوصُ مُتَضَافِرَةٌ باتِّصَافِ الربِّ بالصفَاتِ؛ لأنَّ مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ عَدَمٌ محضٌ، فَجُحُودُ صِفَاتِ اللهِ ﷻ التي وَصَفَ بها نفسَهُ أو وَصَفَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ مُستَلزِمٌ لجحودِ ذَاتِهِ.

قال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «عزَّ أن يَكُونَ عَدَمًا كما قَالَهُ المبطلُونَ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، تعالى اللهُ عمَّا يقول الجهمِيُّون الذين يُنكِرُونَ صفَاتِ خالِقِنا التي وصَفَ بها نفسَهُ في محكَمِ تنزِيلِهِ، وعلى لسانِ نَبِيِّه محمدٍ ﷺ»[1].

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ فهو عَدَمٌ محضٌ؛ إذ ذَاتٌ لا صِفَةَ لها إنما يُمكِنُ تَقدِيرُها في الذِّهنِ لا في الخارِجِ كتقديرِ وُجُودٍ مُطلَقٍ لا يَتَعَيَّنُ ولا يَتَخَصَّصُ»[2].

فاتَّضَحَ بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَة الآياتِ القرآنيَّةِ على هذه القاعِدَةِ من قواعِدِ بَابِ الردِّ والمناظَرَةِ، فإنها قَد دَلَّت على أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بصفاتِ الكمَالِ، وجَحد هذه الصفاتِ يَلزَمُ منه إنكَارُ الذاتِ.



(١) «كتاب التوحيد» (١/ ٣٢).

(٢) المصدر السابق (٥١٦).

الفصل الثامن:

قاعدة:

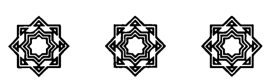
«وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»

إنَّ السُّكوتَ عمَّا لم يَرِد نَفيُهُ ولا إثبَاتُهُ مِن أسماء وصفات في حَقِّ اللهِ ﷻ هو مَسلَكُ أهلِ السنةِ والجماعَةِ، وهو الذي سَلَكَهُ **شيخ الإسلام ابنُ تيمية**، ويتجلّى ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لما سُئل عن مذهب السلف**: «فمن سبيلهم فِي الاعتِقَادِ: الإيمَانُ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَأَسمَائِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفسَهُ، وَسَمَّى بِهَا نَفسَهُ فِي كِتَابِهِ وَتَنزِيلِهِ، أَو عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ عَلَيهَا وَلا نَقصٍ مِنهَا، وَلا تَجَاوُزٍ لَهَا وَلا تَفسِيرٍ لَهَا، وَلا تَأوِيلٍ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلا تَشبِيهٍ لَهَا بِصِفَاتِ المَخلُوقِينَ وَلا سِمَاتِ المحدثين، بَل أَمَروهَا كَمَا جَاءَت...

وَعَلِمُوا أَنَّ المُتَكَلِّمَ بِهَا صَادِقٌ لا شَكَّ فِي صِدقِهِ فَصَدَّقُوهُ، وَلَم يَعلَمُوا حَقِيقَةَ مَعنَاهَا فَسَكَتُوا عَمَّا لَم يَعلَمُوهُ»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يَقُل أَحَدٌ من الأئمةِ فضلًا عَن أَن يَكُونَ إجماعًا: إنَّ ما لم تَعلَمُوهُ مِن صفَاتِ الرَّبِّ فانفُوهُ، بل قالوا: أَمسِكُوا عَنِ التَّكَلُّمِ في

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢).

ذلك بِغَيرِ مَا وَرَدَ، وَفَرقٌ بَينَ السُّكُوتِ عَمَّا لم يَرِد وَبَينَ النَّفيِ، فَكَيفَ إذا كَانَ النَّفيُ لما يَكُونُ ظَاهِرًا في الوَارِدِ؟»(١).

ومما سَبَقَ ذكرُهُ مِن أَقوَالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتَبَيَّنُ تقريرُه لهذه القاعدة، وهَذِهِ القاعدَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بالقاعدةِ الثانِيَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ، فَإِنَّهُ لمَّا كَانَ بابُ الأسماءِ والصفَاتِ تَوقِيفِيًّا لا يُثبَتُ للهِ إلا مَا أَثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ أو أَثبَتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ، ولا يُنفَى عن اللهِ إلا ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ أو نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ؛ وَجَبَ السكُوتُ عَمَّا لم يَرِد في الكتابِ والسنةِ نَفيُهُ أو إثبَاتُهُ، فَإِنَّ تَكَلُّفَ مَعرِفَةِ ما لم يَصِف اللهُ به نفسَهُ مِثلُ إِنكَارِ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فَكَمَا يَعظُمُ جَحدُ مَا جَحَدَ الجاحِدُونَ مما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فكذلك يَعظُمُ تَكَلُّف ما وَصَفَهُ الواصفون مما لم يصِف به نفسَهُ.

فالأقسامُ ثلاثةٌ: مَا عُلِمَ ثُبُوتُهُ أُثبِتَ، وما عُلِمَ انتفَاؤُهُ نُفِيَ، وما لا يُعلَمُ نَفيُهُ ولا إثبَاتُهُ سُكِتَ عنه.

فالوَاجِبُ إذن السُّكُوتُ عمَّا لم يَرِد فيه نَصٌّ عَنِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ، وَتَركُ التَّعَرُّضِ له بنفيٍ أو إثباتٍ؛ فكما لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفَى إلا بدليلٍ سمعيٍّ.

وهذا بخلافِ ما يُنَاقِضُ صفاتِ الكمالِ، فَإِنَّ هذا يجبُ نَفيُهُ عَنِ اللهِ ﷻ؛ فقد عُلِمَ بالأدلَّةِ القطعيَّةِ أنَّ الله موصُوفٌ بصفاتِ الكمالِ المناقِضَة للنقصِ، مثل: إنَّه حيٌّ قيومٌ، بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وأنه غنيٌّ عن كلِّ ما سواه بكل وَجهٍ، فَكُلُّ من قال قولًا يُناقِضُ هذا علمَ أنَّه باطلٌ، كالذين قالوا: إنَّ له شريكًا، أو ولدًا، أو أنه يَشفَعُ عنده الشفعاءُ بغيرِ إذنه، ونحو ذلك مما يُنَاقِضُ الكَمَالَ المعلُومَ له(٢).

وخالف هذه القاعدةَ أهلُ الكلام من الجهميةِ والمعتزلةِ ومن وافقهم

(١) «التسعينية» (٣/ ٨٩٩)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٣٤ ـ ٣٤٤).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٥٣٦).

الذين جَعَلُوا مَدَارَ إِثبَاتِ الصفاتِ ونفيِهَا على العقلِ، وأنَّ ما لا يقتَضِي العقلُ إثبَاتَهُ ولا نفيَهُ، فَأكثَرُهُم نفَاهُ، ومنهم مَن تَوقَّفَ فيه(١).

والرَّدُّ عليهم بهذه القاعدة، فَإِنَّ اللهَ قد نهانا عن التكلُّم بلا علم، وهو عامٌّ في جميعِ أَنواعِ الأخبَارِ، لَيسَ لأحد أَن يَتَكَلَّمَ بلا علم، فلا يَنفِي شيئًا إلا بعلم، ولا يُثبِتُهُ إلا بعلم، ولهذا كان عامَّةُ العلماءِ على أنَّ النافي للشيءِ عليه الدَّليلُ على ما يَنفِيهِ، كما أَنَّ المثبِتَ للشيءِ عليه الدليلُ على ثُبُوتِهِ(٢).

فَمَن جعَلَ عُمدتَهُ في النَّفيِ على عَدَمِ الخبرِ غَلِطَ من وجهين:

ـ أنَّ عدمَ الخبَرِ هُو عَدَمُ دَلِيلٍ مُعَيَّنٍ، فلا يَلزَمُ إذا لم يُخبر هو بالشيءِ أَن يَكُونَ مُنتَفِيًا في نفسِ الأمرِ.

ـ أنَّ هناك أشياءَ لم يَرِد الخبَرُ بِتَنزيهِهِ عنها، لكن دَلَّ الخبَرُ على اتصَافِهِ بنَقَائِضِها فعُلِمَ انتفَاؤُها.

فالأصلُ أنَّه مُنزَّهٌ عن كلِّ ما يُنَاقِض صفَاتِ كمالِهِ، وهذا مما دلَّ عليه السمعُ والعقلُ، وَمَا لم يَرِد به الخَبَرُ إن عُلِمَ انتفَاؤُهُ نفَينَاهُ وإلا سَكَتنا عنه(٣).

كما أنَّ في هذه القاعدةِ رَدًّا على مَن يَقُولُ: صفَاتُ اللهِ مَبنَاهَا على القَطعِ، فَإِذَا لم يَقُم عليها دَليلٌ قطعِيٌّ على ثُبُوتِها، وَجَبَ القطعُ بالنَّفيِ.

وقالوا: هذه المسائل مَبنَاهَا على القَطعِ، فإِنَّهُ لا يجوز لنا التَّكلُّم فيها بالظَّنِّ، فإذا لم يَقُم القاطِعُ قَطَعنا بالنَّفيِ.

والجواب: أنَّ هذا حُجَّةٌ عليكم، فإنَّكُم إذا نَفَيتُم ما لم تَعلَمُوا نَفيَهُ تَكَلَّمتُم بالظَّنِّ، وإذا قطعتُم من غيرِ قاطِعٍ كُنتُم قد تَكَلَّمتُم في القطعِيَّات بلا

(١) انظر: «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، و«شرح العقيدة الواسطية» للشيخ العثيمين (١/ ٨٠).
(٢) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٥٢٩).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٠ ـ ٤٣١).

قَاطِعٍ نَفيًا كان الكلامُ أو إثباتًا، وليسَ يُعلَمُ في الأدلةِ الشرعيةِ أو العقليةِ أَنَّ كُلَّ ما لم يَقُم دَليلٌ سمعيٌّ أو عقليٌّ على إثباتِهِ، فإنَّهُ يجبُ عليكم نَفيُهُ والقطعُ بِنَفيِهِ، بل تَكَلُّمُكُم بهذا تَكَلُّمٌ بلا علمٍ.

وَمِن هُنا أَخطَأَ كثيرٌ من النظار في نَفيٍ كثيرٍ من صفاتِ الرَّبِّ، حيث لم يَعلَمُوا دليلًا قطعيًّا يُثبِتُها فَنَفَوهَا، وكانت ثَابِتَةً في نفسِ الأمرِ، وقد يَكونُ عند غَيرِهِم دليلٌ قطعيٌّ يُثبِتُها، ولو قُدِّرَ عَدمُ عِلمِ الناس كلِّهم بها، فللهِ علمٌ لم يعلَمه العبادُ، وللهِ أسماءٌ استأثَرَ بها في عِلمِ الغيبِ عندهُ، لم يَعلَمها الناسُ، وَلَيس إذا لم يُعلَم ثُبُوتُ الصفَةِ يجب أن يُعلَم انتِفَاؤُهَا، بَل قد يُظَنُّ ثُبُوتها أو انتِفَاؤُهَا، وقد يشك في ذلك فلا يعلم ولا يظن واحد منهما.

والواجِبُ على الإنسان أَن يقولَ لما يَعلَمُهُ: أعلَمُهُ، ولما يَظُنُّهُ: أَظُنُّهُ، ولما يَشُكُّ فيه: أَشُكُّ فيه، واللهُ تعالى لم يُوجِب على الإنسانِ أَن يَقطَعَ بانتِفَاءِ شيءٍ إِن لم يَعلَم أَنَّهُ مُنتَفٍ، فَمَن قال: وَجَبَ علينا القَطع بانتِفَاء، فقد غَلِطَ(١).



(١) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«وُجوبُ السُّكوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»

تبيَّنَ فيما مَرَّ مَعَنَا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمةِ السلفِ في تقرير ما قرَّره شيخ الإسلام ليظهَرَ التوافق بينهما:

[القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١٠٦هـ)]:

عن **القاسم بن محمد**[١] أنه مَرَّ بقوم يذكُرُونَ القَدَرَ، فقال: «تَكَلَّمُوا فيما سمِعتُمُ اللهَ ذَكَرَ في كتابِهِ، وَكُفُّوا عمَّاً كَفَّ اللهُ عنه»[٢].

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]:

وقال **الإمام عبد العزيز الكناني** رَحِمَهُ اللهُ: «وَعَلَى الخلقِ جميعًا أن يُثبِتُوا مَا أَثبَتَ اللهُ، وينفوا مَا نَفَى اللهُ، وَيُمسِكُوا عمَّا أَمسَكَ اللهُ»[٣].

فقد بيَّن الإمامان القاسم والكناني أنَّ الوَاجِبَ أَن نَكُفَّ عمَّا كفَّ اللهُ

---

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو عبد الرحمن. قال ابن عيينة: «كان القاسم أعلم أهل زمانه». توفي: ١٠٦هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٢) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٦٧).

(٣) «الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن» (ص٤٦).

عنه، ونمسكَ عمَّا أَمسَكَ اللهُ، وَلا نَتَكَلَّم إلا فيما ذَكَرَهُ اللهُ في كتابه مِن جهَةِ الإثبَاتِ أو النَّفيِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم ـ رحمك الله ـ أنَّ العصمَةَ في الدِّينِ أن تَنتَهِي حيثُ انتَهَى بك، فلا تُجَاوِز ما قد حدَّ لك، فإنَّ مِن قوام الدينِ معرفَةَ المعرُوفِ وإنكَارَ المنكَرِ، فَمَا بُسِطَت عليه المعرِفَةُ وسَكَنَت إليه الأفئِدَةُ، وَذُكِرَ أصلُهُ في الكتَابِ والسنةِ، وَتَوَارَثَت عِلمهُ الأمة، فلا تخافَنَّ في ذكرِهِ، وصفته من ربك ما وصف من نفسه عبثًا، ولا تَتَكَلَّفَنَّ لما وُصِفَ لك من ذلك قدرًا.

ومَا أَنكرته نفسُكَ ولم تجد ذكرَهُ في كَلامِ ربِّك، ولا في الحديث عَن نبِيِّك ﷺ مِن ذكرِ صِفةِ ربِّكَ فلا تَتَكَلَّفَنَّ علمَهُ بعقلك، ولا تَصِفهُ بلسانك، واصمُت عنه كما صَمَتَ الربُّ عنه من نفسه، فإنَّ تَكَلفَك معرفَة ما لم يَصِف من نفسه، مثل إنكارِكَ ما وَصَفَ منها، فكَمَا أَعظَمتَ ما جَحَدَ الجاحِدُونَ مما وَصَفَهُ من نفسه، فكذلك أَعظِم تَكَلف ما وصَفَ الواصفون مما لم يَصِف منها»[(١)].

فقد بيَّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ أنَّ العصمَةَ في الدِّين إنما تحصُلُ بالتَّقَيُّدِ بما ورد في الكتاب والسنة، والسُّكُوتِ عمَّا لم يرِد، فَصِفَةُ الربِّ إذا لم توجَد في كَلامِ اللهِ وحديثِ النبي ﷺ، فالواجِبُ السكوتُ وَعَدَمُ تَكُلف علمها بالعقلِ، كما بيَّن أنَّ تَكَلّفَ معرفَة ما لم يَصِف اللهُ به نفسَهُ، أو يَصِفهُ به رسولُهُ ﷺ كإنكار ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو يَصِفهُ به رسُولُهُ ﷺ، فكما يَعظُمُ جَحدُ الجاحِدُونَ لما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ أو رَسُولُهُ ﷺ فكذلك يعظُمُ تَكَلُّف ما وَصَفَ الواصفُونَ به الله مما لم يَصِف به نفسَهُ أو يصفه رسولُهُ ﷺ.

---

(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ٦٨ ـ ٦٩).

🕮 [عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ)]:

وقال **الإمام عبد الغني المقدسي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَمِنَ السنةِ اللازِمَةِ: السكُوتُ عمَّا لم يَرِد فيه نصٌّ عن اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، أو يتفِق المسلمون على إطلاقِهِ، وَتَركُ التعرُّضِ له بِنَفيٍ أو إثباتٍ؛ فكما لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفَى إلا بدليلٍ سمعيٍّ»(١).

فقد بيَّن الإمامُ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بيَّنَه أئمةُ السلف من وُجوبِ السُّكوتِ عمَّا لم يَرِد فيه نصٌّ عن اللهِ ورسولِهِ ﷺ.

وأما قوله: «السُّكوتُ عمَّا لم يتفق المسلِمُون على إطلاقِهِ» فإنَّه لا يُنَافي كَلامَ غيرِهِ من أئمةِ السلف من أنَّ الاعتقادَ إنما يؤخَذُ من الكتاب والسنة؛ لأنَّ ما اتَّفَقَ عليه المسلمون لا بُدَّ أن يَكُونَ مُستَنَدًا إلى دليلٍ شرعيٍّ من الكتاب والسنة.

فَعُلِمَ بما تقدَّم نقلُهُ من آثارٍ عن سلف الأمة وأئمتها أنهم يُقرِّرون أنَّ الواجِبَ على الخلق جميعًا أن يُمسكُوا عمَّا أمسَكَ عنه اللهُ ورسولُهُ ﷺ، وأنَّه لا فَرقَ بينَ الإثباتِ والنفيِ فيما لم يَرد فيه نصٌّ من الكتاب والسنة، فكما أنه لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعيٍ، فكذلك لا يُنفَى إلا بدليلٍ سمعيٍّ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ سبيلَ أئمةِ السلف في الاعتقاد أنهم لا يَتَجَاوَزُونَ ولا يَزيدُونَ في وصفِ اللهِ أو تَسمِيَتِهِ عمَّا وَرَدَ في الكتاب والسنة، فَهُم يَسكُتُونَ عمَّا لم يعلَمُوا.

كما بيَّن أنه لم يَقُل أحدٌ من الأئمة أنَّ ما لا يُعلَمُ من صفَاتِ الربِّ يُنفَى، وإنما الذي قالَهُ الأئمةُ هو الإمسَاكُ عن التَّكَلُّم بغير مَا وَرَدَ.

وبيَّن أيضًا أنَّ هناك فرقًا بَينَ السُّكُوتِ عمَّا لَم يَرِد وبينَ النفيِ، وأنَّ الثَّابِتَ عن السَّلَفِ السُّكوتُ لا النفي.

وهذا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقريرٌ وبيانٌ لمنهجِ أئمةِ السلف، الذي لا يجوزُ مخالَفَتُهُ، والخرُوجُ عنه.

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٢٢٣).

المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرة، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيميةِ في تقريرِ هذه القاعدةِ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

وجه الدلالة: دَلَّت هذه الآيةُ الكريمةُ على أنَّ ما لا يُعلَمُ نَفيُهُ ولا إثبَاتُهُ وَجَبَ السكُوتُ عنه، فإنَّ اللهَ حَرَّمَ القَفوَ بلا عِلمٍ سَوَاء كان ذلك في الإثباتِ أو النَّفيِ.

قال قتادة رَحِمَهُ اللهُ عند تفسيره لهذه الآية: «لا تَقُل رَأيتَ ولم تَرَ، وسمعتَ ولم تَسمَع، وعلمتَ ولم تَعلَم، فإنَّ اللهَ سَائِلُكَ عن ذلك كلِّه»[1].

وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٤٠].

وجه الدلالة: أنَّ الآيةَ فيها تقريعٌ وتوبيخٌ لمن تجاوَزَ الكتابَ والسنةَ

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٧٥).

في عِلمِ ما لم يَعلَم، ولم يَسكُت عَمَّا سَكَتَ اللهُ عنه وَرَسُولُهُ ﷺ، وبَابُ الأسماءِ والصفاتِ مِنَ الأبوَابِ التي يجب فيها السُّكُوتُ عمَّا سَكَتَ اللهُ عنه وَرُسُولُهُ ﷺ؛ لأَنَّه لا يَصِفُ اللهَ أعلمُ باللهِ مِنَ اللهِ، فاللهُ ﷻ أَعلَمُ بنفسِهِ وبصفَاتِهِ ﷻ.

قال **الشيخ محمد الأمين الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمعلُومٌ أنَّه لا يَصِفُ اللهَ أَعلَمُ باللهِ مِنَ اللهِ، وَلا يصِفُ اللهَ بَعدَ اللهِ أَعلَمُ به مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: ١٤٠]»[(١)].

فاتَّضَحَ بما سبَقَ عرضُهُ مِنَ الآيَاتِ القرآنيَّةِ أنه يجبُ السكوتُ عَن إثبَاتِ أو نَفيِ ما لم يَرِد إثبَاتُهُ أو نَفيُهُ في الكتابِ والسنةِ مِنَ الأسماءِ والصفاتِ.



(١) «منع جواز المجاز» (ص٤٤).

الفصل التاسع:

قاعدة:

«القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ»

إنَّ النَّاظِرَ في الكتاب والسنة يجدُ أنَّ النُّصوصَ قد جَاءَت بِوُجُوبِ التَّسويَةِ بينَ المتَمَاثِلاتِ، وهذا ما قَرَّرهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في بابِ الصفَاتِ، فَإِنَّه لم يُفَرِّق بَينَ الصِّفاتِ الوَارِدةِ في الكتَابِ والسنة مِن جِهَةِ الإثبَاتِ أو النَّفي، بخلافِ ما فَعَلَهُ أَهلُ الكلامِ حيثُ إنَّهُم فَرَّقُوا بينَ الصفَاتِ الوارِدَةِ في الكتابِ والسنةِ، فَأثبَتُوا بعضًا وَنَفَوا بعضًا، وقَد رَدَّ عليهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية وغيرُهُ من أئمَّةِ أهلِ السنة والجماعَةِ بهذه القاعِدَةِ العظيمَةِ، وهذه هي أَقوَالُهُ في ذلك:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القَولُ فِي بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ فِي بَعضٍ؛ فَإِن كَانَ المُخَاطَبُ مِمَّن يُقِرُّ: بِأَنَّ اللَّهَ حَيٌّ بِحَيَاةٍ، عَلِيمٌ بِعِلم، قَدِيرٌ بِقدرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمع، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ، وَيَجعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً، وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ، فَيَجعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا، وَيُفَسِّرُهُ إِمَّا بِالإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِبَعضِ المَخلُوقَاتِ مِن النِّعَمِ وَالعُقُوبَاتِ.

فَيُقَالُ لَهُ: لا فَرقَ بَينَ مَا نَفَيتَهُ وَبَينَ مَا أَثبَتَّهُ، بَل القَولُ فِي أَحَدِهِمَا كَالقَولِ فِي الآخَرِ؛ فَإِن قُلتَ: إِنَّ إِرَادَتَهُ مِثلُ إِرَادَةِ المَخلُوقِينَ، فَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ، وَهَذَا هُوَ التَّمثِيلُ.

وَإِن قُلتَ: لَهُ إِرَادَة تَلِيقُ بِهِ كَمَا أَنَّ لِلمَخلُوقِ إِرَادَةً تَلِيقُ بِهِ.

قِيلَ لَك: وَكَذَلِكَ لَهُ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ، وَلِلمَخلُوقِ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ، وَلَهُ رِضًا وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ، وَلِلمَخلُوقِ رِضًا وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ.

وَإِن قُلتَ: الغَضَبُ غَلَيَانُ دَم القَلبِ لِطَلَبِ الانتِقَام.

فَيُقَالُ لَهُ: وَالإِرَادَةُ مَيلُ النَّفسِ إِلَى جَلبِ مَنفَعَةٍ أَو دَفعِ مَضَرَّةٍ .

فَإِن قُلت: هَذِهِ إِرَادَةُ المَخلُوقِ. قِيلَ لَك: وَهَذَا غَضَبُ المَخلُوقِ.

وَكَذَلِكَ يَلزَمُ القَولُ فِي كَلامِهِ وَسَمعِهِ وَبَصَرِهِ وَعِلمِهِ وَقُدرَتِهِ إِن نفى عَنهُ الغَضَب وَالمَحَبَّة وَالرِّضَا وَنَحو ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِن خَصَائِصِ المَخلُوقِينَ؛ فَهَذَا مُنتَفٍ عَن السَّمعِ وَالبَصَرِ وَالكَلام وَجَمِيعِ الصِّفَاتِ .

وَإِن قَالَ: أَنَّهُ لا حَقِيقَةَ لِهَذَا إِلا مَا يَختَصُّ بِالمَخلُوقِينَ فَيَجِبُ نَفيُهُ عَنهُ. قِيلَ لَهُ: وَهَكَذَا السَّمعُ وَالبَصَرُ وَالكَلامُ وَالعِلمُ وَالقُدرَةُ.

فَهَذَا المُفَرِّقُ بَينَ بَعضِ الصِّفَاتِ وَبَعضٍ، يُقَالُ لَهُ: فِيمَا نَفَاهُ كَمَا يَقُولُهُ هُوَ لِمُنَازِعِهِ فِيمَا أَثبَتَهُ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «القَولُ في الاستِوَاءِ والنزُولِ، كالقَولِ في سَائِرِ الصِّفَاتِ التي وَصَفَ بها نفسَهُ في كتابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنَّ وصفَهُ ـ في هذا الحديثِ بِالنزُولِ ـ هُوَ كَوَصفِهِ بسَائِرِ الصِّفَاتِ»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فقولُ السَّائِلِ: كَيفَ يَنزِلُ؟ بمَنزِلَةِ قَولِهِ: كَيفَ استَوَى؟ وقَولِهِ: كَيفَ يَسمَعُ؟ وكَيفَ يُبصِرُ؟ وكَيفَ يَعلَمُ وَيَقدِرُ؟ وكَيفَ يخلُقُ ويرزُقُ؟»[(٤)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَهَؤُلاءِ الجُهَّالُ يُمَثِّلُونَ في ابتِدَاءِ فَهمِهِم صِفَاتِ الخَالِقِ

---

(١) «التدمرية» (٣١ ـ ٣٣).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٩٤).
(٣) «شرح حديث النزول» (ص٧٠).
(٤) المصدر السابق (ص١٣٢).

بِصِفَاتِ المَخلُوقِ ثُمَّ يَنفُونَ ذَلِكَ وَيُعَطِّلُونَهُ، فَلا يَفهَمُونَ مِن ذَلِكَ إلا مَا يَختَصُّ بِالمَخلُوقِ وَيَنفُونَ مَضمُونَ ذَلِكَ، وَيَكُونُونَ قَد جَحَدُوا مَا يَستَحِقُّهُ الرَّبُّ مِن خَصَائِصِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَلحَدُوا في أَسمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَخَرَجُوا عَن القِيَاسِ العَقلِيِّ وَالنَّصِّ الشَّرعِيِّ، فَلا يَبقَى بِأَيدِيهِم لا مَعقُولٌ صَرِيحٌ وَلا مَنقُولٌ صَحِيحٌ.

ثُمَّ لا بُدَّ لَهُم مِن إثبَاتِ بَعضِ مَا يُثبِتُهُ أَهلُ الإِثبَاتِ مِن الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَإِذَا أَثبَتُوا البَعضَ وَنَفَوا البَعضَ قِيلَ لَهُم: مَا الفَرقُ بَينَ ما أَثبَتُّمُوهُ وَنَفَيتُمُوهُ؟ وَلِمَ كَانَ هَذَا حَقِيقَةً وَلَم يَكُن هَذَا حَقِيقَةً؟ لَم يَكُن لَهُم جَوَابٌ أَصلًا، وَظَهَرَ بِذَلِكَ جهلُهُم وَضَلالُهُم شَرعًا وَقَدرًا.

وَقَد تَدَبَّرتُ كَلامَ عَامَّةِ مَن يَنفِي شيئًا مِمَّا أَثبَتَهُ الرُّسُلُ مِن الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَوَجَدتُهم كُلَّهُم مُتَنَاقِضِينَ؛ فَإِنَّهُم يَحتَجُّونَ لِمَا نَفَوهُ بِنَظِيرِ مَا يَحتَجُّ بِهِ النَّافِي لِمَا أَثبَتُوهُ، فَيَلزَمُهُم إمَّا إثبَاتُ الأَمرَينِ وَإِمَّا نَفيُهُمَا»[١].

وَمِن خِلالِ ما تقدَّم عرضُهُ يَتَبَيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وهذه القاعدَةُ مِن أَهَمِّ القَوَاعِدِ في باب الردِّ والمناظَرةِ، وَمِن أهمِّها أيضًا في بَيَانِ تَنَاقُضِ المخالِفِين لأهلِ السنة والجماعة في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

ومضمون هذه القاعدة: أَنَّه لا فَرقَ بينَ الصفَاتِ الوارِدَةِ في الكتاب والسنة، فَمَن أَثبَتَ شيئًا مما أَثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ من الصفَاتِ أُلزِمَ بإثبَاتِ البَاقِي، وَمَن نَفَى شيئًا منها أُلزِمَ بِنَفيِ ما أَثبَتَهُ وإلا كان مُتَنَاقِضًا، **فَيَجِبُ إثباتها جميعًا؛ لِوُجُوبِ التَّسوِيَةِ بينَ المتمَاثِلات**، فإنَّ الأدلةَ قد جاءَت بها مِن غَيرِ تَفرِيقٍ بَينَ صِفَةٍ وَصِفَةٍ، لأنَّ الموصُوفَ بها وَاحِدٌ.

والمخاطَب بهذه القاعدة هو: مَن يُفَرِّقُ بينَ بعضِ الصفَاتِ وبَعضٍ، فَمَن نَفَى بعضَ الصفاتِ وَأثبَتَ بعضًا، فَإِنَّهُ يَلزَمُهُ فِيمَا أَثبَتَهُ نَظِير مَا أَلزَمهُ

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠٩)، وانظر: «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٧٠).

لغيرِهِ فيما نَفَاهُ، وكذلك مَن أَوَّلَ صِفَةً فَإِنَّه يَلزَمُهُ فيما أَوَّلَهُ نَظير مَا ظَنَّ أَنَّه يَلزَمُهُ فيما فَرَّ منه.

فَيُقَالُ لمن فرَّق: ما الفَرقُ بينَ مَا أَثبَتَّهُ وبينَ ما نَفَيتَهُ، أو مَا سَكَتَّ عن إثبَاتِهِ ونفيِهِ؟

فَإِنَّ الفرقَ إمَّا أن يَكُونَ من جِهَةِ السمعِ؛ لأنَّ أَحَدَ النَّصَّينِ دالٌّ دلالَةً قطعيةً أو ظَاهِرَةً بخلافِ الآخَر، أو يكون من جِهَةِ العَقلِ؛ وذلك بأن يكونَ أَحَد المَعنَيَينِ يَجُوزُ أَو يَجِبُ إثبَاتُهُ دُونَ الآخَرِ، وَكِلَا الوَجهَينِ بَاطِلٌ فِي هذه المَوَاضِعِ.

أما الأول: فَدَلالَةُ القُرآنِ عَلَى أَنَّهُ رَحمَنٌ، رَحِيمٌ، وَدُودٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَدَلالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، لَيسَ بَينَهُمَا فَرقٌ مِن جِهَةِ النَّصِّ، وَكَذَلِكَ ذكرهُ لِرَحمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَعُلُوِّهِ مِثل ذِكرِهِ لِمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وأما الثاني: فَيُقَالُ لِمَن أَثبَتَ شيئًا وَنَفَى آخَرَ: لِمَ نَفَيت حَقِيقَةَ رَحمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَأَعدت ذَلِكَ إِلَى إرادَتِهِ؟

فَإِن قَالَ: لأَنَّ المَعنَى المَفهُومَ مِن الرَّحمَةِ فِي حَقِّنَا هو رِقَّةٌ تَمتَنِعُ عَلَى اللهِ.

قِيلَ لَهُ: وَالمَعنَى المَفهُومُ مِن الإِرَادَةِ فِي حَقِّنَا هو مَيلٌ يَمتَنِعُ عَلَى اللهِ.

فَإِن قَالَ: إرَادَتُهُ لَيسَت مِن جِنسِ إرَادَةِ خَلقِهِ.

قِيلَ لَهُ: وَرَحمَتُهُ لَيسَت مِن جِنسِ رَحمَةِ خَلقِهِ، وَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ.

ثم يقال: بِمَ أَثبَتُّم أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؟ فَمَا أَثبَتوهُ بِهِ مِن سَمعٍ وَعَقلٍ فَبِعَينِهِ تَثبُتُ الإِرَادَةُ، وَمَا عَارَضُوا بِهِ مِن الشُّبَهِ عُورِضُوا بِمِثلِهِ فِي العَلِيمِ وَالقَدِيرِ.

ونكتة هذا الكلام: أَنَّ غَالِبَ مَن نَفَى وَأَثبَتَ شيئًا مِمَّا دَلَّ عَلَيهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ لابُدَّ أَن يُثبِتَ الشَّيءَ لِقِيَامِ المُقتَضِي وَانتِفَاءِ المَانِعِ، وَيَنفِيَ

الشَّيءَ لِوُجُودِ المَانِعِ أَو لِعَدَمِ المُقتَضِي، أَو يَتَوَقَّفَ إذَا لَم يَكُن لَهُ عِندَهُ مُقتَضٍ وَلَا مَانِعٌ.

فَيُبَيِّنُ لَهُ أَنَّ المُقتَضِيَ فِيمَا نَفَاهُ قَائِمٌ؛ كَمَا أَنَّهُ فِيمَا أَثبَتَهُ قَائِمٌ: إمَّا مِن كُلِّ وَجهٍ، أَو مِن وَجهٍ يَجِبُ بِهِ الإِثبَاتُ.

فَإِن كَانَ المُقتَضِي هُنَاكَ حَقًّا فَكَذَلِكَ هُنَا، وَإِلا فَدَرءُ ذَاكَ المُقتَضِي مِن جِنسِ دَرءِ هَذَا.

وَأَمَّا المَانِعُ فَيُبَيِّنُ أَنَّ المَانِعَ الَّذِي تَخَيَّلَهُ فِيمَا نَفَاهُ مِن جِنسِ المَانِعِ الَّذِي تَخَيَّلَهُ فِيمَا أَثبَتَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ المَانِعُ المُستَحِيلُ مَوجُودًا عَلَى التَّقدِيرَينِ لَم يَنجُ مِن مَحذُورِهِ بِإِثبَاتِ أَحَدِهِمَا وَنَفيِ الآخَرِ، فَإِنَّهُ إن كَانَ حَقًّا نَفَاهُمَا، وَإِن كَانَ بَاطِلًا لَم يَنفِ وَاحِدًا مِنهُمَا.

فَعَلَيهِ أَن يُسَوِّيَ بَينَ الأَمرَينِ فِي الإِثبَاتِ وَالنَّفيِ، وَلا سَبِيلَ إلَى النَّفيِ فَتَعَيَّنَ الإِثبَاتُ.

فَهَذِهِ نُكتَةُ الإِلزَام لِمَن أَثبَتَ شيئًا، وَمَا مِن أَحَدٍ إلا وَلا بُدَّ أَن يُثبِتَ شيئًا أَو يَجِب عَلَيهِ إثبَاتُهُ، فَهَذَا يُعطِيك مِن حَيثُ الجُملَة أَنَّ اللَّوَازِمَ الَّتِي يَدَّعِي أَنَّهَا مُوجبةُ النَّفيِ خَيَالَاتٌ غَيرُ صَحِيحَةٍ وَإِن لَم يَعرِف فَسَادَهَا عَلَى التَّفصِيلِ(١).

وهذه القَاعدةُ يُرَدُّ بها على النفاةِ، فَيُرَدُّ بها على الجهميَّةِ ومن وافقهم الذين يَنفُونَ الأسماءَ والصفَاتِ وَيُثبِتُونَ أنَّ اللهَ موجُودٌ، كما يُرَدُّ بها أيضًا على الكلابية والأشاعِرَةِ الذين يُثبِتُونَ بعضَ الصفاتِ دُونَ بعضٍ.

فإذا اتَّضحَ معنى هذه القاعدَةِ فإنه يحسُنُ التَّنبِيهُ على أنَّ في هذه القاعدة والتي تليها بَيَانَ أنَّ المتكَلِّمِينَ لا يمكِنُهُم إقَامَةُ الدليلِ السمعِيِّ على مُبطِلٍ أبدًا، وهذا مِن أَعظَمِ آفاتهم؛ وذلك أنَّه مِنَ المعلُومِ أنَّ كلَّ مُبطِلٍ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٩٨ ـ ٣٠٢).

أَنكَرَ على خَصمِهِ شيئًا مِنَ الباطِلِ قد شَارَكَهُ في بعضِهِ أو نَظِيره فإنه لا يَتَمَكَّن مِن دَحضِ حُجَّتِهِ؛ لأنَّ خَصمَهُ تَسَلَّط عليه بمثلِ ما تَسَلَّط هو به عليه.

مثاله: أن يحتَجَّ مَن يَتَأَوَّلُ الصفَات الفعليَّة ـ وهم الكلابية والأشاعرة ـ عَلى مَن يُنكِر ثُبُوتَ صفَةِ السمع والبصرِ ـ وهم الجهمية والمعتزلة ـ بالآياتِ والأحادِيثِ الدَّالَّةِ على ثُبُوتها، **فَيقُولُ له الجهميُّ والمعتزليُّ**: هذه عندي مُؤَوَّلَةٌ كما أَوَّلتَ نصُوصَ الاستوَاءِ والغضَبِ ونحوها، فَمَا الذي جَعَلَكَ أولى بالصَّوَاب في تأوِيلِك مني؟ فلا يَذكُرُ الأشعريُّ سببًا على التأويلِ إلا أَتَاهُ المعتزليُّ بسبَبٍ من جنسِهِ أو أَقوَى منه أو دونه(١).

فنكتةُ هذه القاعدة: أنه لا يجوزُ التَّفرِيقُ بين المتَمَاثلات، فَيُثبَتُ له إحدَى الصفَتَين وتُنفَى الأخرَى، وَلَيسَ في العقلِ ولا في السَّمعِ ما يوجِبُ التفرِيقَ؛ إذ إنَّ أكثَرَ ما يُقَالُ إني أُثبِتُ هذه الصفَةَ بالعقلِ.

فيقال له: انتِفَاءُ الدَّليلِ المعَيَّنِ لا يَقتَضِي انتفَاءَ المدلُولِ، فَهَب أنَّ ما سَلَكتَ مِنَ الدليلِ العقليِّ لا يُثبِتُ الصِّفَةَ التي نَفَيتَها فإنَّه لا ينفِيهَا وليس لك أن تَنفِيها بغيرِ دَليلٍ؛ لأنَّ النَّافي عليه الدليل كما على المثبِتِ.

والسمعُ قد دَلَّ عليه ولم يُعَارِض ذلك مُعَارِضٌ عقليٌّ ولا سمعيٌّ، فَيجِبُ إثبَاتُ ما أثبَتَهُ الدَّليلُ السالِمُ عن المعَارِضِ.

ويُقال أيضًا: يمكِنُ إثبَاتُ الصفَةِ التي نَفَيتَها بنظِيرِ ما أَثبَتَّ به الصفَةَ التي أَثبَتَّها من العقليات(٢).

وبهذا يَتَّضِحُ أنَّ القولَ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ، فلا يجوزُ التفرِيقُ بينَ الصفاتِ نَفيًا وَإِثبَاتًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلي (١/ ١٧٤).

(٢) انظر: «شرح العقيدة الأصبهانية» (ص٢٨)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٩).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ»

إنَّ أقوَالَ أئمةِ السلَفِ في تقرِيرِ هذه القاعدةِ كثيرةٌ، حيث إنَّ مَنِ اطَّلَعَ على الآثَارِ الوارِدَةِ في هذا البابِ عَلِمَ يقينًا أنها كَانَت مَوضِعَ اهتِمَامٍ كبيرٍ من أئمةِ السلَفِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف في تقريرِ ما قرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أَنَّ القولَ في بعضِ الصفات كالقولِ في بعضٍ:

[سليمان بن حرب (٢٢٤هـ)]:

قال **سليمان بن حرب**[(١)] رَحِمَهُ اللهُ: «القُرآنُ ليس بمخلوقٍ.

قيل له: إنكَ كُنتَ لا تَقُولُ هذا، فما بَدَا لك؟

قال: استَخرَجتُهُ مِن كتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ قول الله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عِمرَان: ٧٧]، والكلامُ والنَّظَرُ وَاحِدٌ»[(٢)].

---

(١) هو: سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي، أبو أيوب. قال أبو حاتم: «سليمان بن حرب إمام من الأئمة» ولد: ١٤٠هـ توفي: ٢٢٤هـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣/ ٢٦٩ - ٢٧١).

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ١٦١)، ومن طريقه أخرجه الخلال في «السنة» (٦/ ١٣) عن العباس العنبري به. وعباس العنبري قال عنه ابن حجر كما في «التقريب» (ص٣٤٩): «ثقة حافظ». **وسند الأثر صحيح.**

فبيَّنَ الإمامُ سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القَولَ في الكَلامِ والنظَرِ وَاحِدٌ، لا يجوزُ التفرِيقُ بينهما لِوُرُودِ الأدلَّةِ بهما، فَمَنْ نَفَى النظَرَ يَلزَمُهُ أن يَنفِيَ الكَلامَ، وَمَن أثبَتَ النظَرَ يلزَمُهُ أن يُثبِتَ الكَلامَ؛ لأنَّ القَولَ فيهما واحِدٌ، والتَّفريقَ بينهما تَحَكُّمٌ.

[يحيى بن معين (٢٣٣هـ)]:

قال **الإمام يحيى بن معين** رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا قَالَ لك الجهمِيُّ: كيفَ يَنزِلُ؟ فقل: كَيفَ صَعدَ؟»(١).

بيَّن الإمامُ يحيى رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ قولَ الجهميِّ كيف ينزِلُ؟ بمنزِلَةِ قولهِ: كَيفَ صَعدَ؟ فَالقَولُ في النزُولِ كالقَولِ في الصُّعُودِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال لهم ـ يعني: المعتصم ـ: كَلِّمُوهُ، فقال لي عبد الرحمن(٢): مَا تَقُولُ في القُرآنِ؟ فقلت: مَا تَقُولُ في عِلمِ اللهِ؟! فَسَكَتَ»(٣).

فقد بيَّن الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القَولَ في جميعِ الصِّفَاتِ وَاحِدٌ، فَإِنَّه أَلزَمَ النَّافي لصفَةِ الكَلامِ بِنَفيِ صِفَةِ العِلمِ، فَسَكَتَ المنَازِعُ له.

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ٢٠٦)، وذكره الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١١٠٧) من طريق النجاد عن جعفر الطيالسي به. **وسنده صحيح.**

(٢) هو: عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن سلمة الضبي مولاهم. قال أبو الحسن الدارقطني: «عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن سلمة مولى بني ضبة كان على قضاء مدينة الشرقية، وكان من أصحاب الرأي، وكان مترفًا جمَّاعًا للمال، وكان قد ولي قبل ذلك قضاء الرقة، ثم قدم بغداد فولاه المأمون قضاء الجانب الغربي». توفي: ٢٣٢هـ. انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٠/ ٢٦٠).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، وابن الجوزي في «مناقب أحمد» (ص٤٣٥) من طريق صالح بن أحمد عن أبيه به. **وهو صحيح.**

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]:

وعن **أحمد بن سعيد الرباطي**[١] قال: «حَضَرتُ مجلِسَ ابنِ طاهِرٍ، وحَضَرَ إسحاقُ فَسُئِلَ عن حَديثِ النزُولِ أصحِيحٌ هو؟ قال: نعم. فقَالَ له بعضُ القُواد: كيفَ يَنزِلُ؟ قال: أَثبِتهُ فَوق حتَّى أَصِفَ لك النزُول، فقال الرجُلُ: أَثبَتُّه فَوق، فقال: إسحاق: قال الله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفَجر: ٢٢] فقال ابنُ طاهر: هذا يا أبا يعقوب يَوم القِيَامَةِ، فقال: وَمَن يجِيءُ يَومَ القيامَةِ مَن يمنَعُهُ اليوم؟»[٢].

فقد ذَكَرَ الإمام إسحاقُ رحمه الله للأميرِ ابنِ طاهر رحمه الله أنَّ القَولَ في المجيءِ يومَ القيامَةِ كالقَولِ في النزُولِ لا فَرقَ بينَهُما؛ لأنَّ القَولَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقولِ في بعضٍ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]:

وقال **الإمام ابن قتيبة**[٣] رحمه الله: «والذي عندي ـ والله تعالى أعلم ـ أنَّ الصورَةَ لَيسَت بِأَعجَبَ مِنَ اليَدَينِ والأصابِعِ والعينِ، وإنما وَقَعَ الإلفُ لتلك لمجيئِها في القُرآنِ، وَوَقَعَت الوحشَةُ من هذه لأنها لم تَأتِ في القرآنِ، ونحن نُؤمِنُ بالجميعِ، ولا نَقُولُ في شَيءٍ منه بِكَيفِيَّةٍ ولا حدٍّ[٤]».

---

(١) هو: أحمد بن سعيد بن إبراهيم الخراساني، أبو عبد الله. قال الخليلي: «كان حافظًا متقنًا» توفي ٢٤٣هـ انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩).

(٢) أخرجه أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٢٩)، والصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص٤٨ ـ ٤٩)، والذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١١٢٧)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٩٣).

(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢٢).

(٤) الحد: هو ما يَتَمَيَّزُ به الشيءُ عن غيرِهِ من صفتِهِ وقدره، فيقال: حَدُّ الإنسان وهي: الصفَاتُ المميِّزَةُ له.
وقد أطلَقَهُ أئمةُ السلف مرَّةً في حال الإثباتِ، ومرَّةً في حال النفي، وهو من باب الخبَرِ.
أما في حَالِ الإثبَاتِ فإنَّه لما كانت الجهمية يقولون ما مضمونه: إنَّ الخالِقَ لا يتَمَيَّزُ عن الخلقِ، فَيجحَدُونَ صفَاتِهِ التي تميَّزَ بها، ويقولُون: ليس له حَدٌّ، وما لا حَدَّ له لا يُبَايِنُ المخلوقات. ذَكَرَ أئمةُ السلفِ إثبَاتَ الحدِّ. =

فقد بيَّن الإمامُ ابن قتيبة أنَّ القولَ في الصُّورَةِ كالقَولِ في سائِرِ صفَاتِ اللهِ، فَنُؤمِنُ بها جميعًا، كما بيَّن أننا لا نقُول في شيء منها بِكَيفِيَّةٍ ولا حدٍّ، وهذا تقرير منه لهذه القاعدة وهي: القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ.

🕮 [محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن جرير الطبري** رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ سميعًا اسمٌ مَبنيٌّ من سَمِعَ، وبصيرٌ من أَبصَرَ، فإن يَكُن جَائزًا أن يُقال: سَمِعَ وأبصَر مَن لا سمعَ له ولا بَصَر، إنه لجائزٌ أن يقالَ: تَكلَّم مَن لا كلامَ له، وَرَحِمَ من لا رَحمَةَ له، وَعَاقَبَ من لا عِقَابَ له.

وفي إحَالَةِ جميعِ الموافقين والمخالفين أن يُقَالَ: يَتَكَلَّم من لا كلامَ له، أو يَرحَمُ من لا رَحمَةَ له، أو يُعَاقب من لا عِقَابَ له، أَدَلّ دَليلٍ على خطأ قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له، ويُبصِرُ من لا بصر له»[(١)].

فقد بيَّن الإمامُ الطبري رَحِمَهُ اللهُ أنَّ القولَ في السمعِ والبصَرِ كالقولِ في الكَلامِ والرحمةِ والعقَابِ.

🕮 [محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللهُ: «فالحليمُ والعليمُ اسمان لمعبودِنَا

= وأما في حَالِ النَّفي، فمُرَادُهُم بِنَفي الحدِّ: أنهم لا يُحِيطُونَ باللهِ علمًا، فإنَّ اللهَ قد أَعجَزَ خلقَهُ عن الإحَاطَةِ به، ولهذا لما سُئِلَ أبو القاسم التيمي: : هل يجُوزُ أن يُقالَ: لله حدٌّ أو لا؟ وهل جرى هذا الخلاف في السلف؟ فأجاب: هَذِهِ مسألَةٌ أستَعفِي مِنَ الجواب عنها لِغُمُوضِها، وقِلَّةِ وُقُوفِي على غَرَضِ السَّائِلِ منها، لكني أُشيرُ إلى بعضِ ما بَلَغني، تَكَلَّمَ أهلُ الحقائِقِ في تفسيرِ الحدِّ بِعِبَارَاتٍ مختلفَةٍ، محصُولُها أنَّ حدَّ كُلِّ شيءٍ موضِع بَينُونَتِهِ عن غيرِهِ، فإن كان غَرَضُ القائِلِ: ليس لله حَدٌّ: لا يحيطُ عِلم الحقَائِقِ به، فهو مُصيبٌ، وإن كان غَرَضُهُ بذلك: لا يحيطُ علمه تعالى بنفسِهِ فهو ضَالٌّ، أو كان غَرَضُهُ أنَّ الله بذاتِهِ في كلِّ مَكانٍ فهو أيضًا ضَالٌّ. انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٢ ـ ٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/ ٨٥ ـ ٨٦)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢١٨ ـ ٢١٩).

(١) «التبصير في معالم الدين» (ص١٤٣ ـ ١٤٤).

ـ جل وعلا ـ، قد سمَّى اللهُ بهما بعضَ بني آدَمَ، وَلو لَزِمَ ـ يا ذوي الحجا ـ أهلَ السنةِ والآثارِ إذا أَثبَتُوا لمعبودِهِم يَدينِ كما ثَبتهُما اللهُ لنفسِهِ، وثَبتُوا له نَفسًا ـ عزَّ ربُّنا وجلَّ ـ، وأنه سميعٌ بصيرٌ يَسمَعُ ويَرَى ما ادَّعَى هؤلاء الجهَلَة عليهم أنهم مُشَبِّهَةٌ، لَلَزِمَ كُلُّ مَن سمَّى اللهَ مَلكًا، وعَزيزًا، وعظيمًا، ورءوفًا، ورحيمًا، وجبارًا، ومتكبرًا، أنه قَد شَبَّهَ خالِقَهُ ﷻ بخلقهِ، حاشى للهِ أن يَكُونَ مَن وَصَفَ اللهَ ـ جل وعلا ـ بما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ في كتابه أو على لسانِ نبيِّهِ المصطفى ﷺ مُشَبِّهًا خَالقَهُ بخلقِهِ»(١).

فقد أَلزَمَ الإمامُ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ من سمَّى اللهَ عزيزًا، وعظيمًا، ورءوفًا، ورحيمًا، وجبارًا، ومتكبرًا بالتَّشبيهِ كما أَلزَمُوا هُم أَهلَ السنةِ الذين أَثبَتُوا للهِ يَدينِ، وأنه سميعٌ بصيرٌ، يَسمَعُ ويَرَى بالتَّشبيهِ، وهذا منه تقريرٌ لقاعدةِ: «**القولُ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في بعضٍ**»..

📖 [عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما احتَجَّ به الجهميُّ في خلقِ القُرآنِ أَن قال: أليسَ القرآنُ خيرًا؟ فإذا قيل له: بلى، قال: أفتقُولُون إنَّ مِنَ الخيرِ ما لم يخلقهُ اللهُ؟ فَيَتَوَهَّم بجهلِهِ أنَّ له في هذه حجة، ولا حُجَّةَ فيه؛ لأجلِ أنَّ كلامَ الله خيرٌ، وعلمَ اللهِ خيرٌ، وقدرةَ اللهِ خيرٌ، وليس كلامُ اللهِ ولا قدرتُهُ مخلوقَينِ؛ لأنَّ اللهَ لم يزل مُتَكَلِّمًا فكيف يخلُقُ كلامَهُ؟ وَلَو كانَ اللهُ خلقَ كلامَهُ لخلَقَ علمَهُ وقدرَتَهُ، فَمَن زَعَمَ ذلك فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ كان ولا يَتَكَلَّم، وكان ولا يَعلَمُ»(٢).

بيَّن الإمامُ ابنُ بطة أنَّ القولَ في صفَةِ الكَلام كالقَولِ في صفَةِ العلمِ والقُدرَةِ، فلو كانَ اللهُ خَلَقَ كلامَهُ لخلَقَ علمَهُ وقدرَتَهُ، فالقَولُ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في سائرِ الصفاتِ.

---

(١) «كتاب التوحيد» (١/ ٧٥).

(٢) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

[أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ)]:

وقال **الإمام أبو محمد الجويني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذِي شرَحَ اللهُ صدرِي في حالِ هؤلاء الشُّيُوخ الذين أَوَّلُوا الاستوَاءَ بالاستيلاء، والنزُولَ بنزُولِ الأمرِ، واليَدَينِ بالنعمتين والقدرتين، هو عِلمِي بأنهم مَا فَهِمُوا في صِفَاتِ الربِّ تعالى إلا ما يَلِيقُ بالمخلوقِين، فمَا فَهِمُوا عَنِ اللهِ استواءً يليقُ به، ولا نزولًا يليقُ به، ولا يدينِ تليقُ بعظمَتِهِ بلا تَكيِيفٍ ولا تشبِيهٍ، فلذلك حَرَّفُوا الكَلِمَ عن مَوَاضِعِهِ، وعَطَّلُوا ما وَصَفَ اللهُ تعالى نفسَهُ به، ونَذكُرُ بيَانَ ذلك إن شاء الله تعالى.

لا ريب إنَّا نحن وإياهم مُتَّفقون على إثبَاتِ صفَاتِ الحياةِ، والسمعِ، والبصرِ، والعلم، والقدرةِ، والإرادةِ، والكلامِ للهِ، ونحن قطعًا لا نَعقِلُ مِنَ الحياةِ إلا هذا العَرَض الذي يَقُومُ بأجسَامِنا، وكذلك لا نَعقِلُ من السمعِ والبصَرِ إلا أعرَاضًا تقُومُ بجوارِحِنَا، فكَما أنهم يقولون: حيَاتُهُ ليسَت بعَرَضٍ، وعلمُهُ كذلك، وبصَرُهُ كذلك، هي صفَاتٌ كما تليقُ به لا كما تليقُ بنا، فكذلك نقول نحن: حيَاتُهُ مَعلُومَةٌ وليسَت مُكيفَةً، وعلمُهُ معلُومٌ وليس مُكَيَّفًا، وكذلك سمعُهُ وبصرُهُ معلومَان ليس جميع ذلك أعراضًا بل هو كما يَليقُ به.

ومِثلُ ذلك بعَينِهِ: فوقيتُهُ واستواؤُهُ ونزولُهُ، ففوقيتُهُ معلُومَةٌ؛ أعني: ثابِتَةً كثُبُوتِ حقيقةِ السمعِ، وحقيقَةِ البصَرِ، فإنهما معلومَانِ ولا يُكيَّفَانِ، كذلك فوقيتهُ معلومَةٌ ثابتَةٌ غيرُ مكيَّفَةٍ كما يليقُ به، واستواؤُهُ على عرشِهِ معلُومٌ غيرُ مكيَّف بحركةٍ أو انتقَالٍ يليقُ بالمخلوقِ، بل كما يليقُ بعظمتِهِ وجلاله، صفَاتُهُ معلُومَةٌ من حيث الجملَةُ والثبُوتُ، غيرُ معقُولَةٍ من حيثُ التكييفُ والتحديدُ...

فإن قالُوا لنا في الاستوَاءِ: شَبَّهتُم، نقول لهم: في السمعِ شبَّهتُم وَوَصفتُم ربَّكم بالعَرَضِ، فإن قالوا: لا عَرَضَ، بل كما يليقُ به، قلنا في الاستواء والفوقية: لا حَصرَ، بل كما يليقُ به، فجميعُ ما يُلزِمُونَا به في الاستواءِ والنُّزُولِ واليدِ والوجهِ والقدَمِ والضحكِ والتعجبِ من التَّشبيهِ

نُلزِمُهُم به في الحياةِ والسمعِ، فكما لا يجعلونها هم أعراضًا كذلك نحن لا نجعلُها جوارِحَ، ولا ما يوصَفُ به المخلُوقُ، وليس من الإنصَافِ أن يفهمُوا في الاستواءِ والنُّزُولِ والوجهِ واليدِ صفاتِ المخلوقين فَيَحتَاجُوا إلى التأويلِ والتحرِيفِ.

فإن فهمُوا في هذه الصفات ذلك فَيَلزَمُهُم أن يَفهَمُوا في الصفَاتِ السبعِ صفاتِ المخلوقين من الأعراضِ، فما يُلزِمُونا في تلك الصفات من التشبيهِ والجسمِيَّة، نُلزمُهُم به في هذه الصفَاتِ من العَرَضِيَّة، وما يُنَزِّهوا ربَّهم به في الصفات السبعِ، ويَنفُونَ عنه عَوَارِض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصِّفاتِ التي يَنسِبُونا فيها إلى التشبيه سواءً بسواءٍ، ومَن أَنصَفَ عَرَفَ ما قُلنا، واعتقَدَهُ، وقَبِلَ نصيحتَنا، ودانَ للهِ بإثبات جميعِ صفَاتِهِ هذه وتلك، وَنَفَى عن جميعِها التشبِيهَ والتعطيلَ والتأويلَ والوقُوفَ، وهذا مُرادُ اللهِ تعالى منَّا في ذلك، لأنَّ هذه الصفات وتلك جاءَت في موضِعٍ واحِدٍ، وهو الكتابُ والسنةُ، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويلٍ وحرَّفنا هذه وأَوَّلنَاها كنا كمن آمَنَ ببعض الكتابِ وكفَرَ ببعضٍ، وفي هذا بلاغٌ وكفايةٌ إن شاء الله تعالى»[1].

فَقَد بيَّن الإمامُ الجويني رَحِمَهُ اللهُ أنَّنا إذا كنَّا مُتَّفقينَ مع مَن يُثبِت الصِّفَات مِن أَهلِ الكَلامِ كالأشاعرَةِ على إثبَاتِ صِفَة الحياةِ، والسمعِ، والبصرِ، والعلمِ، والقدرةِ، والإرادةِ، والكلام للهِ، ونحن قَطعًا لا نَعقِلُ مِن الحياةِ إلا مَا يَقُومُ بأجسامِنَا، وكذلك لا نَعقِلُ من السمع والبصَرِ إلا ما يَقُومُ بجوارِحِنَا، فَكَمَا أنهم يقولون: حَيَاتُه ليسَت كحياتِنَا، وعِلمهُ كذلك، وبصَرهُ كذلك، هي صِفَاتٌ كما تَليقُ به لا كما تلِيقُ بنا، فكذلك فوقِيَّته واستِوَاؤُهُ، ففَوقِيَّته مَعلُومَةٌ ثابتَةٌ كثُبوتِ حقيقةِ السمعِ، وحقيقةِ البصرِ، فإنهما مَعلُومَان ولا يكَيَّفَان، وهذا تقريرٌ منه لقاعدَةِ: «**القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ**»..

---

(١) «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت» ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨١ ـ ١٨٣).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمام ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقولُ في كيفيَّة النزُولِ كالقولِ في كَيفِيَّةِ الاستواءِ والمجيءِ، والحجَّةُ في ذلك وَاحِدَةٌ»(١).

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القولَ في كيفيَّةِ النزولِ كالقول في سائر كيفِيَّاتِ صفات اللهِ، فَنُثبِتُ جميعَ الصفَاتِ بلا كيفٍ، فإنَّ الحُجَّةَ في جميع الصفات وَاحِدَةٌ.

ومِن خلالِ عَرضِ أقوالِ أئمةِ السلفِ يَتَّضِحُ أنهم متفقون على هذه القاعدة في رَدِّهِم على النُّفَاةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، فقد بَيَّنُوا أنَّ الكلامَ في بعضِ الصفاتِ كالكلامِ في بعضٍ.

وقد وافق شيخ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ القولَ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في بعضٍ، وهذا استقراءٌ منه: لمنهجِ أئمةِ السلف، وصياغَةٌ له في ألفاظٍ قليلَةِ المباني، وجيزةِ الألفَاظِ.

كما بيَّن أنَّ عامَّةَ مَن ينفِي شيئًا مما أثبتَهُ الرسلُ من الأسماء والصفات مُتَناقِضُونَ، فإنهم يحتَجُّون لما نَفوهُ بنظيرِ ما يحتَجُّ به النَّافي لما أَثبَتُوهُ.

وَقرَّر أنَّ قولَ السائلِ: كيفَ ينزِلُ؟ بمنزِلة قولِهِ: كيف استَوَى؟ وقولِهِ: كيف يَسمَعُ؟ وكيفَ يُبصِرُ؟ وكيف يَعلَمُ ويقدر؟ وكيف يخلُقُ ويرزُقُ؟

كما قرَّر أنَّ القولَ في الاستواءِ والنزولِ كالقولِ في سائرِ الصفات التي وَصَفَ اللهُ بها نفسَهُ في كتابِهِ، وعلى لسَانِ رسولِهِ ﷺ.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية موافقًا لأئمة السلف، مُوَضِّحًا لمنهجهم، لم يخرُج عن هديهم، ولم يسلُك غيرَ طريقِهِم.

❖ ❖ ❖

---

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٤٣).

المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ»

كما هو شَأنُ أهلِ السنة والجماعة دائمًا يَعتمدون في جميعِ ما يستنبطونَهُ من قواعِد في بابِ الأسماء والصفات وغيرِه على نُصوصِ الكتابِ والسنةِ، وقد دَلَّت على هذه القاعدَةِ أدلةٌ مِن الكتابِ والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكرِ بعض الأدلةِ من القرآنِ الكريمِ في تقريرِ هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ۝٥٤﴾ [الروم: ٥٤].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الصفات: السمعَ، والبصرَ، والعلمَ، والقدرةَ، والاستواءَ، جاءَت في مَوضِعٍ واحِدٍ وهو القرآن، فَدَلالَةُ القرآنِ على أنَّه رحمنٌ، عليمٌ، قديرٌ، بصيرٌ، سميعٌ كدلالتِهِ على أنَّه مُستَوٍ على عرشِهِ ليس بينهما فرقٌ من جهة النَّصِّ، فَوَجَبَ إثبَاتُها جميعًا، فإنَّ القولَ في بعضِ الصفَاتِ كالقَولِ في سائِرِ الصفاتِ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية:** «فَدَلالَةُ القُرآنِ عَلَى أَنَّهُ رَحمَنٌ،

رَحِيمٌ، وَدُودٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَدَلالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، لَيسَ بَينَهُمَا فَرقٌ مِن جِهَةِ النَّصِّ»(١).

وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٨٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ قد ذَمَّ الذين يأخُذُونَ ببعضِ الكتابِ ويتركُونَ بعضًا، فَمَن أَثبَتَ بعضَ الصفاتِ كالسمعِ والبصرِ بلا تَأوِيلٍ، وحَرَّفَ بعضًا كالاستواءِ وغيرِهِ كان كَمَن آمَنَ ببعضِ الكتَابِ وكَفَرَ ببعضٍ؛ لأنَّ هذه الصفات وتلك جَاءَت في موضِعٍ واحِدٍ، وهو القُرآنُ.

قال **أبو محمد الجويني**: «هذه الصفات وتلك جاءَت في موضِعٍ واحِدٍ، وهو الكتابُ والسنةُ، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويلٍ وحرَّفنا هذه وأَوَّلنَاها، كنَّا كَمَن آمَنَ ببعضِ الكتابِ وكفَرَ ببعضٍ»(٢).

فَبَانَ ـ بحمد الله ـ بما تقدَّم نقلُهُ من النصوصِ الشرعيَّةِ أنَّ القولَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقَولِ في سائِرِ الصفَاتِ، فَلَم تُفَرِّق النصوصُ الشرعيَّةُ بينَ الصفَاتِ الواردَةِ في الكتاب والسنة، فَمَن أَثبَتَ شيئًا مما أَثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ مِنَ الصفاتِ أُلزِمَ بإثبَاتِ البَاقِي، وَمَن نَفَى شيئًا منها أُلزِمَ بِنفيِ ما أَثبَتَهُ.



(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٩٨).
(٢) «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت» ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨٣).

الفصل العاشر:

قاعدة:

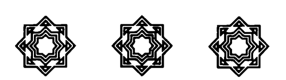
«القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ»

إنَّ المتقررَ عند أهلِ السنة والجماعة أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فَرعٌ عن الكَلامِ في الذَّاتِ، فَمَن أَثبَتَ للهِ ذاتًا لا تماثِلُ ذَوَاتِ المخلوقين ونَفى الصِّفَاتِ أو بعضَها فَقَد تَنَاقَضَ، وهذا هو سبيلُ أهلِ الكَلامِ.

وَقد رَدَّ عليهم أئمةُ أهلِ السنة والجماعة ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بهذه القاعِدَةِ العظيمَةِ، وهذه هِيَ أقوالُ **شيخِ الإسلام ابنِ تيمية** في تقريرها:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «فَمَذهَبُ السَّلَفِ ـ رِضوَانُ اللَّهِ عَلَيهِم ـ: إثبَاتُ الصِّفَاتِ وَإجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَنَفيُ الكَيفِيَّةِ عَنهَا؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرعٌ عَن الكَلَامِ فِي الذَّاتِ، وَإِثبَاتُ الذَّاتِ إثبَاتُ وُجُودٍ؛ لَا إثبَات كَيفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إثبَاتُ الصِّفَاتِ، وَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلَفُ كُلُّهُم»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ، فإنَّ اللهَ ليس كمثلِهِ شيءٌ، لا في ذَاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعَالِهِ، فإذا كان له ذَاتٌ حقيقَةٌ لا تماثِلُ الذَّوَاتِ، فالذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بصفَاتٍ حقيقة لا تماثِلُ سائِرَ الصفَاتِ»[(٢)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦ ـ ٧).

(٢) «التدمرية» (ص٤٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا كانَت نفسُهُ المقدسَةُ ليسَت مِثل ذَوَاتِ المخلوقِينَ، فَصِفَاتُهُ كذَاتِهِ لَيسَت مِثل صفَاتِ المخلوقِينَ، ونسبَةُ صفَةِ المخلُوقِ إليه، كنِسبَةِ صِفَةِ الخالِقِ إليه، وليسَ المنسُوبُ كالمنسُوبِ، ولا المنسُوبُ إليه كالمنسُوبِ إليهِ، كَمَا قالَ النبيُّ ﷺ: «**ترون ربَّكُم كما تَرَونَ الشمسَ والقَمَرَ**»[(١)] فَشبَّهَ الرؤيَةَ بالرُّؤيَةِ لا المرئِي بِالمرئِيِّ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَفِيمَا أَخبَرَ بِهِ عَن نَفسِهِ مِن تَنزِيهِهِ عَن الكُفُؤِ، وَالسَّمِيِّ، وَالمِثلِ، وَالنِّدِّ، وَضَربِ الأَمثَالِ لَهُ؛ بَيَان أَن لَا مِثلَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ وَلَا أَفعَالِهِ؛ فَإِنَّ التَّمَاثُلَ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفعَالِ يَتَضَمَّنُ التَّمَاثُلَ فِي الذَّاتِ، فَإِنَّ الذَّاتَينِ المختلفتين يَمتَنِعُ تَمَاثُلُ صِفَاتِهِمَا وَأَفعَالِهِمَا؛ إذ تَمَاثُلُ الصِّفَاتِ وَالأَفعَالِ يَستَلزِمُ تَمَاثُلَ الذَّوَاتِ، فَإِنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ لِلمَوصُوفِ بِهَا، وَالفِعل أَيضًا تَابِعٌ لِفَاعِلِه؛ بَل هُوَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ الفَاعِلُ، فَإِذَا كَانَت الصِّفَتَانِ مُتَمَاثِلَتَينِ كَانَ المَوصُوفَانِ مُتَمَاثِلَينِ؛ حَتَّى إِنَّهُ يَكُونُ بَينَ الصِّفَاتِ مِن التَّشَابُهِ وَالِاختِلَافِ بِحَسَبِ مَا بَينَ المَوصُوفَينِ: كَالإِنسَانَينِ كَمَا كَانَا مِن نَوعٍ وَاحِدٍ فَتَختَلِفُ مَقَادِيرُهُمَا وَصِفَاتُهُمَا بِحَسَبِ اختِلَافِ ذَاتَيهِمَا، وَيَتَشَابَهُ ذَلِكَ بِحَسَبِ تَشَابُهِ ذَلِكَ»[(٣)].

ومما تقدَّم نقلُهُ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وهذه قاعدَةٌ عظيمَةٌ من قواعِدِ الردِّ في باب الأسماء والصفات، وهي تُبيِّنُ تَنَاقُضَ المخالفين واضطرَابهم.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر (ص٩٣ح ٥٥٤)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها (ص٢٥٥ح ١٤٣٤) بلفظ: «كما ترون هذا القمر..»..

(٢) «التدمرية» (ص٧٨).

(٣) «شرح حديث النزول» (ص٧٣)، وانظر: «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٦٦ ـ ٥٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨٠)، و«شرح حديث النزول» (ص٧٩ ـ ١١٢)، و«التدمرية» (ص١٨٤)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٧٠)، (٣/ ٥٠٥).

ومضمونها: أنَّ القولَ في الصفَاتِ كالقولِ في ذاتِ اللهِ ﷻ من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في إثبَاتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلى التشبِيهِ.

ونكتةُ هذه القاعدة: أنَّ الصِّفَات والأفعَالَ تَتبَعُ الذَّات المتصفَةَ الفاعِلَةَ، فإذا كَانَت ذَاتُهُ ﷻ مبَايِنَةً لسائرِ الذَّوَاتِ ليسَت مثلَها، لَزِمَ ضرورَةً أن تكُونَ صفَاتُهُ ﷻ مبَايِنَةً لسائرِ الصِّفَات ليسَت مثلَها.

ونسبَةُ صفاتِهِ ﷻ إلى ذَاتِهِ كنسبَةِ صِفَةِ كُلِّ موصُوفٍ إلى ذَاتِهِ.

ولا ريبَ أنَّه العَلِيُّ الأعلَى العظيمُ، فهو أَعلَى مِن كُلِّ شيءٍ، وأعظم مِن كلِّ شيءٍ، فلا تكونُ صفَاتُهُ ﷻ إلا مناسِبَةً لذاتِهِ ﷻ[١].

والمخاطَبُ بهذه القاعدَةِ هم: **المعطلةُ والمشبهةُ**، فَكُلُّ مَن أثبَتَ للهِ ذاتًا لا تُمَاثِلُ ذوَاتِ المخلوقينَ فإنَّه يَلزَمُهُ أن يُثبِتَ للهِ صفَاتٍ لا تماثِلُ صفَاتِ المخلوقِينَ.

فالمعطلةُ كالجهميةِ والمعتزلةِ والأشاعرةِ يُثبِتُونَ للهِ ذاتًا لا تماثِلُ ذواتِ المخلوقين، وينفُونَ الصفَاتِ أو بعضَهَا على اختلافٍ فيما بينهم.

فَيُرَدُّ عليهم جميعًا: أنَّ القولَ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ، فَمَن أثبَتَ للهِ ذاتًا لا تُماثِلُ ذواتِ المخلوقينَ لَزِمَهُ أَن يُثبِتَ له صفَاتٍ لا تماثلُ صفَاتِ المخلوقين، فكما أنَّ للهِ ذاتًا حقيقَةً فكذلك له صفَاتٌ حقيقة، وكمَا أنَّه لا يَلزَمُ مِن إثبَاتِ الذَّاتِ تمثيل فكذلك لا يَلزَمُ مِن إثباتِ الصِّفَاتِ تمثِيل.

وأما المشبِّهَةُ: فَيُرَدُّ عليهم أيضًا بهذه القاعِدَةِ، فكَمَا أنَّ للهِ ذاتًا لا تُماثِلُ ذَوَات المخلُوقِين، ولا يُعلَم كيفِيَّتُها فكذلك له صِفَاتٌ لا تماثِلُ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٢٢).

صفَاتِ المخلُوقِينَ ولا يُعلَمُ كيفيَّتُها؛ لأنَّ العلمَ بكيفيةِ الصفَةِ تابعٌ للعلمِ بكيفيَّةِ الموصُوفِ، فإذا جُهِلَت كيفيَّةُ الذَّاتِ جُهِلَت كيفيةُ الصِّفَاتِ.

وبهذا تَكُونُ هذه القاعدَةُ أَصلًا في الرَّدِّ على الطَّائفَتَين المنحرفَتَينِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.



المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ»

بعد أن وقفنا على تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوالِ أئمة السلف في تقرير أنَّ القَول في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ:

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]:

قال **الإمام عبد العزيز الكناني** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقلتُ له ـ أي: للمريسي ـ قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٥].

أفتقولُ إنَّ نفسَ رَبِّ العالمين دَاخِلةٌ في هذه النفوسِ التي تَذُوقُ الموت؟ فصَاحَ المأمُونُ[(١)] بأعلى صوتِهِ ـ وكان جَهيرَ الصَّوتِ ـ: مَعاذَ اللهِ،

(١) هو: المأمون عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي أبو العباس.
قال ابن القيم: «وكان يحبُّ أنواعَ العلوم، وكان مجلسه عامرًا بأنواع المتكلمين في العلوم، فغَلَبَ عليه حبُّ المعقولات، فأمر بتعريب كتب يونان، وأقدم لها المترجمين من البلاد، فعُرِّبَت له، واشتغل بها الناس، والملك سوق ما سوق فيه جلب إليه، فغلب على مجلسه جماعةٌ من الجهمية ممن كان أبوه الرشيد قد أقصاهم، وتبعهم بالحبس والقتل، فحشوا بدعة التجهم في أذنه وقلبه فقبلها، واستحسنها، ودعا الناس إليها، وعاقبهم عليها»، ولد: ١٧٠هـ توفي: ٢٢٨هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ٢٧٢ ـ ٢٩٠)، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/ ١٠٧٢).

معاذَ اللهِ معاذَ اللهِ، فقلت: إذن؛ وَرَفَعتُ صَوتي معاذَ اللهِ معاذَ اللهِ أن يكونَ كَلامُ اللهِ دَاخلًا في الأشياءِ المخلوقَةِ، كما أنَّ نفسَهُ ليسَت بدَاخِلَةٍ في الأنفسِ الميتَةِ، وكلامُهُ خارِجٌ عن الأشيَاءِ المخلُوقَةِ كما أنَّ نفسَهُ خارجَةٌ عن الأنفسِ الميتَةِ»[(١)].

فقد قرَّر الإمام الكناني رَحِمَهُ اللهُ أنَّ القَولَ في كلامِ اللهِ كالقَولِ في النَّفسِ، فكَمَا أنَّ نفسَهُ ـ جل وعلا ـ خَارجَةٌ عن الأنفسِ الميتَةِ؛ فكذلك كَلامُهُ خارِجٌ عن الأشياءِ المخلوقةِ، فهو يُقرِّرُ أنَّ القولَ في الصِّفاتِ كالقَولِ في الذَّات.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]:

وقال **الإمام السجزي** رَحِمَهُ اللهُ: «الذي يَزعمُونَ بَشَاعَتَهُ من قولِنا في الصِّفَات ليس على ما زَعَمُوهُ، ومَعَ ذلك فَلَازِمٌ لهم في إثباتِ الذَّاتِ»[(٢)].

فقد بيَّن الإمامُ السجزي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ ما يزعُمُوَن بشَاعَتَه مِن قولنا في الصفاتِ لازِمٌ لهم في إثبَاتِ الذَّاتِ، فَإذَا كانَ إثبَاتُ الصفَاتِ يَستَلزِمُ التَّمثِيلَ فكذلك إثبَاتُ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ التَّمثيلَ.

[أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)]:

وقال **الخطيب البغدادي** رَحِمَهُ اللهُ: «أمَّا الكلامُ في الصِّفاتِ: فأمَّا مَا رُوِيَ منها في السنَنِ الصِّحَاح، فَمَذهَبُ السلفِ: إثبَاتُها وإجراؤُهَا على ظَوَاهِرِها، ونفي الكيفيَّةِ والتشبيهِ عنها.

والأصلُ في هذا أنَّ الكَلامَ في الصِّفاتِ فَرعٌ على الكلامِ في الذَّات، ويحتذي في ذلك حذوَهُ ومثالَهُ.

وإذا كان مَعلُومًا إثبَات رَبِّ العالمين عَزَّ وَجَلَّ إنما هو إثبَاتُ وُجُودٍ، لا

---

(١) «الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن» (ص٥٤).

(٢) «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٢٧).

إثبَات تحديدٍ وتكيِيفٍ، فكذلك إثبَاتُ صفاتِهِ، فإنما هو إثبَاتُ وُجُودٍ، لا إثبات تحديدٍ وتكييفٍ»(١).

فقد قرَّر الإمام الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ ما قرَّره غيرُه من أئمةِ السلفِ، بَل صرَّح أنَّ الكلامَ في الصفَات فرعٌ عَنِ الكلامِ في الذَّات.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]:

وقال **الإمام البغوي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «البارئُ جَلَّ جَلَالُهُ لا يُشبِهُ شيءٌ من صفَاتِهِ صفَاتِ الخلقِ، كما لا تُشبِهُ ذَاتُهُ ذواتِ الخلقِ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١]»(٢).

فقد صَرَّحَ الإمامُ البغويُّ بتقريرِ هذه القاعِدَةِ، فَذَكَرَ أنَّه إذا كانَت ذاتُ اللهِ لا تُشبِهُ ذوَات المخلوقين، فَكَذلك صفاتُهُ؛ لأنَّ القَولَ فيهما وَاحِدٌ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **قوّام السنة أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلامُ في صفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ما جاء منها في كتابِ اللهِ، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصحيحَةِ عَن رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمذهَبُ السلفِ ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ إثباتُهَا وإجراؤُها على ظاهِرِها، ونفيُ الكيفيَّةِ عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطَلُوا مَا أثبَتَهُ اللهُ، وذهب قومٌ من المثبتين إلى البحثِ عنِ التكييفِ.

والطريقَةُ المحمودَةُ هي الطريقَةُ المتوسطة بين الأمرين، وهذا لأنَّ الكلامَ في الصفَاتِ فرعٌ على الكلامِ في الذَّات، وإثبات الذَّاتِ إثبَات وُجُودٍ لا إثباتَ كيفيةٍ، فكذلك إثباتُ الصفَاتِ، وإنما أَثبَتنَاها؛ لأنَّ التوقيفَ وَرَدَ بها، وعلى هذا مَضَى السلَفُ..»(٣).

---

(١) ذكره الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣٣٥).
(٢) «شرح السنة» (١/ ١٧٠).
(٣) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨٨ ـ ١٩٠).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليسَ في إثبَاتِ الصِّفَات ما يُفضِي إلى التَّشبِيهِ، كما أنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضِي إلى التَّشبِيهِ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أهلُ السنة: الاستواءُ هو: العُلوُّ، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨] وليس للاستواءِ في كلامِ العربِ معنى إلا ما ذكرنا، وإذا لم يجُز الأوجه الثلاثة لم يَبقَ إلا الاستِوَاء الذي هو مَعلُومٌ كَونُهُ مجهُولٌ كيفِيَّتُهُ، واستِوَاءُ نوحٍ على السفينَةِ مَعلُومٌ كونُهُ مَعلُومٌ كيفيتُهُ؛ لأنَّه صفةٌ له، وصفاتُ المخلوقين مَعلُومَةٌ كيفِيَّتُها.

واستواءُ اللهِ على العرش غيرُ مَعلُومٍ كيفيتُهُ؛ لأنَّ المخلوقَ لا يَعلَمُ كيفيَّةَ صِفَاتِ الخالِقِ، لأنَّه غيبٌ ولا يَعلَمُ الغيبَ إلا اللهُ، ولأنَّ الخالِقَ إذا لم يُشبِهِ ذَاتُه ذَات المخلُوقِ لم يشبه صفَاتُه صفَات المخلُوق»(٢).

فقد صَرَّح الإمام أبو القاسم رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الكلامَ في الصِّفَاتِ فَرعٌ على الكلامِ في الذَّاتِ، كما بيَّن أنَّه إذا كانَ إثبَاتُ الذَّات إثبات وُجودٍ لا إثبَات كَيفِيَّةٍ، فكذلك إثباتُ الصِّفَات إثبات وُجُودٍ لا إثبات كيفيةٍ؛ لأنَّ الصفات تبعٌ للذات.

وبيَّن أيضًا أنَّه ليس في إثبَاتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلى التشبِيهِ، كما أنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلى التشبيه، فالقولُ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ.

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن قدامة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلَمُوا - رحمكم الله -: أنَّ ربَّكم عظيمٌ، قديرٌ، كبيرٌ، لا تُدرَكُ صفَاتُهُ بالعقُولِ، ولا يُتَجَاوَزُ فيها ما وَرَدَ به

(١) المصدر السابق (٢/ ١٩٦).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٧٥).

المنقُولُ، وأنَّه لا يُشَبَّهُ بمخلوقاته، ولا تُشَبَّهُ صفاتُهُم بصفَاتِهِ، كما لا تُشَبَّهُ ذَوَاتُهُم بذاتِهِ»(١).

فبيَّن الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ صفات اللهِ لا تُشبِهُ صفاتِ المخلُوقِينَ كما أنَّ ذاتَهُ جَلَّ جَلَالُهُ لا تُشبِهُ ذواتِ المخلوقين، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدَةِ.

بناءً على ما سَبَقَ نقلُهُ من أقوالِ أئمَّةِ السلفِ يتبيَّنُ أنهم مُتَّفِقُون على أنَّ القَولَ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ؛ وذلك في مَعرِضِ رَدِّهم على المخالفينَ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

وقد وَافَق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ القولَ في الصفاتِ كالقولِ في الذَّاتِ، فإنَّ اللهَ ليس كمثله شيءٌ، لا في ذَاتِهِ، ولا في صفَاتِهِ، ولا في أفعَالِهِ، كما بيَّن أنه إذا كانت له ذَاتٌ حقيقة لا تُماثِلُ الذَّوَات، فهذه الذَّاتُ مُتصفَةٌ بصفاتٍ حقيقَة لا تُمَاثِل سائِر الصفات.

وبيَّن أيضًا متابعًا لأئمةِ السلفِ ومُوضحًا لمذهبهم أنَّ الذَّاتَينِ المختَلِفَتَينِ يَمتَنعُ تماثُلُ صفاتِهما وأفعالِهما، إذ تماثُلُ الصفَاتِ والأفعالِ يَستلزِمُ تماثل الذَّوَات، فإنَّ الصفَةَ تابِعَةٌ للموصُوفِ.

كما بيَّن أنَّ هذا هو مَذهَبُ السلف الذي يجب اتِّبَاعُهُ ولا يجوزُ مخالفته.

وبهذا يكون شيخ الإسلام ابن تيمية مُوضِّحًا ومبيِّنًا لكلامِ أئمةِ السلف مُتبعًا لهم.



(١) «عقيدة ابن قدامة» ضمن عقائد السلف (ص١٨١).

المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ»

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمةَ مِن قَواعِدِ بابِ الردِّ والمناظَرَةِ، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، وَمِن هذه الأدِلَّةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نَفَى أَن يَكُونَ لذاتِهِ مِثلٌ، ثُمَّ أَثبَتَ لنفسِهِ السمعَ والبَصَرَ، فَإِثبَاتُ السمعِ والبصَرِ لَهُ ﷻ دَاخِلٌ في نَفيِ المماثَلَةِ لِذَاتِهِ، فَكَمَا أنَّه ليسَ لذاتِهِ مِثلٌ فكذلك ليس لِصِفَاتِهِ مِثلٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الكَلامَ في الصفَاتِ كالكَلامِ في الذَّاتِ.

قال **الإمام البغوي** رَحِمَهُ اللهُ: «البارئُ تعالى لا يُشبِهُ شيءٌ من صفَاتِهِ صفَاتِ الخلقِ، كما لا تُشبِهُ ذَاتُهُ ذواتِ الخلقِ، قال اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورىٰ: ١١]»(١).

وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النّحل: ٧٤].

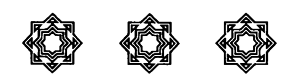
---

(١) «شرح السنة» (١/ ١٧٠).

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ في هذه الآيات الكريمات أنَّهُ لا مِثلَ له، وهذا يَعُمُّ الذَّاتَ والصفَاتِ، فالقَولُ في الذَّاتِ والصفَاتِ وَاحِدٌ مِن حيثُ نَفيُ المماثَلةِ، وهذا مَا تَنُصُّ عليه هذه القاعدة.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَفِيمَا أَخبَرَ بِهِ عَن نَفسِهِ مِن تَنزِيهِهِ عَن الكُفُؤِ، وَالسَّمِيِّ، وَالمِثلِ، وَالنِّدِّ، وَضَربِ الأَمثَالِ لَهُ بَيَان أَن لَا مِثلَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ وَلَا أَفعَالِهِ؛ فَإِنَّ التَّمَاثُلَ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفعَالِ يَتَضَمَّنُ التَّمَاثُلَ فِي الذَّاتِ»[١].

فبَانَ ـ بحمد الله ـ بما تقدَّمَ نقلُهُ من النصُوصِ الشرعيَّةِ أنَّ القولَ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ، فَكَمَا أنَّ النصُوصَ تُثبِتُ له ذاتًا حَقِيقِيَّةً لا تماثِلُ الذَّوَات، فكذلك تُثبِتُ له الصِّفَاتِ.



(١) «شرح حديث النزول» (ص٧٣).

الفصل الحادي عشر:

قاعدة:

«الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ»

إنَّ مما لا يُنَازِعُ فيه أَحَدٌ من أئمةِ أهل السنة والجماعة، بل ولا يُنَازِعُ فيه أحدٌ مِنَ العقلاء أنَّه ليس ثمَّةَ ذاتٌ في الخارجِ إلا وهي مُتَّصفَةٌ بالصفات، فالصفَاتُ داخِلَةٌ في مُسَمَّى الاسم، ومن ذلك صفَات اللهِ فإنها داخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمه، فاسمُ اللهِ لا يخرُجُ عنه شيءٌ مِن صِفاتِهِ، وممن قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «الصِّفَةُ مما تَدخُلُ في مُسَمَّى اسمِهِ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وليسَت صفَاتُهُ خَارجَةً عن مُسَمَّى اسمِهِ، بل مَن قال: عَبَدتُ اللهَ، ودعَوتُ اللهَ. فإنما عَبَدَ ذاتَهُ المتصفَةَ بصفَاتِ الكمَالِ التي تَستَحِقُّها، ويمتَنِعُ وُجُودُ ذاتِهِ بدُونِ صفَاتِها اللازِمَةِ لها»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا صِفَةُ اللهِ تعالى فهي داخِلَةٌ في مُسَمَّى أسمائِهِ الظَّاهِرَة والمضمَرَة، فإذا قلتَ: عبدتُ اللهَ، ودعوتُ اللهَ، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥] فهذا الاسمُ لا يخرُجُ عنه شيءٌ من صفَاتِهِ من علمِهِ ورحمتِهِ وكلامِهِ وسائِرِ صفاتِهِ»(٣).

---

(١) «التسعينية» (١/ ٣٦٣).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٣٠).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال أحمدُ بنُ حنبل لرجلٍ سألَهُ فقال له: أَلَستَ مخلوقًا؟ فقال: بلى، فقال: أوليسَ كلامُكَ منك؟ قال: بلى، قال: واللهُ ليسَ بمخلُوقٍ، وكلامُهُ منه[(١)]. ومُرادُهُ أنَّ المخلوق: إذا كانَ كلامُهُ صفةً له، هو داخِلٌ في مُسَمَّى اسمه، وهو قَائِمٌ به، فالخالِقُ أولى أن يَكُونَ كلامُهُ صفَةً له داخِلَة في مسَمَّى اسمِهِ، وهو قائمٌ به؛ لأنَّ الكَلامَ صفَةُ كمَالٍ، وعَدمُهُ صِفَةُ نقصٍ، فالمتكَلِّمُ أكمَلُ ممن لا يتكَلَّمُ، والخالِقُ أحقُّ بكلِّ كمَالٍ مِن غيرِهِ.

والسلفُ كثيرًا ما يقولون: الصفةُ مِنَ الموصُوفِ، والصفَةُ بالموصُوفِ، فيقولون: عِلمُ اللهِ مِنَ اللهِ، وكلامُ اللهِ مِنَ الله، ونحو ذلك؛ لأنَّ ذلك داخِلٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، فَلَيسَ خارجًا عن مُسَمَّاه، بل هو داخِلٌ في مُسَمَّاه، وهو مِن مُسَمَّاه»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومِنَ المعلُوم أنَّ ما لا يَقبَلُ العَدَم، إذا كان ذَاتًا مَوصُوفَةً بصفَاتِ الكمَالِ، لم يجز أن يُقالَ: اتِّصَافُها بصفَاتِ الكَمَالِ يُوجِبُ افتقَارها إلى الصِّفَاتِ فَتقبَلُ العَدَم، فإنَّ فَسَادَ هذا الكَلامِ ظَاهِرٌ، وهو بمنزِلَةِ أن يُقال: قولكم: مَوجُودٌ بنفسِهِ، أو وَاجِبُ الوجُودِ بنفسِهِ، يَقتَضِي افتِقَارهُ إلى نفسِهِ، والمفتَقِرُ لا يكونُ وَاجِبَ الوجودِ بنفسِهِ، بل يَكونُ قابلًا للعَدَمِ.

وإذا كان هذا فاسدًا فالأوَّلُ أفسَدُ، فإنَّ صفَاتِ كمَالِهِ داخِلَةٌ في مُسَمَّى نفسِهِ، فإذا كان قولُ القائل: هو مُفتَقِرٌ إلى نفسِهِ، لا يمنَعُ وُجُوب وُجُودِهِ، فقوله: إنَّه مُفتَقِرٌ إلى صفَاتِهِ أولى ألا يمنَعَ وجوب وُجُودِهِ»[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه (ج٢/ ٢٥٤).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣)، وانظر: «بغية المرتاد» (ص٢٣١)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٤١٤)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٧٤)، (٣/ ٢٣)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٣٥).

فالمتأمِّلُ فيما تقدَّم نقلُهُ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يتضحُ له تقريرُه لهذه القاعدة من قواعِدِ بابِ الرَّدِّ والمناظرة.

وقد دلَّت هذه القاعدة: على أنَّ الصفَاتِ ليسَت خارجَةً عن مُسَمَّى اسم اللهِ ﷻ؛ فَعِلمُ اللهِ مِنَ اللهِ، وكلامُ اللهِ من اللهِ، كلُّ صفاته داخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمه ﷻ.

فإذا قُلتَ: عبَدتُ اللهَ. فإنما عَبَدتَ ذاتًا مُتَّصِفَةً بصفَاتِ الكمَالِ، ويمتَنِعُ وُجودُ ذاتِهِ بدونِ صفَاتِهِ اللازِمَةِ له.

وَقد تنَازَعَ المثبِتَةُ؛ هل يُقال: الصفاتُ غيرُ الذَّات؟ أو يقال: لا يُقَالُ هي غيرُ الذَّات، ولا يقال ليسَت غيرَ الذَّات؟

والجواب: أَن يُفَرَّقَ بَينَ قولِ القائلِ: الصفَاتُ غيرُ الذَّات وبينَ قولِهِ صفَاتُ اللهِ غيرُ اللهِ، فإنَّ الثاني باطلٌ؛ لأنَّ مُسمَّى اسم اللهِ يدخُلُ فيه صفَاتُهُ بخلاف مُسَمَّى الذَّاتِ، فإنَّه لا يدخُلُ فيه الصفاتُ، ولهذا لا يقال: صِفَاتُ اللهِ زائِدَةٌ عليه سبحانه، وإن قيلَ الصفَاتُ زائِدَةٌ على الذَّاتِ؛ لأنَّ المرادَ هي زائِدَةٌ على مَا أثبَتَهُ المثبِتُونَ مِنَ الذَّاتِ المجرَّدَةِ عَنِ الصفَاتِ، فإذَا قُدِّرَ ذاتٌ مجردَةٌ عن الصفَاتِ، فالصِّفَاتُ زائدَةٌ على هذه الذَّاتِ المقدَّرَةِ في الذهنِ المجردَةِ عنِ الصفات، وليست الصفَاتُ زائدَةً عنِ الذَّات المتصفَةِ بالصفات، فإنَّ تلك لا تحقُّقَ لها إلا بصفاتها، فَتَقدِيرُها مجرَّدَة عَن صفاتها تقديرٌ ممتنعٌ، واللهُ تعالى هو الذَّاتُ الموصُوفَةُ بصفَاتِهِ اللازِمَةِ، فليس اسمُ اللهِ متناولًا لذَاتٍ مجردَةٍ عن الصفات أصلًا[1].

وقولنا: **الصفَاتُ زائِدَةٌ على الذات هو مِن بابِ التَّنزُّلِ مع الخصمِ في إثبَاتِ ذاتٍ مجردَةٍ**، فإنَّ النفَاةَ لما أثبتوا ذاتًا مجردَةً عن الصفات قلنا: إنَّ الصفَات زائِدَةٌ على ما أَثبَتُّمُوه مِنَ الذَّاتِ المجردَةِ، وإلا فالحقيقَةُ إنَّ الذَّات

(١) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١١ ـ ١٢)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» له أيضًا (٢/ ٣٢٧).

الموجودَةَ في نفسِ الأمرِ مُستَلزِمَةٌ للصفَاتِ، فلا يُمكنُ وجُودُ ذَاتٍ مجردَة عَنِ الصفَاتِ، بل ولا يُوجَدُ شيءٌ مِن الذَّوَات مجرَّدًا عن جميعِ الصفَاتِ.

فلفظُ الذَّات تَأنيثُ «ذو»، ولفظُ «ذو» مُستَلزِمٌ للإضافَةِ، وهذا اللفظُ مُوَلَّدٌ، وأصلُهُ أَن يقالَ: ذاتُ علمٍ، ذاتُ قدرةٍ، ذاتُ سمعٍ، ويقال: فلانةٌ ذاتُ مالٍ، ذاتُ جمالٍ.

ثم لما علِمُوا أنَّ نفسَ الربِّ ذات علم وقدرةٍ وسمعٍ وبصرٍ عرَّفُوا لفظَ الذَّات، وصَارَ التعريفُ يَقُومُ مَقَامَ الإضافَةِ(١).

ولا يُفهمُ من تقريرِ هذه القاعدة أنَّه يجوزُ أن تُدعَى الصفَة، فإنَّ الصفَةَ لا يجوزُ أَن تُدعَى؛ وذلك لأنَّ الصفَةَ ليست هي عَين الموصُوفِ، فالرَّحمةُ والسمعُ والقدرَةُ ليسَت هي الله، وإنما هي صِفَاتٌ للهِ.

وهذا لا يمنَعُ أن تكونَ الصفَاتُ لازمَةً للموصُوفِ، فَصِفَاتُ الربِّ اللازمَةُ له لا تُفَارِقُهُ ألبتَّةَ.

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَيُقالُ لهذا التائِهِ الحائر الذي لا يَدرِي ما ينطِقُ به لسانُهُ: إنَّه لا يُصَلَّى للقرآنِ، ولكن يُصَلَّى به للهِ الواحِدِ الذي هذا القرآنُ كلامهُ وصفتُهُ لا يُخَصُّ بالصَّلاةِ قرآن ولا غيره، كما أنَّ علمَهُ وقدرتَهُ وسلطانَهُ وعزتهُ وجلالَهُ لا يُصلَّى لشيءٍ منها، مقصودًا بالصلاة إليها وَحدَهَا، ولكن يُصلَّى للواحِدِ الأحد الذي هو إلهٌ واحدٌ بجميع صفَاتِهِ من العلمِ والكلام والملكِ والقدرةِ وغيرِها فاعقِلهُ، وأنَّى لك العقل مع هذا الاحتجاج والخرافات؟»(٢).

فقد بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يُصَلَّى للصفَاتِ وحدَها، فلا يُصَلَّى للعلمِ والقدرةِ والسمعِ والبصرِ، وإنما يُصَلَّى للذي هو إلهٌ بجميعِ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٦١).

(٢) «نقض عثمان على المريسي» (ص٣٢١).

صفَاتِهِ، وكذلك الدعاءُ وغيرُه مِنَ العبادات؛ لأنَّ الصِّفاتِ ليسَت هِيَ عين الموصوف.

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية:** «فإنَّ كلامَ اللهِ لم يخلُق السموات والأرض، ولا كلام اللهِ هو الإلَهُ المعبُودُ، بل كَلامُهُ كسَائِرِ صفاتِهِ، مثل حياتِهِ وقدرته، ولا يقول أحد: يا عِلمَ اللهِ اغفِر لي، ولا: يا كلامَ اللهِ اغفر لي، وإنما يُعبَدُ ويُدعَى الإلهُ الموصُوفُ بالعلمِ والقدرَةِ والكلامِ»[(١)].

ولكن هُنا يُفَرَّقُ بينَ دعَاءِ الصفَةِ وبين دُعاءِ اللهِ بالصفَةِ، فَدُعاءُ الصفَةِ لا يجوزُ لما تقدَّم.

وأمَّا دُعاءُ اللهِ بالصفَةِ يعني: مِن بَابِ التوَسُّلِ فيجُوزُ، كأن تقول: اللهم اعفُ عنَّا بِعفوكَ.

وفي هذه القاعدَةِ ـ الصفَةُ تدخُلُ في مُسمَّى الاسمِ ـ ردٌّ على النفَاةِ من الجهميةِ والمعتزلةِ وغيرهم الذينَ أثبَتُوا للهِ ذاتًا مجردَةً عن الصفَاتِ، وزعَمُوا أنَّ اللهَ لو كان مُتصِفًا بالصفَاتِ لكان مُفتَقِرًا إليها، وهذا ممتنعٌ.

فاللهُ عند المعتزلةِ ومن وافقهم واحدٌ ليس كمثله شيءٌ، ولا يمنح سِوَى الوجُودِ للخلقِ، وَكُلُّ ما عَدَا الوجُود فلا يوجَدُ أيُّ تشابُهٍ بينه وبينَ الخلق، فأنكرُوا وُجودَ صفَات للهِ حقيقية، وقديمة، ومتميزَة عن الجوهَرِ؛ فالصفاتُ عند المعتزلةِ هي الجوهَرُ نفسُهُ[(٢)].

والردُّ عليهم: أنَّ قولهم: إنَّهُ مُفتَقِرٌ إلى جُزئِهِ؛ تلبيسٌ، فإنَّ القديمَ الموصُوفَ بالصفاتِ اللازِمَةِ له يمتنع أن تُفَارِقَهُ صفَاتُهُ، وليست له حقيقةٌ غيرُ الذاتِ الموصوفَةِ حتى يقال: إنَّ تلك الحقيقة مفتقرةٌ إلى غيرها، فالذَّاتُ والصفاتُ متلازِمانِ لا يُوجَدُ أحدُهما إلا مع الآخرِ.

وهذا التلازُمُ لا يقتَضِي حاجَة الذَّاتِ والصفَاتِ إلى مُوجِدٍ أوجَدَها

---

(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٢/ ١٦٢).

(٢) «المنية والأمل» لابن المرتضى المعتزلي (ص ١١٠).

وفاعلٍ فعَلَها، والواجِبُ بنفسِهِ يمتنعُ أن يكونَ مُفتَقِرًا إلى ما هو خارِجٌ عن نفسِهِ، فأمَّا ألا يكونَ له صفَةٌ ولا ذاتٌ ولا يَتَمَيَّزُ منه أمرٌ عن أمرٍ فلا يلزم ذلك مِن وُجُوبِهِ، وكونِهِ غَنِيًّا بنفسِهِ عن كُلِّ ما سواهُ.

فاللهُ تعالى اسمٌ للذاتِ المتصفَةِ بكمَالِ العلمِ والقدرةِ والحياةِ وسائِرِ صفَاتِ الكمَالِ، ليس اسمًا لذَاتٍ مجردَةٍ عن الأوصَافِ والنعوتِ(١).



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٣٦)، و«مختصر الصواعق» للموصلي (٢/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ»

إنَّ الناظرَ في أقوالِ أئمَّةِ السلف التي أُثِرَت عنهم يجد أنهم يُقَرِّرون أنَّ صفَاتِ اللهِ تَدخُلُ في مُسَمَّى اسمِهِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال الصحابي الجليل **عبد الله بن عباس** رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له»(١).

فقد بيَّن ابنُ عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّ اللهَ بصفاتِهِ، فاللهُ صفَاتُهُ صفَاتُ كمَالٍ لا نقصَ فيها، وهي داخِلَةٌ في اسمِ اللهِ، فالعظَمَةُ دَاخِلَةٌ في اسمِ اللهِ العظيم، وهكذا بقِيَّةُ صفَاتِهِ داخلَةٌ في مُسَمَّى اسمه، فاللهُ بصفَاتِهِ ولَيست صفاتُهُ خارجَةً عنه.

(١) تقدم تخريجه (ج١/ ص٣٥٤).

🕮 [أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقالت الجهميةُ لنا لَمَّا وَصَفنَا اللهَ بهذه الصفَاتِ: إن زعمتُم أنَّ اللهَ ونُورُهُ، واللهَ وقدرَتُهُ، واللهَ وعظمتُهُ، فَقَد قُلتُم بقولِ النَّصَارَى حين زعموا أنَّ اللهَ لم يزَل ونورُهُ، ولم يزَل وقدرتُهُ.

فقلنا: لا نَقُولُ إنَّ اللهَ لم يزَل وقدرتُهُ، ولم يزل ونورُهُ، ولكن نقول: لم يَزَل بقُدرَتِهِ، وبنورِهِ»(١).

وعن أحمدَ بن الحسن الترمذي قال: «سألتُ أبا عبد الله قال: قَد وَقَعَ من أمرِ القُرآنِ ما وَقَعَ، فإن سُئِلتُ عنه ماذا أقُولُ؟ قال لي: ألستَ أنت مخلوقًا؟ قلت: نعم.

قال: فكَلامُكَ، أليس هو منك وهو مخلُوقٌ؟

قلت: نعم.

قال: فكلامُ اللهِ أليسَ هو منه؟

قلت: نعم.

قال: فَيَكُونُ شيءٌ من الله مخلوقًا؟!»(٢).

فقد قرَّر الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الصفَةَ مِنَ الموصُوفِ، فلا يقَالُ: لم يَزَل الله وعِلمُهُ، ولكن يقال: لم يَزَل اللهُ بعلمِهِ، فَتَكُونُ البَاءُ هنا للمصَاحَبَةِ، ونفى الإمام أحمدُ أن يُؤتَى بالوَاوِ التي تَقتَضِي المغايَرَةَ؛ لأنَّ الصفَةَ داخِلَةٌ في مُسمَّى الموصُوفِ، وليسَت خارجَةً عنه.

كما بيَّن أنَّ كلامَ اللهِ مِنَ اللهِ وليس مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ، لدُخُولِ الصفَةِ في مُسَمَّى الاسمِ.

---

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٨٠).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٩١) من طريق أحمد الترمذي به.

وبيَّن أيضًا أنه إذا كانَ كلامُ المخلوق صفَةً له، وهو داخِلٌ في مُسَمَّى اسمه، فالخالِقُ أولى أن يَكُونَ كلامُهُ صفَةً له داخِلًا في مسَمَّى اسمِهِ.

📖 [أبو بكر أحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)]:

وقال **الإمام أبو بكر الخلال**[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «القُرآنُ مِنَ اللهِ ﷻ ولا يكُونُ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ»[(٢)].

فقد قرَّر الإمامُ الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ ما قرَّره الإمامُ أحمدُ مِن أَنَّ القرآنَ مِنَ اللهِ ولا يكونُ من الله شيء مخلوقٌ؛ لدُخُولِ الصفَةِ في مُسَمَّى الاسمِ.

📖 [عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقَال ـ أي: الجهمي ـ: أَتزعُمُونَ أنَّ اللهَ لم يَزَل والقرآن؟ فإن زعمتُم أنَّ اللهَ لم يزَل والقرآن فقد زعمتُم أنَّ اللهَ لم يزل ومَعَهُ شيءٌ.

فيقال له: إنَّا لا نقولُ كما قال، ولا نقول: إنَّ اللهَ لم يَزَل والقُرآن، لم يَزَل والكَلام، لم يزَل والعِلم، لم يَزَل والقُوَّة، لم يَزَل والقُدرَة، ولكنا نقول كما قال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وكما قال: ﴿ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨].

فنقُولُ: إنَّ اللهَ لم يَزَل بِقُوَّتِهِ، وعظمتِهِ، وعزَّتِهِ، وعلمِهِ، وجودِهِ، وكرمِهِ، وكبريائِهِ، وعظمتِهِ، وسلطانِهِ، مُتَكَلِّمًا، عالمًا، قويًّا، عزيزًا، قديرًا، ملكًا، ليسَت هذه الصفَاتُ ولا شيءٌ منها بِبَائِنَةٍ منه، ولا مُنفَصِلَةٍ عنه، ولا تتجزأ ولا تَتَبَعَّض منه، ولكنَّها منه، وهي صفَاتُهُ»[(٣)].

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن هارون البغدادي، أبو بكر. مؤلف علم أحمد بن حنبل وجامعه ومرتبه. ولد: ٢٣٤هـ توفي: ٣١١هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ٧٨٥ ـ ٧٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٢) «السنة» (٦/ ١٧).

(٣) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ وكَلامُهُ منه وليسَ شيءٌ منَ اللهِ مخلوقًا»[(١)].

بيَّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الصفَاتِ ليست بائِنَةً منَ اللهِ ولا منفَصِلَةً عنه، وإنما هي مِنهُ وهي صفَاتُهُ، وبيَّن أيضًا أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ منَ اللهِ، فهي دَاخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، وليس مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ.

كما قرَّر ما قرره الإمامُ أحمدُ مِن أنَّه لا يُقَال: لم يَزَل والعلم، ولكن يُقال: لم يَزَل اللهُ بعلمِهِ، فتكُونُ الباءُ هنا للمصَاحَبَةِ.

وبعدَ هذا العرضِ لأقوالِ أئمةِ السلف يتضح تقريرُهم لهذه القاعدَةِ في بابِ الردِّ والمناظرة؛ إذ إنَّ كَلِمتَهُم مجمِعَةٌ على أنَّ صفاتِ اللهِ داخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، وليسَ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ.

وقد وَافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الصفَةَ تدخُلُ في مُسمَّى الاسمِ.

كما بيَّن أن السلف عندما يقولون: علمُ اللهِ منَ اللهِ، وكلامُ اللهِ مِنَ اللهِ، وأن الصفَة مِنَ الموصُوفِ، والصفةَ بالموصُوفِ، ونحو ذلك، فَمُرَادُهُم: أنَّ الصفَةَ داخِلةٌ في مُسَمَّى اسمِهِ؛ فليست الصفاتُ خارجةً عَن مُسَمَّاه، بل هي دَاخِلة في مُسَمَّاه، وهي مِن مُسَمَّاه.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُوَضِّحًا وشارحًا لمذهبِ أئمَّةِ السلفِ، مُوَافقًا لهم، مُهتَديًا بهديهم.



(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ٢١٣).

المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ»

إنَّ هذه القاعِدَةَ التي قرَّرَها أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّت عليها الأدلةُ من الكتابِ والسنةِ، ومن هذه الأدلَّةِ التي دَلَّت على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السَّجدَة: ١٣].

وقال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يس: ٥٨].

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أخبَرَ أنَّ القَولَ خَرَجَ منه وَبَدَأَ مِنهُ، فدَلَّ على أنَّ قَولَ اللهِ مِنَ اللهِ، فَهو دَاخِلٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، وليس خَارجًا عن مُسَمَّاه.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية:** «فَأَخبَرَ أَنَّ القَولَ مِنهُ لَا مِن غَيرِهِ مِن المَخلُوقَاتِ»[1].

وقال تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النِّسَاء: ١٦٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أضافَ العلمَ الذي هو صِفَةٌ من صفاتِهِ إلى نفسِهِ، فدلَّ هذا على أنَّ الصفَةَ تدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥١٨).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «**مَن كان حَالفًا فَليَحلِف بالله أو ليصمُت**»[(١)].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لا تَزالُ جهنَّم تقُولُ هَل مِن مَزِيد؟ حتَّى يَضَعَ رَبُّ العزَّةِ فيها قَدمهُ، فَتقُولُ: قط قط وَعِزَّتِك، ويُزوَى بعضُها إلى بعض**»[(٢)].

وجه الدلالة: دَلَّ هذان الحديثان على أنَّ الحلفَ بصفَاتِ اللهِ كعزَّةِ اللهِ لا يخرجُهُ عَن كونِهِ حَلِفًا باللهِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ الذي أخبَرَنا أنَّ الحلِفَ لا يَكونُ إلا باللهِ هو الذي أخبَرَنا أنَّ جهنَّمَ أقسَمَت بعزَّةِ اللهِ وهي صفَةٌ من صفاتِ اللهِ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ عزَّةَ اللهِ التي هي صفَةٌ من صفاتِهِ داخِلَةٌ في مسَمَّى اسمِهِ، ولهذا جازَ الحلفُ بها.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «فَإِذَا قُلت: عَبَدت اللَّهَ وَدَعَوت اللَّهَ وإِيَّاكَ نَعبُدُ؛ فَهَذَا الِاسمُ لَا يَخرُجُ عَنهُ شَيءٌ مِن صِفَاتِهِ مِن عِلمِهِ وَرَحمَتِهِ وَكَلَامِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَن كَانَ حَالِفًا فَليَحلِف بِاللَّهِ أَو لِيَصمُت**». وَقَالَ: «**مَن حَلَفَ بِغَيرِ اللَّهِ فَقَد أَشرَكَ**». وَقَد ثَبَتَ عَنهُ: **الحَلِفُ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَالحلفُ بِقَولِهِ: لَعَمرُ اللَّهِ**[(٣)]؛ **فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيسَ حَلِفًا بِغَيرِ اللَّهِ**»[(٤)].

فاتضَحَ بما سبق نقلُهُ دلالة الكتاب والسنة على هذه القاعِدَةِ من قواعدِ باب الردِّ والمناظرَةِ، فإن الكتابَ والسنةَ قد دَلَّا على أنَّ الصفَةَ تدخُلُ في مُسمَّى الاسمِ.

❖ ❖ ❖

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم (ص١١٤٨ح ٦٦٤٦).
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه (ص١١٥٠ح ٦٦٦١).
(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١١٣١ ـ ١١٣٢ح ١٦٣٠٧) من حديث لقيط رضي الله عنه.
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٣٠).

الفصل الثاني عشر:

قاعدة:

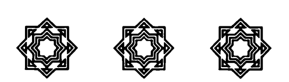
«صِدقُ المُشتَقِّ
لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المُشتَقِّ مِنهُ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«صِدقُ الْمُشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ الْمُشتَقِّ مِنهُ»

إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُقَرِّرُونَ ـ في مَعرِضِ رَدِّهِم على المعتزِلَةِ ومن وافقهم ـ أنَّه إذَا صَدَقَ على اللهِ أنَّه سميعٌ بصيرٌ لَزِمَ أن يَصدُقَ حُصُولُ السمعِ والبصرِ لَهُ؛ لأنَّ السمِيعَ والبصيرَ مُشتَقٌّ من السمعِ والبَصَرِ، وممن قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويظهرُ ذلك من خلال عرضِ أقوالِهِ:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «ومَعنى قولِهِم ـ أي: أهل الإثبات ـ إنَّ صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المشتَقِّ منه، أي: أَنَّ لفظَ العليم والمتَكَلِّم مُشتَقٌّ من لفظِ العلمِ والكلامِ، فَإذَا صَدَقَ على الموصُوفِ أنَّهُ عَليمٌ مُتكلمٌ لَزِمَ أن يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ والكلامِ لَهُ»[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الاسم المُشتَق مِن مَعنًى لا يَتَحقَّقُ بِدُونِ ذَلِكَ المَعنَى، فَاسمُ الفَاعِلِ وَاسمُ المَفعُولِ وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ وَأَفعَالُ التَّفضِيلِ يمتَنِعُ ثُبُوتُ مَعنَاهَا دُونَ مَعنَى المَصدَرِ الَّتِي هِيَ مُشتَقَّةٌ مِنهُ، وَالنَّاسُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لا يَكُونُ مُتَحَرِّكٌ وَلا مُتَكَلِّمٌ إلا بِحَرَكَة وَكَلام، فَلا يَكُونُ مُرِيدٌ إلَّا بِإِرَادَة، وَكَذَلِكَ لا يَكُونُ عَالِمٌ إلَّا بِعِلم، وَلا قَادِرٌ إلاَّ بِقُدرَة، وَنَحوَ ذَلِكَ .

(١) «التسعينية» (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

ثُمَّ هَذِهِ الأَسمَاءُ المُشتَقَّةُ مِن المَصدَرِ إِنَّمَا يُسَمَّى بِهَا مَن قَامَ بِهِ مُسَمَّى المَصدَرِ، فَإِنَّمَا يُسَمَّى بِالحَيِّ مَن قَامَت بِهِ الحَيَاةُ، وَبِالمُتَحَرِّكِ مَن قَامَت بِهِ الحَرَكَةُ، وَبِالعَالِمِ مَن قَامَ بِهِ العِلمُ، وَبِالقَادِرِ مَن قَامَت بِهِ القُدرَةُ .

فَأَمَّا مَن لَم يَقُم بِهِ مُسَمَّى المَصدَرِ فَيَمتَنِعُ أَن يُسَمَّى بِاسمِ الفَاعِلِ وَنَحوِهِ مِن الصِّفَاتِ، وَهَذَا مَعلُومٌ بِالِاعتِبَارِ فِي جَمِيعِ النَّظَائِرِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ اسمَ الفَاعِلِ وَنَحوَهُ مِن المُشتَقَّاتِ هُوَ مُرَكَّبٌ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَعَلَى الصِّفَةِ، وَالمُرَكَّبُ يَمتَنِعُ تَحَقُّقُهُ بِدُونِ تَحَقُّقِ مُفرَدَاتِهِ.

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الأَسمَاءِ المُشتَقَّةِ فَكَذَلِكَ فِي الأَفعَالِ مِثلُ تَكَلَّمَ، وَكَلَّمَ، وَيَتَكَلَّمُ، وَيُكَلِّمُ، وَعَلِمَ وَيَعلَمُ، وَسَمِعَ وَيَسمَعُ، وَرَأَى وَيَرَى، وَنَحوِ ذَلِكَ، سَوَاء قِيلَ: إِنَّ الفِعلَ المُشتَقَّ مِن المَصدَرِ، أَو المَصدَرُ مُشتَقٌّ مِن الفِعلِ، لَا نِزَاعَ بَينَ النَّاسِ أَنَّ فَاعِلَ الفِعلِ هُوَ فَاعِلُ المَصدَرِ.

فَإِذَا قِيلَ: كَلَّمَ، أَو عَلِمَ، أَو تَكَلَّمَ، أَو تَعَلَّمَ، فَفَاعِلُ التَّكلِيم وَالتَّعلِيم هُوَ المُكَلِّمُ وَالمُعَلِّمُ، وَكَذَلِكَ التَّعَلُّمُ وَالتَّكَلُّمُ، وَالفَاعِلُ هُوَ الَّذِي قَامَ بِهِ المَصدَرُ الَّذِي هُوَ التَّكلِيمُ وَالتَّعلِيمُ وَالتَّكَلُّمُ وَالتَّعَلُّمُ»(١).

ومما تقدَّم نقلُهُ يظهَرُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ من قواعِدِ بابِ الردِّ والمناظَرَةِ.

ومضمونها: أنَّ الاسمَ المشتَقَّ مِن مَعنى لا يَتحقَّقُ بدُونِ ذلك المعنى، فَالذَّاتُ إذا لم تَتَّصِف بالمصدَرِ لا يجوزُ الاشتقَاقُ لَهَا منه، فَمثلًا: لفظُ السَّمِيعِ والبصيرِ مُشتَقٌّ مِن لفظِ السَّمعِ والبصَرِ، فَإذَا صَدَقَ على الموصُوفِ أنَّه سميعٌ بصيرٌ لَزِمَ أَن يَصدُقَ حُصُولُ السمعِ والبصَرِ له.

فهذه الأسماءُ المشتَقَّةُ مِنَ المصدَرِ إنما يُسَمَّى بها مَن قَامَ به مُسَمَّى المصدَرِ، فإنما يُسَمَّى بالحيِّ مَن قَامَت به الحياةُ، وبالعالِمِ مَن قامَ به

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/٥١٣ ـ ٥١٤).

العلمُ، وبالقادرِ مَن قامَت به القدرَةُ، فأمَّا مَن لم يَقُم به مُسمَّى المصدَرِ فَيَمتَنِعُ أن يُسَمَّى باسم الفاعل ونحوه.

وذلك لأنَّ اسمَ الفاعلِ ونحوَه من المشتَقَّات هو مُرَكَّبٌ يَدُلُّ على الذاتِ وعلى الصفةِ، والمركَّبُ يمتنِعُ تحقُّقُهُ بدون تحقُّقِ مفرَدَاتِهِ، فإنَّ إثبَاتَ عَالِمٍ بلا علم، وقادرٍ بلا قدرَةٍ، وحيٍّ بلا حياةٍ، وسميعٍ بلا سمعٍ، وبصيرٍ بلا بصرٍ مما يُعلَمُ فسادُهُ بالضَّرُورَةِ عقلًا وسمعًا(١).

ومما يجبُ أن يُعلَمَ: أنَّ الاسمَ المشتَقَّ تابعٌ للمشتَقِّ منه في النَّفيِ والإثباتِ، فَإذَا انتَفَت حَقيقَةُ الرحمةِ والعلمِ والسمعِ والبصرِ انتَفَت الأسماءُ المشتَقَّةُ منها عقلًا ولغة(٢).

وفي هذه القاعدةِ رَدٌّ على المعتزلةِ الذين يُجَوِّزُونَ اشتِقَاقَ الاسم مَعَ عَدَمِ اتصَافِ الذَّاتِ بالمصدَرِ، حيث زعموا أنَّ اللهَ قَادرٌ بذاتِهِ لا بِقُدرةٍ قامَت بذاتِهِ، عالِمٌ بذاتِهِ لا بِعلمٍ قَامَ بذاته، وهكذا في كُلِّ الصفات، فرارًا منهم بزعمهم مِن تَعَدُّدِ القَديمِ.

ومَذهَبُهُم ظَاهِرُ البطلان؛ لما عُلِمَ مِن تقريرِ هذه القاعدةِ إذ لا يُعقَلُ كونُهُ قادرًا مِن غَيرِ قُدرَةٍ، عَالِمًا مِن غيرِ عِلمٍ(٣).

كما أنَّ المعتزلةَ لا تُقِرُّ بأنَّ الأسماءَ الحقيقِيَّةَ تَستلزِمُ الصفَات، ثُم يَنفُونَ الصفَاتِ وَيُثبِتُونَ الأسماءَ بطريقِ الحقيقَةِ(٤).

قال **القاضي عبد الجبار المعتزلي**: «مسألة: فإن قَال: أتَقُولُونَ إنَّه ﷻ عَالِمٌ بِعلمٍ، وقَادرٌ بقدرةٍ، عَلَى ما يُحكَى عن الكلابيَّةِ، وهِشامِ بن

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٣٣ ـ ٣٤).
(٢) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ٨٦٦).
(٣) انظر: «نثر الورود شرح مراقي السعود» للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (١/ ١١٠ ـ ١١١).
(٤) «مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ٨٦٦).

الحكم في العِلم المحدَث؟ قيل له: لا، بَل نَقُولُ: هو عَالِمٌ، قادرٌ، حيٌّ، سميعٌ، بصيرٌ، قَديمٌ لذاتِهِ»[١].

وقال **الرازي** أيضًا في بيان مذهبِ المعتزلَةِ: «اتَّفَقَ أصحابنا على أنَّه تعالى عالمٌ بالعلمِ، قادرٌ بالقدرةِ، حيٌّ بالحياةِ؛ خلافًا للفلاسفةِ والمعتزلةِ»[٢].

كما زَعمَ **ابنُ العربي**[٣] ومن وافقه أنَّ اسمَ اللهِ غيرُ مُشتَقٍّ؛ لأنَّ الاشتِقَاقَ يَستَلزِمُ مَادَّةً يُشتَقُّ منها، واسمُهُ تعالى قديمٌ، والقديمُ لا مادَّة له، فَيستَحِيلُ الاشتقَاق.

والجواب عن هذا: أنه لا ريبَ أنه إن أُرِيدَ بالاشتِقَاقِ هذا المعنى وأنَّه مُستمدٌّ مِن أصلٍ آخر، فهو بَاطِلٌ، ولكن الذين قالوا بالاشتقَاقِ لم يُريدُوا هذا المعنى، ولا أَلَمَّ بقلوبهم، وإنما أَرَادُوا أنه دالٌّ على صفَةٍ له تعالى، كالإلهيةِ، والعليمِ، والقديرِ، والغفورِ، والرحيمِ، والسميعِ، والبصيرِ، وسائِرِ أسمائِهِ الحسنى، فإنَّ هذه الأسماءَ مُشتَقَّةٌ من مَصَادِرِها بلا رَيب وهي قديمةٌ.

ثم إننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها مُلاقِيَةٌ لمصادِرِها في اللفظ والمعنى، لا أنها مُتَوَلدةٌ منها تَوَلُّد الفرعِ من أصلِهِ.

وَتسمِيَةُ النحاةِ للمصدَرِ والمشتقِّ منه: أَصلًا وفرعًا، ليس مَعنَاهُ أنَّ أحدَهُما تَوَلَّدَ مِنَ الآخر، وإنما هو باعتِبَارِ أنَّ أحدَهما يَتَضَمَّنُ الآخر وزيادة[٤].



(١) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٢٩).

(٢) «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» (ص١٨٠).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي أبو بكر. وكان ثاقبَ الذهن، عذبَ المنطق، كريمَ الشمائل، وكان ذا شدة وسطوة، فعزل، وأقبل على نشر العلم وتدوينه .وابن العربي ممن تأثر بالمذهب الأشعري. ولد: ٤٦٨هـ توفي: ٥٤٣هـ انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/ ١٩٧ ـ ٢٠٤).

(٤) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٣٩ ـ ٤٠)، و«شرح الكوكب المنير» للفتوحي (١/ ٢١٠).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«صِدقُ الْمُشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ الْمُشتَقِّ مِنهُ»

بَعدَ توضيحِ هذه القاعدَةِ، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أَذكُرُ في هذا المبحثِ أقوالَ أئمةِ السلفِ في تقريرِ هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال **عبدُ الله بنُ عباس** رضي الله عنهما: «اللهُ ذُو الألوهِيَّةِ والمعبودِيَّةِ على خلقِهِ أجمعِينَ»(١).

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليلُ عبد الله بنُ عباس أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بالألوهيةِ التي تَضَمَّنَها اسمُ اللهِ، فاللهُ ـ جل وعلا ـ إذا تَسَمَّى باسمٍ فهو مُتصفٌ بما تضَمَّنَهُ ذلك الاسم.

وقال رضي الله عنه: «السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في

(١) تقدم تخريجه (ج١/ ص٣٥٥).

حكمتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له»(١).

فقد قرَّر ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ لله أسماء وله منها صفات، فاسم الحليم مُتَضمِّنٌ لصفة الحلمِ، والعظيم مُتَضمِّنٌ لصفة العظمَةِ، فإذا صَدَقَ على اللهِ أنَّه عليمٌ وحليمٌ فَيَجِبُ أن تَصدُقَ عليه الصِّفَات التي اشتُقَّت منها هذه الأسماءُ، وَمِن هنا يَظهَرُ تقريرُ ابنِ عباس لهذه القاعدة، فإنَّه أَطلَقَ على اللهِ الاسم، وَأَطلَقَ عليه ما تضمَّنَهُ ذلك الاسمُ من معنى.

[عبد الله بن يزيد المقرئ (٢١٣هـ)]:

وقال **عبد الله بن يزيد المقرئ**(٢) رحمه الله: «إنَّ اللهَ سميعٌ بصيرٌ، يعني: أنَّ للهِ سمعًا وبصرًا»(٣).

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]:

وقال **الإمام إسحاق بن راهويه** رحمه الله: «إنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، قادرٌ بقدرةٍ»(٤).

بيَّن الإمامان المقرئ وإسحاق أنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ؛ وذلك لأنَّ الاسمَ المشتَقَّ من مَعنى لا يَتَحقَّقُ بدونِ ذلك المعنى، فالسميعُ مُشتَقٌّ من السمعِ، والبصيرُ مُشتقٌّ من البصرِ، فإذا صَحَّ أن يُقالَ: اللهُ سميعٌ بصيرٌ، فَيَلزَمُ أن يَصِحَّ أن يُقالَ له: سمعٌ وبصرٌ.

(١) تقدم تخريجه (ج١/ ص٣٥٤).

(٢) هو: عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأهوازي الأصل، البصري، ثم المكي مولى آل عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن. قال محمد بن المقرئ: «كان ابن المبارك إذا سئل عن أبي، قال: كان ذهبًا خالصًا». ولد: ١٢٠هـ توفي: ٢١٣هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ١٦٧ ـ ١٦٩).

(٣) «سنن أبي داود» (ص٧٠٩).

(٤) ذكره اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٤٥٠).

🕮 [محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن جرير الطبري**: «المعلُومُ في النُّشُوءِ والعادَةِ أنَّ كُلَّ شيءٍ مُسَمّى بعَالِمٍ فإنما هو مُسَمّى به مِن أَجلِ أنَّ له علمًا»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ سميعًا اسمٌ مَبنيٌّ من سَمِعَ، وبصيرٌ من أَبصَرَ، فإن يَكُن جَائزًا أن يُقال: سَمِعَ وأبصَر مَن لا سمعَ له ولا بَصَر، إنه لجائزٌ أن يقالَ: تَكَلَّم مَن لا كلامَ له، وَرَحِمَ من لا رَحمَةَ له، وَعَاقَبَ من لا عِقَابَ له.

وفي إحَالَةِ جميعِ الموافقين والمخالفين أن يُقَالَ: يَتَكَلَّم من لا كلامَ له، أو يَرحَمُ من لا رَحمَةَ له، أو يُعَاقب من لا عِقَابَ له، أَدَلّ دَليلٍ على خطأ قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له، ويُبصِرُ من لا بصر له»[(٢)].

فبيَّن الإمامُ الطبري رَحِمَهُ اللهُ أنَّ صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صدقِ المشتَقِّ منه، وذلك في قوله: «كُلُّ شيءٍ مُسَمَّى بعالمٍ فإنما هو مُسَمَّى به مِن أجلِ أنَّ له علمًا»، كما بيَّن أنَّه إذا كان جميعُ الموافقين والمخالفين يُحِيلُونَ أَن يُقَالَ: تَكَلَّم مَن لا كَلام له، فكذلك قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له، ويبصرُ من لا بَصَرَ له، فهذه القاعدةُ مُطَّرِدَةٌ في جميعِ الأسماءِ والصفات، فالاسم المشتَقُّ من مَعنى لا يَتَحقَّقُ بدونِ ذلك المعنى.

🕮 [أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]:

وقال **الإمام ابن منده** رَحِمَهُ اللهُ: «معنى عالم وعليم ويعلم؛ أي: أنَّ له علمًا، والعلمُ صفةٌ له عَزَّ وَجَلَّ»[(٣)].

🕮 [أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]:

وقال **الإمام اللالكائي** رَحِمَهُ اللهُ: «سِيَاقُ ما دلَّ مِن كتابِ اللهِ وما رُوِيَ

(١) «التبصير في معالم الدين» (ص١٣٠).
(٢) «التبصير في معالم الدين» (ص١٤٣ ـ ١٤٤).
(٣) «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد» (٢/ ٦٤).

عنِ النبيِّ ﷺ في أنَّ اللهَ عالمٌ بعلمٍ، وأنَّ علمَهُ غيرُ مخلوقٍ»[(١)].

وقال: «سِيَاقُ ما دلَّ من كتابِ اللهِ تعالى وسنةِ رسُولِ الله ﷺ بأنَّ الله سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، قادرٌ بقدرةٍ»[(٢)].

🕮 [الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]:

وقال **الإمام البغوي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعلى العبدِ أن يَعتقِدَ أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ عظيمٌ له عظمةٌ، كبيرٌ له كبرياءُ، عزيزٌ له عزةٌ، حيٌّ له حياةٌ، باقٍ له بقاءٌ، عالمٌ له علمٌ، ومتكلمٌ له كلامٌ، قويٌّ له قوةٌ، وقادرٌ له قدرةٌ، وسميعٌ له سمعٌ، بصيرٌ له بصرٌ»[(٣)].

بين الأئمة ابن منده واللالكائي والبغوي أنَّ اللهَ عالمٌ بعلمٍ، عزيزٌ له عزةٌ، وهذا تقريرٌ منهم أنَّه إذا صحَّ أن يُقالَ: اللهُ عليمٌ لَزِمَ أن يَصِحَّ أن يُقَالَ له علمٌ، وكذلك في سائِرِ أسمائِهِ الحسنى.

🕮 [أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]:

وقال **أبو القاسم التيمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالسميعُ صفةٌ مُشتقَّةٌ من السمعِ، كما أنَّ الضارِبَ صفَةٌ مشتقَّةٌ من الضربِ، والضَّربُ مصدَرٌ؛ لأنَّ الفعلَ صَدَرَ عنه، وإذا كَانَ صادرًا عَن المصدَرِ كانت الصِّفَةُ المبنِيَّةُ مِنَ الفعلِ صادرَةً عنه أيضًا وهي الضَّاربُ.

وإذا صَحَّ هذا، صَحَّ أنَّ السميعَ صفَةٌ مبنيةٌ مِن أصلٍ مُشتقَّة منه صَادِرَة عنه. وذلك الأصلُ هو السمعُ، فَصَحَّ أنَّ السميعَ لا يَكُونُ إلا بسَمعٍ...

قال: ومنَ الدليلِ أيضًا: أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ بأنَّه عليمٌ وعالمٌ، وأثبَتَ لنفسه العلمَ فقال ـ عزَّ من قائل ـ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]؛ فدَلَّ سياقُ هذا الكلامِ أنَّ العليمَ الذي يكونُ له علمٌ، ولا

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٤٧).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٤٥١).
(٣) «شرح السنة» (١/ ١٧٧).

يكُونُ عليمًا إلا وَلَهُ علمٌ، كذلك السميعُ يجبُ أن يَكُونَ له سمعٌ، والبصيرُ يَكُونُ له بَصَرٌ»(١).

ذَكَرَ الإمام أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ السميعَ مبنيٌّ مِن أصلٍ مشتقٍّ منه وهو صفَةُ السمعِ، فَلا يصحُّ أن يَكونَ سميعٌ إلا بسمعٍ، وكذلك العليمُ والبصيرُ وغيرُها، كما بيَّن أنَّ اللهَ إذا سمَّى نفسَهُ عليمًا وَأَثبَتَ لنفسِهِ صفةَ العلمِ دلَّ على أنَّ العليمَ الذِي يكونُ له علمٌ، ولا يكُونُ عليمًا إلا وَلَهُ علمٌ.

وبعد هذا البَيَانِ الواضِحِ مِن هؤلاءِ الأعلامِ يَظهَرُ أنهم مُتَّفِقُونَ على هذه القاعِدَةِ في مَعرِضِ ردِّهم على المخالفينَ في بابِ الأسماء والصفات، فقد بيَّن أئمةُ السلفِ أنَّ كُلَّ شيءٍ مُسمّى باسمٍ مُشتَقٍّ فإنما هو مُسَمّى به مِن أجلِ المعنى المشتَقِّ منه.

وقد وافقَ شيخ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ صدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صدقِ المشتَقِّ منه، فإنَّ لفظَ العليم مُشتَقٌّ من لفظِ العلمِ، فَإذا صَدَقَ على الموصُوفِ أنَّه عليمٌ لَزِمَ أن يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ له.

كما بيَّن أنَّ الأسماءَ المشتَقَّةَ مِنَ المصدَرِ إنما يُسَمَّى بها مَن قامَ به مُسَمَّى المصدَرِ، فإنما يُسمَّى بالحيِّ مَن قَامَت به الحياةُ، وبالمتَحَرِّكِ من قامَت به الحركَةُ، وبالعَالِم مَن قَامَ به العلمُ، وبالقادرِ مَن قَامَت به القُدرَةُ، فأمَّا مَن لم يَقُم به مُسَمَّى المصدَرِ فَيَمتَنِعُ أن يُسَمَّى باسمِ الفاعِلِ ونحوه من الصفات.

وفي هذا تقريرٌ مِن شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لمذهبِ أئمَّةِ السلفِ، كما فيه بيانُ موافَقَته لهم.



---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«صِدقُ الْمُشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ الْمُشتَقِّ مِنهُ»

إنَّ هذه القاعِدَةَ العظيمَةَ مِن قواعِدِ بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ التي هي مصدرُ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، **ومن هذه الأدلَّة ما يلي:**

قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هُود: ١٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٧].

وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

وقال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصَّافات: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ سمَّى نفسَهُ بأنَّه عليمٌ، وأنه رحمنٌ رحيمٌ، وأنه عزيزٌ، وَأَثبَتَ لنفسِهِ العلمَ، والرحمةَ، والعزَّةَ، فدلَّ هذا على أنَّ اللهَ عليمٌ بعلمٍ، رحيمٌ برحمةٍ، عزيزٌ بعزَّةٍ، فإنَّ لفظَ العليمِ والرحيمِ والعزيزِ

مُشتَقٌّ مِن لفظِ العلمِ والرحمةِ والعزَّةِ، فَإذا صَدَقَ على الموصُوفِ أنهُ عليمٌ رحيمٌ عزيزٌ لَزِمَ أن يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ والرحمةِ والعزَّة له.

قال **أبو القاسم التيمي**: «...أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ بأنَّه عليمٌ وعالمٌ، وأثبَتَ لنفسه العلمَ فقال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]؛ فدَلَّ سياقُ هذا الكلامِ أنَّ العليمَ الذِي يكونُ له علمٌ، ولا يكُونُ عليم إلا وَلَهُ علمٌ، كذلك السميعُ يجبُ أن يَكُونَ له سمعٌ، والبصيرُ يَكُونُ له بَصَرٌ»[(١)].

ويَتَبَيَّنُ بما سَبَقَ عرضُهُ دلالَة النصوصِ على أنَّ صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صِدقِ المشتَقِّ منه.



(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

الفصل الثالث عشر:

قاعدة:

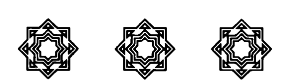
«الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ»

إنَّ هذه القاعِدَةَ تُعَدُّ أصلًا مِن أُصُولِ أهلِ السنة والجماعة، وهي مِنَ المتَّفقِ عليها بينَ أهلِ السنةِ، فإنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو الموصُوفَ بتلك الصِّفَةِ، بل هذا مِنَ المعلُومِ بالفِطرَةِ الضَّرُورِيَّةِ التي اتَّفَقَ عليها بنو آدم، وهذه القاعدةُ من القواعِدِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية وبيَّنَها، **وفيما يلي عرضٌ لأقواله:**

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ أهلَ الإثبَاتِ مِن أهلِ الحديثِ، وعامَّةِ المتكلِّمَةِ الصِّفَاتِيَّة منَ الكُلابِيَّةِ والأشعَرِيَّةِ والكرَّامِيَّة وغيرهم استَدَلُّوا على أنَّ كلامَ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ، فإنَّ الصفَةَ إذا قامَت بمحَلٍّ عَادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ لا عَلَى غَيرِهِ، واتَّصَفَ به ذلك المحلُّ لا غَيرُهُ، فإذَا خَلَقَ اللهُ لمحلٍّ عِلمًا، أو قدرَةً، أو حركَةً، أو نحو ذلك، كان هو العالم به القَادِر به المتحَرِّك به، ولم يجز أَن يُقالَ: إنَّ الربَّ المتحرِّك بتلك الحركَةِ، ولا هو العَالِم القَادِر بالعلم والقدرَةِ المخلُوقَين، بَل بما قَامَ به منَ العِلمِ والقدرَةِ، قالوا: فَلَو كَانَ قد خَلَقَ كَلامًا في غَيرِهِ كالشَّجَرَةِ التي نادى منها موسَى لكانت الشَّجَرَةُ هي المتَّصِفَة بذلك الكَلامِ، فتَكُونُ الشجَرَةُ هي القائلة لموسى: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القَصَص: ٣٠]»[(١)].

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصِّفَة إذَا قَامَت بِمَحلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ لَا عَلَى غَيرِهِ، فَإِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ عِلم، أَو حَيَاة، أَو قُدرَة، أَو كَلام، أَو غير ذَلِكَ؛ كَانَ ذَلِكَ المَحَلُّ هُوَ المَوصُوفَ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ مُتكَلِّمٌ، كَمَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ إذَا قَامَت بِهِ الحَرَكَةُ، أَو أَنَّهُ أَسوَدُ وَأَبيَضُ إذَا قَامَ بِهِ السَّوَادُ وَالبَيَاضُ، وَنَحوُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قِيَامُهُ لا فِي مَحَلٍّ فَمُمتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ.

وَمَعنَى هَذِهِ الحُجَّةِ أَيضًا صَحِيح، وَهِيَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَذهَبِ السَّلَفِ فَقَط، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَولِ الأَشعَرِيَّةِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَولِ المُعتَزِلَةِ، وَعَلَى فَسَادِ قَولِ الجَهمِيَّة مُطلَقًا؛ فَإِنَّ جُمهُورَ المُعتَزِلَةِ وَالجَهمِيَّة اختَارُوا مِن هَذِهِ الأَقسَام أَنَّهُ يَخلُقُهُ فِي مَحَلٍّ، وَقَالُوا: إنَّ اللهَ لَمَّا كَلَّمَ مُوسَى خَلَقَ صَوتًا فِي الشَّجَرَةِ، فَكَانَ ذَلِكَ الصَّوتُ المَخلُوقُ مِن الشَّجَرَةِ هُوَ كَلَامَهُ.

وَهَذَا مِمَّا كَفَّرَ بِهِ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ مَن قَالَ بِهَذَا، وَقَالُوا: هُوَ يَتَضَمَّنُ أَنَّ الشَّجَرَةَ هِيَ الَّتِي قَالَت: ﴿أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]؛ لأَنَّ الكَلامَ كَلامُ مَن قَامَ بِهِ الكَلامُ، هَذَا هُوَ المَعقُولُ فِي نَظَرِ جَمِيعِ الخَلقِ...

وَالأَشعَرِيَّةُ وَغَيرُهُم مِن أَهلِ السُّنَّةِ أَبطَلُوا قَولَ المُعتَزِلَةِ وَالجَهمِيَّة بِأَنَّهُ خَلَقَهُ فِي غَيرِهِ، بِأَن قَالُوا: مَا خَلَقَهُ اللَّهُ فِي غَيرِهِ مِن الأَعرَاضِ كَانَ صِفَةً لِذَلِكَ، وَعَادَ حُكمُهُ عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ، لَم يَكُن صِفَةً للهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَهَذِهِ حُجَّةٌ جَيِّدَةٌ مُستَقِيمَةٌ لَكِنَّ الأَشعَرِيَّةَ لَم يَطرُدُوهَا، فَتَسَلَّطَ عَلَيهِم المُعتَزِلَةُ بِأَنَّهُم يَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ خَالِقٌ، وَرَازِقٌ، وَمُحيٍ، وَمُمِيتٌ، عَادِلٌ مُحسِنٌ، مِن غَيرِ أَن يَقُومَ بِهِ شَيءٌ مِن هَذِهِ المَعَانِي؛ بَل يَقُومُ بِغَيرِهِ؛ فَإِنَّ الخَلقَ عِندَهُم هُوَ: المَخلُوقُ، وَالإِحيَاءُ هُوَ: وُجُودُ الحَيَاةِ فِي الحَيِّ مِن غَيرِ فِعلٍ يَقُومُ بِالرَّبِّ، فَقَد جَعَلُوهُ مُحيِيًا بِوُجُودِ الحَيَاةِ فِي غَيرِهِ، وَكَذَلِكَ

جَعَلُوهُ مُمِيتًا، وَهَذِهِ مِمَّا عَارَضَهُم بِهَا المُعتَزِلَةُ وَلَم يُجِيبُوا عَنهَا بِجَوَابٍ صَحِيحٍ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لما كَانَ مِنَ المعلُوم بالفِطرَةِ الضَّرُورِيَّةِ التي اتَّفَقَ عليها بنو آدم إلا مَن اجتَالَت الشَّيَاطِينُ فِطرَتَهُ أَنَّ المتكَلِّمَ هُوَ الذي يَقُومُ به الكَلامُ ويَتَّصِفُ به، وكذلك المحبُّ والمرِيدُ مَن تَقُومُ به المحبَّةُ والإرادَةُ، كما أنَّ العليمَ والقديرَ مَن يَقومُ به العلمُ والقدرَةُ.

وقد قالوا: إنَّه لَيسَ للهِ كَلامٌ إلا مَا يَكُونُ قائِمًا بغيرِهِ كالشجرَةِ، لَزِمَ أَن تَكُونَ الشجَرَةُ هي المتَكَلِّمَةُ بالكَلامِ الذي خَاطَبَ اللهُ به مُوسى»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «مِن أُصُولِ أَهلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ، فَإِذَا قَامَ الكَلامُ بِمَحَلٍّ كَانَ هُوَ المُتَكَلِّمَ بِهِ، كَمَا أَنَّ العِلمَ وَالقُدرَةَ إِذَا قَامَا بِمَحَلٍّ كَانَ هُوَ العَالِمَ القَادِرَ، وَكَذَلِكَ الحَرَكَةُ».

وَهَذَا مِمَّا احتَجُّوا بِهِ عَلَى المُعتَزِلَةِ وَغَيرِهِم مِن الجَهمِيَّة فِي قَولِهِم: إِنَّ كَلامَ اللهِ مَخلُوقٌ خَلَقَهُ فِي بَعضِ الأَجسَامِ، قَالُوا لَهُم: لَو كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الكَلامُ كَلامَ ذَلِكَ الجِسم الَّذِي خَلَقَهُ فِيهِ، فَكَانَت الشَّجَرَةُ هِيَ القَائِلَةَ: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٠﴾ [القَصَص: ٣٠](٣).

وبَعدَ هذا العَرضِ لكلامِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَظهَرُ تقريرُه لهذه القاعِدَةِ في بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ، وهذه القاعدَةُ من القواعِدِ العقليَّةِ النافِعَةِ في هذا المقَامِ.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفةَ إذا قامَت بمحَلٍّ فلابُدَّ من أربعَةِ أمورٍ:

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣١٥ - ٣١٧).
(٢) «التسعينية» (١/ ٢٧٥ - ٢٧٦).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٧٣).

❁ **الأمرُ الأول:** اتِّصَافُ المحلِّ بتلك الصفَةِ، فَالعِلمُ والقدرَةُ والكَلامُ إذَا قَامَ بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو العالمَ والقادِرَ والمتكلِّمَ.

❁ **الأمرُ الثاني:** أنَّ حُكمَ الصفَةِ لا يَعُودُ على غير ذلك المحلِّ، فلا يَكُونُ عالمًا بِعِلمٍ يَقُومُ بغيرِهِ، ولا قادرًا بقدرَةٍ تَقومُ بغيرِهِ، ولا مُتَكلِّمًا بكلامٍ يقومُ بغيره.

❁ **الأمرُ الثالث:** أَن يُشتَقَّ لذلك المحلِّ من تلك الصفة اسمٌ، إذا كانت تلك الصِّفَة مما يُشتَقُّ لمحلِّها منها اسمٌ، كمَا إذا قَامَ العلمُ والقدرةُ بمحلٍّ قيل له: عالِمٌ، أو قادِرٌ.

❁ **الأمرُ الرابع:** أنَّه لا يُشتَقُّ الاسمُ لمحلٍّ لم يَقُم به تلك الصفَة، فلا يُقالُ لمحلٍّ لم يَقُم به العلمُ أو القدرَةُ إنه عالمٌ قادرٌ[(١)].

فالصِّفَةُ إذا قامَت باللهِ اتَّصَفَ بها اللهُ ولم يتَّصِف بها غيرُهُ.

والصفَةُ لا تَقُومُ إلا بالموصُوفِ بها، ولا يَصِحُّ أن تَكون هنَاكَ صفَةٌ للمخلوقِ والموصُوفُ بها الخالِقُ؛ لأنَّه لو جازَ ذلك لجَازَ أَن تَكُونَ كُلُّ صفَةٍ لمخلوق الموصُوفَ بها الخالِقُ، فَيَكُونُ إذا كانَ المخلوقُ موصوفًا بالألوانِ والطُّعومِ والحركةِ والسكونِ أن يَكُونَ الموصوفُ بالألوَانِ وسَائِرِ الصفات الخالقَ دونَ المخلوقِ، **وهذا مَعلُومٌ فَسَادُهُ بالضَّرورَةِ.**

مثالٌ يوضِّحُ القاعدةَ أكثر: صِفَةُ الكَلامِ، فَإنها إذا قَامَت بمحَلٍّ كان هو المتكَلِّم دُونَ مَن لم تَقُم به وعَادَ حُكمُها إليه دونَ غيرِهِ، فَيُقَالُ: قال، وأمر، ونهَى، ونَادَى، وناجَى، وأخبَرَ، وخاطَبَ، وتَكَلَّم، وكَلَّم، ونحو ذلك، وامتَنَعَت هذه الأحكامُ لغيرِهِ، فَيُستَدَلُّ بهذه الأحكَامِ والأسماءِ على قِيامِ الصفَةِ به، وسَلبِها عن غيرِهِ[(٢)].

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الأصبهانية» (ص١٤)، و«منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٣٥٥).

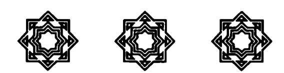
(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٩٢).

ومما يَنبَغِي أن يُعلَمَ عند تقريرِ هذه القاعدة: أنَّ الصفَات المتَنَوِّعَة كالعلم، والقدرة، والإرادةِ، والسمعِ، والبصَرِ إذا قَامَت بمحلٍّ واحِدٍ لم يَنفَصِل بَعضُها عن بعضٍ، بل مَحَلٌّ هذا هو محلُّ هذا، كالطَّعمِ واللونِ والرَّائحَةِ القائِمَةِ بالأترُجَّةِ الوَاحِدَةِ(١).

وهذه القاعدةُ مما احتَجَّ بها أهلُ السنة والجماعة على الجهميةِ والمعتزلَةِ في قولهم: إنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ خلَقَهُ في بعض الأجسام(٢)، وَإنَّ اللهَ لما كلَّم موسى خلَقَ صَوتًا في الشجرَةِ، فكان ذلك الصَّوتُ المخلوقُ من الشجرة هو كَلامهُ.

كما احتَجُّوا بهذه القاعدةِ أيضًا على الأشاعرةِ في الصِّفَاتِ الفعليَّةِ(٣)، فإنهم يَصفُونَ اللهَ بأنه خالقٌ ورازقٌ، ومحيٍ ومميتٌ، مِن غَيرِ أن يَقُومُ به شيءٌ من هذه المعاني، بَل يَقُومُ بغيرِهِ، فإنَّ الخلقَ عندهُم هو: المخلُوقُ، والإحيَاءُ هو وجُودُ الحياةِ في الحيِّ من غيرِ فِعلٍ يَقُومُ بالربِّ.

فَزعمُ هؤلاءِ أنَّ الصفَةَ تقُومُ بغيرِ الموصُوفِ بها خُروجٌ عن المعقُولِ والمنقولِ، وعن لُغَاتِ الأمَمِ قاطِبَةً، فإنَّ اللهَ لو اتَّصف بما يُحدِثُهُ في غيرِهِ من الأعرَاضِ والصفَاتِ لكانَ أَسوَد بالسَّوَادِ الذي يخلُقُهُ في المحلِّ، وكذلك إذا خَلَقَ في محلٍّ بياضًا أو حُمرةً أو طولًا أو قصرًا(٤).



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦/ ٣١٠ ـ ٣١١).
(٢) انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٧/ ٣).
(٣) انظر: «الإرشاد» لأبي المعالي الجويني (ص١٤٤).
(٤) انظر «مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ٨٥٥).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ»

لقد تَابَعَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذهِ القاعدَةِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم في تقريرِ أن الصِّفَة إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]:

قال **عبدُ الله بنُ عباس** رضي الله عنه: «السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له»[١].

فقد أثبتَ الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنهما الصِّفَةَ للهِ، كالحلم، والغنى، والعلم، والحكمةِ وغيرها، وَأخبَرَ أنها لا تَنبَغِي إلا له سبحانه، وذلك أنَّ الصفةَ إذا قَامَت بمحلٍّ اتَّصَفَ بها.

---

(١) تقدم تخريجه (ج١/ ص٣٥٤).

🕮 [وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)]:

قال **الإمام وكيع** رَحِمَهُ اللَّهُ: «القرآنُ كَلامُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهوَ مِنهُ جلَّ وتعالى»[(١)].

فقد قرَّر الإمامُ وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ صِفَةَ الكَلامِ إذا قَامَت باللهِ اتصَفَ بها.

🕮 [عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ كلام صِفَةُ كُلِّ مُتكَلِّم به، خالقٍ أو مخلوقٍ، غير أنه لا يُقَاسُ به مِنَ الخالِقِ والمخلوقِ سائر الصفات: من اليدِ، والوجهِ، والنفسِ، والسمعِ، والبصرِ، وما أشبهها من الصفات التي إذا بَانَت مِن الموصُوفِ واستَبَانَ مكانها منه، قَامَ البائِنُ منه بعينِهِ في مكان آخر»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلامُ غيرِهِ مخلُوقٌ، لا يجوزُ أَن يُضَافَ إليه صِفَة، لو جَازَ ذلك لجازَ أَن يَقُولَ لما تكلَّمَ به الناسُ من الغِنَاءِ، والنَّوحِ، والشِّعرِ كله كلامُ اللهِ، وهَذا محالٌ يَدعُو إلى الضَّلالِ»[(٣)].

بيَّن الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الكلامَ صِفَةُ مَن تَكَلَّمَ به، كما بيَّن أنَّ كلامَ غيرِهِ لا يجوزُ أن يَتَّصِفَ به اللهُ، وهذا بيانٌ منه لهذه القاعدة وهي: «**أن الصِّفَة إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ**»..

🕮 [محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام ابن جرير الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكلامُ لا يجوزُ أن يَكُونَ كَلامًا إلا لمتَكَلِّم؛ لأنَّه ليس بجسم فَيَقُومُ بذَاتِهِ قِيَامَ الأجسَامِ بأنفسِها؛ فَمَعلُومٌ إذ كان ذلك كذلك أنَّه غير جائزٍ أن يَكُونَ خالقًا، بَل الوَاجِبُ إذ

(١) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/١٥٨) عن أحمد الدورقي عن يحيى بن معين به. وسنده صحيح.

(٢) «نقض عثمان على المريسي» (ص٢٧٥).

(٣) «نقض عثمان على المريسي» (ص٤٠٨).

كان ذلك كذلك أن يَكُونَ كَلامًا للخَالِقِ، وإذ كان كلامًا للخالق وبَطَلَ أن يكونَ خالقًا، لم يَكُن أن يَكُون مخلوقًا؛ لأنَّه لا يقُومُ بذَاتِهِ وأنَّه صفةٌ، والصفَاتُ لا تَقُومُ بأنفسِها، وإنما تَقُومُ بالموصُوفِ به، كالألوانِ، والطعوم، والأرايِيحِ، والشمِّ، لا يَقُومُ شيءٌ من ذلك بذاتِهِ نفسِهِ، وإنما يَقُومُ بالموصُوفِ به؛ فكذلك الكلامُ صفَةٌ مِنَ الصفَاتِ لا تقُومُ إلا بالموصُوفِ بها.

وإذا كان ذلك كذلك صَحَّ أنه غيرُ جائزٍ أن يكونَ صفةً للمخلوقِ والموصوفُ بها الخالقُ، لأنَّه لو جازَ أن يَكونَ صفةً لمخلوقٍ والموصُوفُ بها الخالق، جَازَ أن يكونَ كُلّ صفةٍ لمخلوق فالموصوفُ بها الخالق، فَيَكُونُ إذ كان المخلوقُ موصوفًا بالألوان والطعوم والأرايِيح والشم والحركة والسكون أن يكونَ الموصُوفُ بالألوانِ وسائرِ الصفاتِ التي ذَكَرنا الخالقَ دونَ المخلوقِ، في اجتِمَاعِ جميعِ الموَحِّدِين مِن أهلِ القِبلَةِ وغيرِهِم على فَسَادِ هذا القولِ ما يُوَضِّحُ فسادَ القول بأن يكونَ الكلامُ الذي هو موصُوفٌ به ربُّ العزَّةِ كلامًا لغيره .

فإذا فَسَدَ ذلك وصَحَّ أنه كلامٌ له، وكان قد تبيَّن ما أوضَحنا قَبلُ أنَّ الكلامَ صفَةٌ لا تقومُ إلا بالموصوفِ بما صَحَّ أنه صفَةٌ للخالق، وإذ كان ذلك كذلك صح أنه غيرُ مخلوقٍ»[1].

فقد قرَّر الإمامُ الطبريُّ رَحِمَهُ اللهُ أنه غيرُ جائِزٍ أن تكونَ صفة للمخلوقِ والموصوفُ بها الخالِقُ، فلا يجوز أن يكُونَ الكَلامُ كلامَ غيرِهِ من المخلوقات والموصُوفُ به اللهُ، كما بيَّن السببَ فَذَكَرَ أنَّه لو جازَ أن يَكُونَ صفة للمخلوق والموصوفُ بها الخالقُ، لجَازَ أن يكُونَ كُلُّ صفةٍ لمخلوق فالموصُوفُ بها الخالق، فَتَكُونُ صفاتُ المخلوقين كلُّها يَصِحُّ أن يُوصَفَ الله

(١) «التبصير في معالم الدين» (ص٢٠٠ ـ ٢٠١).

بها، وهذا مَعلُومٌ فَسَادُهُ عند جميعِ الموحدِينَ، فإنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمَحَلٍّ عادَ حُكمُهَا على ذلك المحلِّ دُونَ غيرِه.

فعُلِمَ بما تقدَّم نقلُهُ مِن أقوالِ أئمةِ السلفِ تقريرُهم لهذه القاعِدَةِ النَّافِعَةِ في باب الردِّ والمناظَرَةِ.

وقد وَافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعِدَةِ، فَلَخَّصَ ما قرَّره أئمةُ السلفِ في جملَةٍ واحدَةٍ فقال: «الصِّفَةُ إذا قَامَت بمَحَلٍّ عَادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ لا على غيرِهِ».

ثمَّ وضَّح هذه القاعدة فقال: «فَإِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ عِلم، أَو حَيَاة، أَو قُدرَة، أَو كَلام، أَو غَير ذَلِكَ؛ كَانَ ذَلِكَ المَحَلُّ هُوَ المَوصُوفَ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ مُتَكَلِّمٌ، كَمَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ إِذَا قَامَت بِهِ الحَرَكَةُ، أَو أَنَّهُ أَسوَدُ وَأَبيَضُ إِذَا قَامَ بِهِ السَّوَادُ وَالبَيَاضُ، وَنَحوُ ذَلِكَ وأما قيامه لا في محلٍّ فَمُمتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ».

كما بيَّنَ أنَّ هذا القاعِدَةَ تَدُلُّ على صِحَّةِ مذهَبِ السَّلَفِ فقط، وَتَدُلُّ على فسَادِ مَذهَبِ الأشاعرَةِ ـ متقدمين ومتأخرين ـ في الصِّفَاتِ الفعليَّةِ، كما تَدُلُّ على فسَادِ مَذهَبِ الجهميَّةِ والمعتزلَةِ، وَبَيَّن أيضًا أنَّ مضمُونَ مَذهَبِ السَّلَفِ في تقريرِ هذه القاعِدَةِ هُوَ مِنَ المعلُومِ بالفطرَةِ الضَّرُورِيَّة التي اتَّفَقَ عليها بنُو آدَمَ.

وبهذا يَكُونُ شيخُ الإسلام مُوَافقًا لأئمَّةِ السَّلَفِ، مُوَضِّحًا لمذهبهم، مُلَخِّصًا كلامَهُم في جملةٍ محكمَةٍ شديدَةِ الإحكامِ.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ»

لقد دَلَّت على هذه القاعدةِ العظيمَةِ مِن قواعِدِ الرَّدِّ والمناظرَةِ في بَابِ الأسماءِ والصفاتِ أدِلَّةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة.

۞ **ومن تلك الأدلةِ ما يلي:**

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القَصص: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [النّازعَات: ١٥ ـ ١٧].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه كلَّمَ مُوسى، وأنه ناداهُ مِن شاطِئِ الوَادِي الأيمَنِ في البُقعَةِ المبارَكَةِ مِنَ الشجرَةِ، فَأَضَافَ الكلامَ إلى نفسِهِ ﷻ، فدلَّ على أنَّه هو المتكَلِّمُ به، إذ لَو كانَت الشجرَةُ هي المتصِفَة بذلك الكَلام، لكانت هي القائلة لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]؛ فدلَّ على أنَّ الصِّفَةَ إذا قَامَت بمحلٍّ عادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ دُونَ غيره.

قال **الإمام الكرجي**: «أيجوزُ أن يَكُونَ الكلامُ الذي أَوجَدَهُ بزعمِهِم

مِن غيرِ أَن يَتَكَلَّمَ به يقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤] فَهَلَّا قال ـ ويحهم ـ إنهُ هُوَ اللهُ ربُّ العالمين!»[١].

وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أضافَ الكلامَ إلى نفسِهِ، ولم يَقُل إنَّه أَوجَدَهُ في غيرِهِ.

قال **الإمام الكرجي**: «زَعمُوا أنَّ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٦٤] أَوجَدَهُ كَلامًا خَلقهُ له لا كَلامًا تكَلَّم به؛ إذ لو كان كذلك لكان: وَأَكلَمَ الله مُوسَى تكلِيمًا، كما قال: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] أي: جَعَلَ له قَبرًا»[٢].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [فصلت: ٢١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه هو الذي أَنطَقَ هذه الأجسَامَ، فلو كانَ ما يخلُقُهُ في غيره مِنَ النُّطقِ والكَلامِ كَلامًا له، لكان ذلك كلامَ اللهِ[٣]، وكان لا فَرقَ بَينَ ما يَنطِقُ به اللهُ ﷻ وبينَ ما يَنطِقُ به غيرُهُ من المخلوقَاتِ، فدلَّ على أنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ عادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ.

فعُلِمَ بما تقدَّم أنَّ النُّصُوصَ الشرعيةَ قد دلَّت على أنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ عادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ.



(١) «نكت القرآن» (١/ ٢٨١).
(٢) «نكت القرآن» (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٣) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٣٢٥).

الفصل الرابع عشر:

قاعدة:

«اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلِّقِهَا»

إنَّ من القواعِدِ التي ضَلَّ فيها الجهميةُ والمعتزلةُ ومن وَافقهم هذه القاعدة؛ لِظَنِّهم أنَّ اسمَ الصفةِ لا يُطلَقُ إلا على المفعُولِ، وهذا مخالِفٌ لما قرَّره أهلُ السنة والجماعة مِن كونِ اسمِ الصفَةِ يَقَعُ تارةً على الصِّفَةِ - التي هي المصدَر -، ويَقَعُ تارةً على مُتَعَلِّقِها - الذي هو المفعُول -، وممن قرَّر ذلك تَقرِيرًا وَاضِحًا شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويتجلَّى ذلك من خَلال عَرضِ أقوالِهِ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأمرُ في القُرآنِ يُرَادُ به المصدَرُ تارَةً، ويُرادُ به المفعُولُ تَارة أُخرَى وهو المأمُورُ به، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النّحل: ١]، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وهذا في لفظِ غَيرِ الأمرِ، كلَفظِ الخلقِ، والقدرَةِ، والرحمَةِ، والكلمَةِ، وغير ذلك»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَبيَّنتُ فِي بَعضِ رَسَائِلِي: أَنَّ الأَمرَ وَغَيرَهُ مِن الصِّفَاتِ يُطلَقُ عَلَى الصِّفَةِ تَارَةً وَعَلَى مُتَعَلِّقِهَا أُخرَى؛ فَالرَّحمَةُ صِفَةٌ للهِ، وَيُسَمَّى مَا

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٢٧).

خَلَقَ رَحمَةً، وَالقُدرَةُ مِن صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَيُسَمَّى المَقدُورُ قُدرَةً، وَيُسَمَّى تَعَلُّقُهَا بِالمَقدُورِ قُدرَةً، وَالخَلقُ مِن صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَيُسَمَّى خَلقًا، وَالعِلمُ مِن صِفَاتِ اللهِ وَيُسَمَّى المَعلُومُ أَو المُتَعَلِّقُ عِلمًا؛ فَتَارَةً يُرَادُ الصِّفَةُ، وَتَارَةً يُرَادُ مُتَعَلقُهَا، وَتَارَةً يُرَادُ نَفسُ التَّعَلُّقِ.

وَالأَمرُ مَصدَرٌ، فَالمَأمُورُ بِهِ يُسَمَّى أَمرًا، وَمِن هَذَا البَابِ سُمِّيَ عِيسَى ﷺ كَلِمَةً؛ لِأَنَّهُ مَفعُولٌ بِالكَلِمَةِ وَكَائِنٌ بِالكَلِمَةِ، وَهَذَا هُوَ الجَوَابُ عَن سُؤَالِ الجَهمِيَّة لَمَّا قَالُوا: عِيسَى كَلِمَةُ اللَّهِ فَهُوَ مَخلُوقٌ، وَالقُرآنُ إِذَا كَانَ كَلامَ اللَّهِ لَم يَكُن إلا مَخلُوقًا؛ فَإِنَّ عِيسَى لَيسَ هُوَ نَفسَ كَلِمَةِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ خُلِقَ بِالكَلِمَةِ عَلَى خِلَافِ سُنَّةِ المَخلُوقِينَ، فَخُرِقَت فِيهِ العَادَةُ، وَقِيلَ لَهُ: كُن فَكَانَ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَد يُطلَقُ لَفظُ المَصدَرِ عَلَى المَفعُولِ، كَمَا يُقَالُ: دِرهَمٌ ضَربُ الأَمِيرِ».

وَمِنهُ قَولُهُ: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١] وَالمُرَادُ هُنَاكَ: هَذَا مَخلُوقُ اللهِ(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَانَ أَحمَد وَغَيرُهُ مِن السَّلَفِ يُنكِرُونَ عَلَى مَن يَقُولُ: لَفظِي بِالقُرآنِ مَخلُوقٌ أَو غَيرُ مَخلُوقٍ، يَقُولُونَ: مَن قَالَ هُوَ مَخلُوقٌ فَهُوَ جهمي، وَمَن قَالَ غَيرُ مَخلُوقٍ فَهُوَ مُبتَدِعٌ؛ فَإِنَّ اللَّفظَ يُرَادُ بِهِ: مَصدَرُ لَفَظَ يَلفِظُ لَفظًا، وَيُرَادُ بِاللَّفظِ: المَلفُوظُ بِهِ، وَهُوَ نَفسُ الحُرُوفِ المَنطُوقَةِ»(٣).

وبعدَ سَردِ ما تقدَّم من نُصُوصِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَظهَرُ تقريرُه

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٦٥).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٦٧)، وانظر: (٦/ ١٩٥)، (١٢/ ٧٤ ـ ١٧٠ ـ ١٩٨ ـ ٥٤٠ ـ ٥٤١)، و«الجواب الصحيح» (١/ ٣٦٠).

لهذه القاعدة، وقد دلَّت هذه القاعدة: على أنَّ اسمَ الصِّفَةِ يُطلَقُ على المصدَرِ تارَةً، ويُطلَقُ على المفعُولِ تارَةً أخرَى.

فالأمرُ مثلًا: يُطلَقُ ويُرَادُ به صِفَةُ اللهِ، ويُطلَقُ ويُرادُ به المأمُورُ المخلوقُ، فَيُسَمَّى الأمرُ الذي هو صِفَةُ اللهِ أمرًا، ويُسَمَّى المأمُورُ المخلُوقُ أمرًا، وكذلك الخلقُ، والقدرةُ، والرحمةُ، والكلمَةُ، وغيرُ ذلكَ.

وَمِنَ المسائِلِ التي تَندَرِجُ تحت هذه القاعدة: مَسأَلَةُ اللفظِ، فإنَّ اللفظَ يُطلَقُ ويُرادُ به: مصدَرُ لَفَظَ يَلفَظُ لَفظًا، ويُرادُ باللفظِ أيضًا: الملفُوظ به، وهو نَفسُ الحرُوفِ المنطُوقَةِ.

فَيُنفَى اسمُ الخلقِ عَنِ الملفُوظِ وهو القُرآنُ الذي سمِعَهُ جِبريلُ عليه السلام منَ اللهِ تعالى، وسمعَهُ محمدٌ ﷺ من جبريلَ عليه السلام، وإنما المخلُوقُ هو: تَلَفُّظُ العبدِ وصَوتُهُ وحَرَكَتُهُ[1].

وكذلك مِنَ المسائلِ: مَسأَلَةُ القرآنِ، فإنَّ القُرآنَ في الأصلِ من قَرَأَ قُرآنًا، وهو: الفِعلُ والحرَكَةُ، ثُمَّ سُمِّيَ الكلامُ المقرُوءُ قرآنًا، قال تعالى في الأول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٧ ـ ١٨]، وقال في الثاني: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾ [الإسراء: ٩].

فالتِّلاوَةُ والقِرَاءَةُ في الأصل مَصدَرُ تَلا تِلاوَةً، وَقَرَأَ قِرَاءَةً، لكن يُسَمَّى به الكلامُ كما يُسَمَّى بالقُرآنِ، وحينئذٍ فَتَكُونُ القِرَاءَةُ هي المقرُوء، والتلاوَةُ هي المتلُوّ.

وقد يُرَادُ بالتِّلاوَةِ والقِرَاءَةِ المصدَرُ الذي هو الفِعلُ، فلا تَكُونُ القِرَاءَةُ والتلاوَةُ هي المقرُوء المتلُوّ، بل تكون مُستَلزِمَةً له.

---

(١) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلي (٤/ ١٣٥٣).

وقد يُرَادُ بالتِّلاوَةِ والقِراءَةِ مجموعُ الأمرَينِ، فلا تَكُونُ هي المتلُوّ؛ لأنَّ فيها الفِعلَ، ولا تكُون مُبَايِنَةً مُغَايِرَةً للمَتلُوِّ؛ لأنَّ المتلُوَّ جُزؤُهَا.

هذا إذا أُرِيدَ بالقِرَاءَةِ والمقرُوءِ شيءٌ واحِدٌ مُعيَّن، مثل قِرَاءَةِ الربِّ ومَقرُوئهِ، أو قِرَاءَة العبدِ ومَقرُوئه.

وأما إذا أُريدَ بالقِرَاءَةِ قِرَاءَةُ العبدِ، وهي: حَرَكَتُه، وبالمقروءِ صفَةُ الربِّ، فلا رَيبَ أنَّ حَركَةَ العبدِ لَيسَت هي صِفَةَ الربِّ.

ولكن هَذا تَكَلُّفٌ، بَل قِرَاءَةُ العَبدِ مَقرُوؤهُ كَمَقرُوئِهِ، وَقِرَاءَتُهُ لِلقُرآنِ إذَا عَنَى بِهَا نَفسَ القُرآنِ فَهِيَ مَقرُوؤهُ، وَإِن عَنَى بِهَا حَرَكَتَهُ فَلَيسَت مَقرُوءَهُ، وَإِن عَنَى بِهَا الأَمرَينِ فَلَا يُطلَقُ أَحَدُهُمَا.

وَلِهَذَا كَانَ مِن المُنتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ مَن يَقُولُ: القِرَاءَةُ هِيَ المَقرُوءُ، وَمِنهُم مَن يَقُولُ: القِرَاءَةُ غَيرُ المَقرُوءِ، وَمِنهُم مَن لا يُطلِقُ وَاحِدًا مِنهُمَا، وَلِكُلِّ قَولٍ وَجهٌ مِن الصَّوَابِ عِندَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ وَالإِنصَافِ، وَلَيسَ فِيهَا قَولٌ يُحِيطُ بِالصَّوَابِ، بَل كُلُّ قَولٍ فِيهِ صَوَابٌ مِن وَجهٍ، وَقَد يَكُونُ خَطَأً مِن وَجهٍ آخَرَ.

وأما موقف الإمام أحمد والبخاري من هذه المسألة: فالبخاري إنَّمَا يُثبِتُ خَلقَ أَفعَالِ العِبَادِ حَرَكَاتِهِم وَأَصوَاتِهِم، وَهَذِهِ القِرَاءَةُ هِيَ فِعلُ العَبدِ يُؤمَرُ بِهِ وَيُنهَى عَنهُ، وَأَمَّا الكَلامُ نَفسُهُ فَهُوَ كَلامُ اللَّهِ، وَلَم يَقُل البُخَارِيُّ إنَّ لَفظَ العَبدِ مَخلُوقٌ وَلا غير مَخلُوقٍ، كَمَا نَهَى أَحمَد عَن هَذَا وَهَذَا.

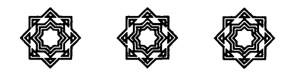
وَالَّذِي قَالَ البُخَارِيُّ إنَّهُ مَخلُوقٌ مِن أَفعَالِ العِبَادِ وَصِفَاتِهِم، لَم يَقُل أَحمَد وَلا غَيرُهُ مِن السَّلَفِ إنَّهُ غَيرُ مَخلُوقٍ، وَإِن سَكَتُوا عَنهُ؛ لِظُهُورِ أَمرِهِ، وَلِكَونِهِم كَانُوا يَقصِدُونَ الرَّدَّ عَلَى الجَهمِيَّة.

وَالَّذِي قَالَ أَحمَد إنَّهُ غَيرُ مَخلُوقٍ هُوَ كَلامُ اللَّهِ لَا صِفَة العِبَادِ، لَم يَقُل البُخَارِيُّ إنَّهُ مَخلُوقٌ.

وَلَكِنَّ أَحمَد كَانَ مَقصُودُهُ الرَّدّ عَلَى مَن يَجعَلُ كَلامَ اللَّهِ مَخلُوقًا إذَا

بُلِّغَ عَن اللهِ، وَالبُخَارِيَّ كَانَ مَقصُودُهُ الرَّدّ عَلَى مَن يَقُولُ: أَفعَالُ العِبَادِ وَأَصوَاتُهُم غَيرُ مَخلُوقَةٍ، وَكِلَا القَصدِينَ صَحِيحٌ لَا مُنَافَاةَ بَينَهُمَا(١).

وهذه القاعدةُ فيها رَدٌّ على الجهميةِ والمعتزلةِ الذين يزعمون: أنَّ اسمَ الصفَةِ لا يُرادُ به إلا المفعُول، وَنَفَوا أَن يُرادَ به الصِّفَة، فَزعَمُوا أنَّ الأمرَ لا يُرادُ به إلا المأمُورُ وهو مخلُوق، وأنَّ الرحمة لا يراد بها إلا المرحوم، وهكذا، فَليسَ للهِ صِفَةٌ، وَمَا أضافَهُ اللهُ لنفسِهِ من الصفَاتِ فَيُرَادُ به المفعُولُ المخلُوقُ.



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٩٠ ـ ٣٩٣).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا»

بعدَ أن مَرَّ بنا تقريرُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أَستَعرِضُ هنا ما وَقَفتُ عليه من أقوالِ أئمةِ السلفِ المؤيِّدةِ لما قررَّه شيخُ الإسلامِ في تقريرِ هذه القاعدةِ:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

قال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن قالَ لَفظِي بالقُرآنِ مخلُوقٌ يُرِيدُ به القرآنَ، فهو كافِرٌ»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعنى مِن قول الله ـ جَلَّ ثناؤه ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النِّساء: ١٧١]؛ فالكَلِمَةُ التي ألقَاها إلى مريمَ حِينَ قال له: كُن، فَكَانَ عيسى بِكُن، وليسَ عيسَى هُو الكُن، وَلكِن بالكُن كانَ، فَالكُن مِنَ اللهِ قولٌ، وليسَ الكُن مخلوقًا»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ أنَّ مَن قَالَ بِأَنَّ اللفظَ مخلُوقٌ، ويُرِيدُ باللفظِ:

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٣٩) عن محمد بن عبد الله البسطامي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه به.

(٢) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٥٠).

الملفُوظَ بِهِ وهو القُرآن فهو كافِرٌ، فدلَّ على أنَّ الإمامَ يُقرِّرُ أنَّ اللفظَ قد يُرَادُ به الملفُوظُ، وقد يُرادُ به المصدرُ، فقَولُهُ: يريدُ به القرآنَ، بيانٌ منه أنَّه قَد يُرِيدُ به غيرَ ذلك؛ لأنَّ دَلالَةَ اللفظِ تحتَمِلُ أن يُرادَ به المصدرُ، وكذلك تحتمل أن يُرَادَ به المفعُولُ.

كما بيَّن أنَّ الكلمَةَ التي أطلقَهَا اللهُ على عيسَى يُرَادُ بها المفعُولُ، فإنَّ عيسَى كان بكُن، وليسَ هو نفس كَلِمَةِ اللهِ، فالكَلِمَةُ تُطلَقُ على المصدرِ، وتُطلَقُ على المفعُولِ.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]:

قال **الإمام البغوي** بعد أن سَاقَ حديثَ «**تحاجَّت الجنةُ والنَّارُ، فقالت النارُ: أُوثِرتُ بالمتكبرِينَ والمتجبرِينَ، وقالت الجنة: فما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُم؟ قال الله** ـ تبارك وتعالى ـ **للجنَّةِ: أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ من أشَاءُ من عبادِي...**»(١): «سمَّى الجنَّةَ رحمةً؛ لأنَّ بها تظهَرُ رحمة اللهِ تعالى على خَلقِهِ كما قال: «أرحَمُ بِكِ مَن أَشَاءُ»، وإلا فَرَحمةُ اللهِ تعالى مِن صفَاتِهِ التي لم يَزَل بها مَوصُوفًا»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ البغويُّ أنَّ الرحمةَ تُطلَقُ عَلَى الصِّفَةِ، وَتُطلَقُ على أَثَرِ الصفَةِ، ولهذا سَمَّى اللهُ الجنَّةَ رَحمةً.

وبعد هذا العَرضِ لأقوال أئمة السلف يتضحُ جَلِيًّا تقريرُهم لهذه القاعدَةِ مِن قواعِدِ بابِ الردِّ والمناظَرَةِ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الأمرَ يُطلَقُ على الصفَةِ تارةً وعلى مُتَعَلّقِها أخرى.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة ق (ص٨٥٨ح ٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٥ح٧١٧٥).

(٢) «شرح السنة» (١٥/ ٢٥٧).

كما بين : ما بيَّنَهُ الإمامُ أحمدُ مِن أنَّ الكلمَةَ تُطلَقُ ويُرَادُ بها المفعُول، فَذَكَرَ أنَّ اللهَ سمَّى عيسَى ﷺ كلمَةً، لأنَّه مَفعُولٌ بالكَلِمَةِ، وكَائِنٌ بها، وليسَ عيسَى هو نَفس كَلِمَةِ اللهِ.

وبيّن أيضًا مَا أجملهُ أئمةُ السلفِ عند إنكَارِهِم على مَن أَطلَقَ القولَ بأنَّ اللفظَ بالقُرآنِ مخلوقٌ أو غيرُ مخلُوقٍ فقال: «وَكَانَ أَحمَد وَغَيرُهُ مِن السَّلَفِ يُنكِرُونَ عَلَى مَن يَقُولُ: لَفظِي بِالقُرآنِ مَخلُوقٌ أَو غَيرُ مَخلُوقٍ. يَقُولُونَ: مَن قَالَ هُوَ مَخلُوقٌ فَهُوَ جهمي، وَمَن قَالَ غَيرُ مَخلُوقٍ فَهُوَ مُبتَدِعٌ؛ فَإِنَّ اللَّفظَ يُرَادُ بِهِ: مَصدَرُ لَفَظَ يَلفِظُ لَفظًا، وَيُرَادُ بِاللَّفظِ: المَلفُوظُ بِهِ، وَهُوَ نَفسُ الحُرُوفِ المَنطُوقَةِ» فبيَّن العلةَ في إنكَارِ أئمةِ السلف إطلاقَ القولِ في مَسأَلَةِ اللفظِ، وهذا منه بيانٌ وشرحٌ لمذهبِ أئمةِ السلفِ، فإنَّ اسم الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا.

أفيكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بعد ذلك خارجًا عَن هَديِ أئمةِ السلف، سالكًا غيرَ طريقهم؟!

فإنَّ المتَأَمِّلَ في كلامِهِ أدنى تأمُّلٍ يَظهَرُ له جلِيًّا مُوَافقته لأئمةِ السلف، بل إنه شَرَحَ مذهَبَ السلفِ في هذه القاعدةِ، وضَرَبَ الأمثلةَ عليها، كما أنَّه صَاغَ ما عليه أئمةُ السلفِ في عبارَةٍ مختصَرَةٍ، مما يدلُّ على استقراءٍ لمذهبِ أئمةِ السلف، وعُمقٍ في فهمِهِ لنُصُوصِهِم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا»

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ بابِ الردِّ والمناظرَةِ قد دَلَّت عليها الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، **ومن هذه الأدلة:**

قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النّحل: ١].

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وجه الدلالة: أنَّ في الآية الأولى المرَادَ بلفظِ الأمرِ المصدَر الذي هو صِفَةٌ للهِ ﷻ، ولهذا عَطَفَ اللهُ الأمرَ على الخلقِ بالوَاوِ، وَالأصلُ في الوَاوِ أنَّها للمُغَايرَةِ، وأما في الآيَتين الأخريَين فيرَادُ به المفعُولُ وهو المأمُورُ به، فَأطلَقَ اللهُ ﷻ على مَصدرِ أَمَرَ: الأمرَ، كما أَطلَقَ على المأمُورِ به وهو المفعول: الأمرَ، فيكُونُ اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تارةً على المصدَرِ، ويقَعُ تارَةً أخرى على المفعُولِ.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية:** «الأَمر فِي القُرآنِ يُرَادُ بِهِ المَصدَرُ تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ المَفعُولُ تَارَةً أُخرَى، وَهُوَ المَأمُورُ بِهِ؛ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَىٰٓ

أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، وَقَولِهِ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب: ٣٨]»(١).

وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**تحاجَّت الجنةُ والنَّارُ، فقالت النارُ: أُوثِرتُ بالمتكبرِينَ والمتجبرينَ، وقالت الجنة: فما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُم؟ قال الله ـ** تبارك وتعالى **ـ للجنَّةِ: أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ من أشَاءُ من عبادِي، وقال للنار: إنما أَنتِ عَذَابي أُعَذِّبُ بكِ من أشاءُ من عبَادِي، ولكلِّ واحدةٍ منكما مِلؤُها، فأمَّا النَّار فلا تمتلئُ حتى يَضَعَ رجلَهُ فتقول: قط قط قط. فهنالك تمتلئُ ويُزوَى بعضُها إلى بعض، ولا يظلم اللهُ** عز وجل **من خلقه أحدًا، وأما الجنَّةُ فإن الله** عز وجل **يُنشِئُ لها خلقًا**»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالرحمة في الآيَتَينِ الكريمتين المصدَرُ الذي هو صِفَةٌ للهِ جل جلاله، وأمَّا في الحديثِ النبوِيِّ فيُرَادُ به المفعولُ المخلُوقُ الذي هو مِن أَثَرِ رحمةِ اللهِ، فَسمى اللهُ جل جلاله فعله الرحمةَ، وسمى المفعُول التي هي الجنة: رحمة، فيكونُ اسمُ الصفةِ يَقَعُ تارة على المصدَرِ، ويقع تارة على المفعُولِ.

قال **البغوي**: «سمَّى الجنَّةَ رحمةً؛ لأنَّ بها تظهَرُ رحمة اللهِ تعالى على خَلقِهِ كما قال: «أرحَمُ بِكِ مَن أَشَاءُ»، وإلا فَرَحمةُ الله تعالى مِن صفَاتِهِ التي لم يَزَل بها مَوصُوفًا»(٣).

فبَانَ ـ بحمد الله ـ بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَة النصوصِ من الكتابِ والسنة على أنَّ اسم الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ، ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلَّقِهَا.

❁ ❁ ❁

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٢٧).
(٢) تقدم تخريجه (ص٢٢١).
(٣) «شرح السنة» (١٥/ ٢٥٧).

الفصل الخامس عشر:

قاعدة:

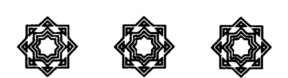
«وُجُوبُ التَّوَقُّف في الألفَاظِ الْمُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا»

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

۞ المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«وُجوبُ التَّوَقُّف في الألفَاظِ الْمُجملَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا»

إنَّ الوَاجِبَ هو التَّلَفُّظُ بالألفاظِ الشرعيَّةِ الواردَةِ في الكتاب والسنة، والقَولُ بمعنَاهَا، وأما الألفاظُ التي تَنَازَعَ فيها المتأَخِّرُون نَفيًا وَإثبَاتًا، فَإنَّ المتقَرِّر عندَ أهلِ السنة والجماعة أنَّهُ لا يُطلَقُ القَولُ فيها بِنَفيٍ ولا إثبَاتٍ، وإنما يُستَفصَلُ في المعنى ويَتُوَقَّفُ في اللفظ، وقد وضَّحَ ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية تَوضِيحًا بَيِّنًا، ويتجلَّى ذلك من خلال نقلِ أقواله:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ المُتَأَخِّرُونَ، نَفيًا وَإثبَاتًا، فَلَيسَ عَلَى أَحَدٍ بَل وَلا لَهُ أَن يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إثبَاتِ لَفظِهِ أَو نَفيِهِ، حَتَّى يَعرِفَ مُرَادَهُ، فَإِن أَرَادَ حَقًّا قُبِلَ، وَإِن أَرَادَ بَاطِلًا رُدَّ، وَإِن اشتَمَلَ كَلامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَم يُقبَل مُطلَقًا وَلَم يُرَدَّ جَمِيع مَعنَاهُ، بَل يُوقَفُ اللَّفظُ وَيُفَسَّرُ المَعنَى، كَمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الجِهَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَغَيرِ ذَلِكَ.

فَلَفظُ الجِهَةِ قَد يُرَادُ بِهِ شَيءٌ مَوجُودٌ غَيرُ اللَّهِ فَيَكُونُ مَخلُوقًا، كَمَا إذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ نَفسُ العَرشِ، أَو نَفسُ السَّمَوَاتِ، وَقَد يُرَادُ بِهِ مَا لَيسَ بِمَوجُود غَيرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا إذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ مَا فَوقَ العَالَمِ.

وَمَعلُومٌ أَنَّهُ لَيسَ فِي النَّصِّ إثبَاتُ لَفظِ الجِهَةِ وَلا نَفيُهُ، كَمَا فِيهِ إثبَاتُ العُلُوِّ، وَالاستِوَاءِ، وَالفَوقِيَّةِ، وَالعُرُوجِ إلَيهِ، وَنَحو ذَلِكَ.

وَقَد عُلِمَ أَنَّ مَا ثَمَّ موجُودٌ إلا الخَالِقَ وَالمَخلُوق، وَالخَالِقُ مُبَايِنٌ لِلمَخلُوقِ ﷻ، لَيسَ فِي مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ؛ وَلا فِي ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ.

فَيُقَالُ لِمَن نَفَى الجِهَةَ: أَتُرِيدُ بِالجِهَةِ أَنَّهَا شَيءٌ مَوجُودٌ مَخلُوقٌ؟ فَاللهُ لَيسَ دَاخلًا فِي المَخلُوقَاتِ أَم تُرِيدُ بِالجِهَةِ مَا وَرَاءَ العَالَمِ؟ فَلا رَيبَ أَنَّ اللهَ فَوقَ العَالَمِ، بَائنٌ من المَخلُوقَاتِ.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَن قَالَ: إن الله فِي جِهَةٍ: أَتُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فَوقَ العَالَمِ؟ أَو تُرِيدُ بِهِ أَنَّ اللهَ دَاخِلٌ فِي شَيءٍ مِن المَخلُوقَاتِ؟ فَإِن أَرَدت الأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِن أَرَدت الثاني فَهُوَ بَاطِلٌ»(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَن لم يُثبت مَا أَثبَتَهُ إلا بالألفَاظِ الشَّرعِيَّةِ التي أثبتها، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِغَيرِها استَفسَرَ واستَفصَلَ، فَإِن وَافقَ المعنى الذِي أَثبَتَهُ الشَّرعُ أَثبَتَهُ باللفظِ الشَّرعِيِّ، فقد اعتَصَمَ بالشَّرعِ لفظًا ومعنًى، وهذه سَبِيلُ من اعتَصَمَ بالعُروَةِ الوُثقَى»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ النَّاسَ عليهم أن يجعَلُوا كَلامَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ هو الأصل المتَّبَع والإمَامُ المقتَدَى به، سواء عَلِمُوا معناه أو لم يعلموه، فَيُؤمِنُوا بِلَفظِ النصُوصِ وإن لم يَعرِفُوا حقيقَةَ مَعنَاهَا، وأمَّا ما سِوَى كَلام اللهِ ورسُولِهِ ﷺ فَلا يجُوزُ أن يُجعَلَ أَصلًا بحالٍ، ولا يجِبُ التَّصدِيقُ بلفظٍ لَهُ حتى يَفهَمَ معناه، فَإِن كان معناه مُوَافِقًا لما جَاءَ به الرَّسُولُ ﷺ كان مقبولًا، وإن كَانَ مخالِفًا كان مَردُودًا، وإن كَانَ مجملًا مُشتَمِلًا على حَقٍّ وبَاطِلٍ لم يَجُز إثبَاتُه أيضًا ولا يجوزُ نَفيُ جميعِ مَعَانِيه، بَل يجب المنعُ مِن إطلاقِ نَفيِهِ وَإثبَاتِهِ، أو التفصِيل والاستِفسَار»(٣).

---

(١) «التدمرية» (ص٦٥ ـ ٦٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٢).

(٣) «التسعينية» (١/ ١٧٥).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِن تَمَامِ العِلمِ أَن يَبحَثَ عَن مُرَادِ رَسُولِهِ ﷺ بِهَا؛ لِيُثبِتَ مَا أَثبَتَهُ وَيَنفِيَ مَا نَفَاهُ مِن المَعَانِي، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَينَا أَن نُصَدِّقَهُ فِي كُلِّ مَا أَخبَرَ، وَنُطِيعَهُ فِي كُلِّ مَا أَوجَبَ وَأَمَرَ، ثُمَّ إِذَا عَرَفنَا تَفصِيلَ ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ مِن زِيَادَةِ العِلمِ وَالإِيمَانِ، وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وَأَمَّا الأَلفَاظُ الَّتِي لَيسَت فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى نَفيِهَا أَو إِثبَاتِهَا: فَهَذِهِ لَيسَ عَلَى أَحَدٍ أَن يُوَافِقَ مَن نَفَاهَا أَو أَثبَتَهَا حَتَّى يَستَفسِرَ عَن مُرَادِهِ، فَإِن أَرَادَ بِهَا مَعنًى يُوَافِقُ خَبَرَ الرَّسُولِ ﷺ أَقَرَّ بِهِ، وَإِن أَرَادَ بِهَا مَعنى يُخَالِفُ خَبَرَ الرَّسُولِ ﷺ أَنكَرَهُ.

ثُمَّ التَّعبِيرُ عَن تِلكَ المَعَانِي إِن كَانَ فِي أَلفَاظِهِ اشتِبَاهٌ أَو إِجمَالٌ عبرَ بِغَيرِهَا، أَو بَيَّنَ مُرَادَهُ بِهَا، بِحَيثُ يَحصُلُ تَعرِيفُ الحَقِّ بِالوَجهِ الشَّرعِيِّ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِن نِزَاعِ النَّاسِ سَبَبُهُ أَلفَاظٌ مُجمَلَةٌ مُبتَدَعَةٌ، وَمَعَانٍ مُشتَبِهَةٌ»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُوجَدُ كَثِيرًا في كَلام السلَفِ والأئمَّةِ النَّهيُ عَن إطلاقِ مَوَارِدِ النِّزَاعِ بِالنَّفيِ والإثبَاتِ، وليسَ ذَلك لِخُلُوِّ النَّقيضَينِ عَن الحقِّ ولا قُصُور أو تَقصِير في بَيَانِ الحقِّ، ولَكِن لأنَّ تلكَ العِبَارَة مِن الألفَاظِ المجمَلَةِ المتشَابهَةِ المشتَمِلَةِ على حَقٍّ وبَاطِلٍ، فَفِي إثبَاتِهَا إثبَاتُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، وفي نَفيِها نَفيُ حَقٍّ وباطِلٍ، فَيُمنَعُ مِن كِلا الإطلاقَينِ، بخِلافِ النُّصُوصِ الإلهية فإنها فُرقَانٌ فَرَّقَ اللهُ بها بَينَ الحقِّ والباطِلِ، ولهذا كان سَلَفُ الأمةِ وأئمتُهَا يجعَلُونَ كلامَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ هو الإمَام والفُرقَان الذي يجبُ اتِّبَاعُهُ، فَيُثبِتُون ما أَثبَتَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وينفُونَ ما نفاه اللهُ ورَسُولُهُ ﷺ ويجعَلُون العبَارَاتِ المحدثَةَ المجمَلَةَ المتَشَابهَةَ ممنوعًا مِن إطلاقِهَا: نَفيًا وإثباتًا، لا يُطلِقُونَ اللفظَ ولا ينفُونَهُ إلا بَعدَ الاستِفسَارِ والتفصِيلِ، فَإِذا تبيَّنَ المعنى أُثبِتَ حقُّهُ ونُفِيَ باطلُهُ، بخلافِ كَلامِ اللهِ

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١١٤).

ورسُولِهِ ﷺ، فإنَّهُ حَقٌّ يجبُ قَبُولُهُ، وإن لم يفهم مَعنَاه، وكَلامُ غيرِ المعصُومِ لا يجبُ قَبُولُهُ حَتَّى يفهم مَعنَاهُ»(١).

وَمِن خِلالِ مَا سَبَقَ إيرَادُه يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهي مُتَعَلِّقةٌ بالقَاعدةِ الثانية من قواعدِ بابِ الاستدِلالِ، وهي: «لا يُتَجاوزُ القرآنُ والحديثُ»، فَإِنَّ الأصلَ في إثبَاتِ الأسماءِ والصفاتِ أو نَفيِهَا هو: الكتابُ والسنَّةُ، فمَا وَرَدَ من الألفَاظِ في الكتابِ والسنَّةِ في باب الأسماء والصفات وجَبَ إثبَاتُهُ بلَفظِهِ ومَعنَاه، ومَا وَرَدَ نَفيُهُ فيهما وَجَبَ نَفيُهُ.

وَأَمَّا الألفاظُ التي لم يَرِد نَفيُهَا ولا إثبَاتُهَا في الكتابِ والسُّنَّةِ فهي التي تدُورُ عَليهَا هذه القاعدة.

وَمعنى الألفَاظِ المجمَلَةِ: الألفَاظُ التي لم يَرِد بها الكتابُ والسُّنَّةُ، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى نَفيِهَا وَإثبَاتها، وَتحتَمِلُ حَقًّا وباطلًا.

فاللفظُ المجمَلُ له معنيان: مَعنى صَحِيح ومعنى بَاطِل، ولهذا كانَ أَصلُ ضَلالِ بني آدم في الألفَاظِ المجمَلةِ والمعَاني المشتَبِهَة.

وللناسِ في إطلاقِ هذه الألفاظ ثلاثةُ أقوالٍ:

طَائِفَةٌ تَنفِيها بإطلاقٍ، يعني: يقولون: نَحنُ لا نَستَخدِمُ هذه العبارَات، بَل نَنفِيها نهَائِيًّا، أَو نَنفِي ما دلَّت عليه هذه العبارات بإطلاقٍ؛ لأنها تحمِلُ مَعنى غيرَ لائِقٍ باللهِ ﷻ، فلماذا نُثبِتُها؟

وطائفَةٌ تُثبِتُها، فيقولون: نَحنُ نُثبِتُ هذه العِبَارَات، أَو نُثبِتُ نَفيَها سَوَاءً كانت سلبًا أو إيجابًا؛ لأنَّ المرَادَ بها معنًى حسن يُقصَدُ به تَنزِيهُ الله ﷻ، فَلِمَاذا ننفيها؟

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٧٦ ـ ٧٧)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ١٨)، وانظر «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٦٩) (٧/ ٦٦٣)،(٨/ ٣٠٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ١٣٧ ـ ٧٥١)، و«مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٩٩).

فَهُما قولان مُتَقَابِلان مُتَنَاقِضَان[١].

وَأمَّا مَوقِفُ أهلِ السنة والجماعة من الألفَاظِ المجمَلةِ فهو: التفصيلُ والاستِفسَارُ، فهم يقولون: ليسَ عَلَى أحَدٍ أَن يُوَافِقَ مَن نَفَاها أَو أَثبَتَهَا حَتَّى يَستَفسِرَ عَن مُرَادِهِ، فَإِن أَرَادَ بها معنى حقًّا قُبِلَ منه، وَإِن أَرَادَ بها معنى باطلًا رُدَّ عَلَيهِ.

ثم التَّعبيرُ عن تِلكَ المعَاني الصَّحِيحَة يَكُونُ بالألفاظِ الشَّرعِيَّةِ؛ لأنَّ في إثبَاتِ الألفاظِ المجملَةِ إثباتَ حَقٍّ وبَاطِلٍ، وفي نَفيِهَا نَفيَ حَقٍّ وبَاطِلٍ، ولهذا كَانَ النُّفَاةُ يَنفُون بها حَقًّا وباطِلًا، ويَذكُرُونَ عَن مُثبِتِها مَا لا يقُولُونَ به.

كما أنَّ بعضَ المُثبِتِينَ للألفاظِ المجمَلَةِ يُدخِلُ لها معنى باطلًا، فَلِذَا كانَ مَوقِفُ أهلِ السنة والجماعة أنه يُمنَعُ مِن كِلا الإطلاقَين.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتعبيرُ عَنِ الحقِّ بالألفَاظِ الشرعيَّةِ النبويَّةِ الإلهيةِ هو سَبِيلُ أهلِ السنة والجماعةِ، والمعطِّلَةُ يُعرِضُونَ عمَّا قالَهُ الشَّارِعُ من الأسماء والصفات ولا يَتَدَبَّرون معانِيَهَا، ويجعَلُونَ ما ابتَدَعُوهُ من المعاني والألفاظ هو المحكَم الذي يجِبُ اعتِقَادُهُ واعتمَادُهُ، وَأمَّا أهلُ الحق والسنةِ والإيمانِ فيَجعلُونَ ما قَالَهُ اللهُ ورَسُولُهُ ﷺ هو الحقّ الذي يجب اعتقَادُهُ واعتمَادُهُ، والذي قالَهُ هَؤُلاء إمَّا أَن يُعرِضُوا عنه إعرَاضًا جُمليًّا، أو يُبَيِّنُوا حَالَهُ تَفصِيلًا، ويُحكَمُ عليه بالكتابِ والسنةِ، لا يُحكَمُ به على الكتابِ والسنةِ»[٢].

ثم إنَّ المُستَفصِلَ في الألفاظِ المجمَلَةِ لابُدَّ له من أمرين:

أحدها: مَعرِفَةُ معاني الكتابِ والسنةِ.

الثاني: مَعرِفَةُ مَعاني الألفاظ التي يَنطِقُ بها المتَكَلِّمُونَ؛ حَتَّى يُمَيِّزَ بين

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢١٨).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٠٧ ـ ١٠٨).

المعنى الحَقِّ والمعنى الباطلِ[١]، فَإِذا عُرفَت المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، عُبِّرَ عنها بالألفَاظ الشرعيَّةِ.

مثالٌ يُوَضِّحُ القاعدة: لفظُ «الجهة» مَعلُومٌ أنَّه ليس في القرآن والحديثِ إثباتُ لفظِ «الجهة» ولا نَفيُهُ.

فَيُقال لمن نفَى الجهَةَ: أَتُرِيدُ بالجهَةِ: الجهَةَ الوُجودِيَّة، وهي: ما كان مَوجُودًا مخلُوقًا، فَلا شَكَّ أنَّ هذا باطلٌ؛ لأنَّ اللهَ ليسَ دَاخلًا في المخلوقات، أم تُرِيدُ بالجهةِ: الجهَةَ العَدَمِيَّةَ وهي: مَا وَرَاءَ العَالَم، فلا ريبَ أنَّ هذا حقٌّ؛ لأنَّ اللهَ فوق العالَم، مُبَاين للمخلوقات.

وكذلك يُقالُ لمن أَثبَت الجهةَ: أتريدُ بذلك أنَّ اللهَ فوقَ العالَم، أو تُريد به أنَّ اللهَ دَاخِلٌ في شيءٍ من المخلوقات. فإن أَردتَ الأول فهو حَقٌّ، وإن أردتَ الثاني فهو بَاطِلٌ[٢].

وسَبَبُ حُصُولِ الإجمالِ في هذه الألفاظ: أنَّ المعَطِّلَةَ يَأتُونَ للألفاظِ المستَعمَلَةِ في الكتابِ والسنةِ وكلامِ الناسِ، فَيَقصِدُون بها مَعَانيَ غيرَ المعَاني المستَعمَلَةِ في الكتابِ والسنةِ وكلام الناسِ، فَيَحصُلُ الاشتِبَاهُ والإجمَالُ، فإنَّ هؤلاءِ عَبَّرُوا عن المعاني التي أَثبَتَها القرآنُ، بِعِبَارَاتٍ أخرى لَيسَت في القُرآنِ، وَرُبَّمَا جَاءَت في القُرآنِ بمعنى آخر، فلَيسَت تلك العبارات مِمَّا أَثبَتَهُ القرآنُ، بَل قَد يَكُونُ معناها المعروف في لُغَةِ العربِ التي نزَلَ بها القرآن مُنتَفِيًا باطلًا، نَفَاهُ الشرعُ والعقلُ.

وَهُمُ اصطَلَحُوا بتلك العبارات على معَانٍ غير معانِيها في لغة العرب، فَتَبقَى إذا أَطلَقُوا نَفيَهَا لم تَدُل في لغةِ العربِ على باطِلٍ، ولكن تَدُلُّ في اصطلاحِهِم الخاصِّ على بَاطِلٍ، فَمَن خَاطَبَهُم بلغةِ العرَبِ قالوا: إنه لم

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٧٥).

(٢) انظر: «التدمرية» (ص٦٥ ـ ٦٦).

يَفهَم مُرَادَنا، ومَن خاطَبَهُم باصطلاحِهِم أَخَذُوا يُظهِرُونَ عنه أنه قَالَ مَا يخالِفُ القرآنَ[(١)].

وخالف هذه القاعدةَ المعطِّلَةُ من الجهمية والمعتزلة وغيرهم الذين يزعمون: أنَّ إثبَاتَ الصفات يَلزَمُ مِنهُ أَن يَكُونَ اللهُ جِسمًا، أو يَكُونَ مُتَحَيِّزًا، أو يَكُونَ في جهةٍ، إلى غير ذلك من الألفاظِ المجمَلَةِ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلًا.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «وَأَحمَد وَأَمثَالُهُ مِن السَّلَفِ كَانُوا يَعلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ الأَلفَاظَ الَّتِي ابتَدَعَهَا المُتَكَلِّمُونَ كَلَفظِ الجِسمِ وَغَيرِهِ يَنفِيهَا قَومٌ لِيَتَوَصَّلُوا بِنَفيِهَا إِلَى نَفيِ مَا أَثبَتَهُ اللَّهُ ﷻ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَيُثبِتُهَا قَومٌ لِيَتَوَصَّلُوا بِإِثبَاتِهَا إِلَى إِثبَاتِ مَا نَفَاهُ اللَّهُ ﷻ وَرَسُولُهُ ﷺ.

فَالأُولَى: طَرِيقَةُ الجَهمِيَّة: مِن المُعتَزِلَةِ وَغَيرِهِم يَنفُونَ الجِسمَ حَتَّى يَتَوَهَّمَ المُسلِمُونَ أَنَّ قَصدَهُم التَّنزِيهُ، وَمَقصُودُهُم بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لا يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَأَنَّهُ لَم يَتَكَلَّم بِالقُرآنِ وَلا غَيرِهِ، بَل خَلَقَ كَلامًا فِي غَيرِهِ، وَأَنَّهُ لَيسَ لَهُ عِلمٌ يَقُومُ بِهِ، وَلا قُدرَةٌ، وَلا حَيَاةٌ، وَلا غَيرُ ذَلِكَ مِن الصِّفَاتِ...

وَالثَّانِيَةُ: طَرِيقَةُ هِشَام وَأَتبَاعِهِ: يُحكَى عَنهُم: أَنَّهُم أَثبَتُوا مَا قَد نَزَّهَ اللَّهُ نَفسَهُ عَنهُ مِن اتِّصَافِهِ بِالنَّقَائِصِ، وَمُمَاثَلَتِهِ لِلمَخلُوقَاتِ»[(٢)].

وَمِمَّن استَعمَلَ الألفاظَ المجمَلَةَ في نَفيِ الصفاتِ: أبو المعالي الجُوَيني، وأبو حَامِد الغَزَاليُّ، والآمِدِيُّ، والتَفتَازَانيُّ ـ وهم من أئمةِ الأشاعِرَةِ ـ.

قال **أبو المعالي الجويني**: «فَإِن قيل: هَلَّا أجرَيتُمُ الآية ـ يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ـ عَلَى ظَاهِرِهَا مِن غَيرِ

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

تَعَرُّضٍ للتأويلِ، مَصِيرًا إلى أنها من المتشَابهَاتِ التي لا يَعلَمُ تَأوِيلَها إلا اللهُ .

قُلنَا: إن رَامَ السائِلُ إجرَاءَ الاستوَاء على مَا يُنبِئُ عنه في ظَاهِرِ اللسانِ، وهو: الاستِقرَارُ، فهو التِزَامٌ للتجسِيمِ، وإن تَشَكَّكَ في ذلك كان في حكم المُصَمِّمِ على اعتِقَادِ التجسِيمِ»(١).

وقال **أبو حامد الغزالي**: «نَدَّعِي أنَّ صانِعَ العالمِ لَيسَ بجسمٍ؛ لأنَّ كُلَّ جسم فهو مُؤَلَّفٌ مِن جَوهَرَينِ مُتَحَيِّزَين، وإذا استَحَالَ أَن يَكونَ جَوهَرًا استَحَالَ أَن يكُونَ جِسمًا»(٢).

وقال **الآمدي**: «واعلَم أنَّ هذه الظواهِرَ ـ يعني: آيات وأحاديث الصفات ـ وَإن وَقَعَ الاغتِرَارُ بها بحيثُ يُقَالُ بمدلُولاتها ظَاهِرًا من جهةِ الوَضعِ اللغَوِيِّ والعرفِ الاصطلاحِيِّ، فذلك لا محالَةَ انخِرَاطٌ في سِلكِ نِظامِ التَّجسِيمِ، ودُخولٌ في طرفِ دَائِرَةِ التَّشبِيهِ»(٣).

وقال **التفتازاني**: «وفي كَلامِ المحققِينَ من عُلَمَاءِ البَيَانِ أنَّ قولَنا: الاستِوَاءُ مجازٌ عن الاستيلاءِ، واليدُ واليمينُ عن القُدرَةِ، والعينُ عن البصرِ، ونحو ذلك، إنما هو: لِنَفيِ وَهمِ التَّشبِيهِ والتَّجسِيمِ»(٤).

وقَبلَ طَيِّ هذه الصفحة، فَإِنَّهُ يَنبَغِي الإشارَةُ إلى مَسأَلَتَينِ مُهِمَّتين تَتَعَلَّقَانِ بهذه القاعدةِ:

۞ الأولى: أَنَّهُ لا يجوزُ تَعلِيقُ المدحِ والذَّمِّ على الألفاظِ المجمَلَةِ؛ **وذلك أنَّ الألفاظَ كما تقدَّم نوعان:**

---

(١) «الإرشاد» للجويني (ص٤١ ـ ٤٢).
(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٣٩).
(٣) «غاية المرام في علم الكلام» (ص ١٢٧ ـ ١٢٨).
(٤) «شرح المقاصد» (٢/ ١١٠).

النوعُ الأول: مَذكُورٌ في كتابِ الله وسنةِ رَسُولِهِ ﷺ وكلامِ أئمة السلف الصالح، فهذا يجبُ اعتِبَارُ معناه وتَعلِيقُ الحكم به، فإن كَانَ المذكورُ به مدحًا استَحَقَّ صاحِبُهُ المدحَ، وإن كان ذَمًّا استَحَقَّ صاحِبُهُ الذَّمَّ، وإن أَثبتَ شيئًا وَجَبَ إثبَاتُهُ، وإن نفى شيئًا وَجَبَ نفيُهُ؛ لأنَّ كلام الله حقٌّ، وكلامَ رَسُوله ﷺ حقٌّ، وكلامَ أهلِ الإجماع حَقٌّ.

النوعُ الثاني: الألفاظُ التي ليسَ لها أَصلٌ في الشرعِ، فتلك لا يجوز تَعلِيقُ المدحِ والذَّمِّ، والإثباتِ والنفيِ على معناها إلا أَن يُبَيِّنَ أنه يُوَافِقُ الشرعَ، والألفاظُ التي تُعَارَضُ بها النصوصُ هي من هذا الضربِ، كلفظ: الجسم، والحيِّز، والجهة، فمن كانت مُعَارَضَتُهُ بمثلِ هذه الألفاظِ لم يجُز لَه أن يُكفِّرَ مُخَالِفَهُ، إن لم يَكن قَولهُ مما يُبَيِّن الشرع أنه كفرٌ؛ لأنَّ الكفرَ حُكمٌ شرعِيٌّ مُتَلَقّى عن صاحبِ الشريعةِ[1].

قال **شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللهُ: «وكُلُّ قَولٍ لم يَرِد لفظُهُ ولا معناه في الكتابِ والسنةِ وكلامِ سلفِ الأمةِ فإنه لا يَدخُلُ في الأدلةِ السمعيَّةِ، ولا تَعَلُّقَ للسنةِ والبدعَةِ بموافَقَتِهِ ومخالفَتِهِ، فضلًا عن أَن يُعَلَّقَ بذلك كُفرٌ وإيمانٌ، وإنما السُّنَّةُ مُوافقَةُ الأدلةِ الشرعيةِ، والبدعَةُ مخالفَتُهَا.

وقد يُقال عما لم يُعلَم أنَّهُ مُوَافِقٌ لها أو مخالِفٌ: إنه بدعة؛ إذ الأصلُ أنَّه ما لم يُعلَم أَنَّه من الشَّرعِ فلا يُتَّخَذُ شِريعَةً ودينًا، فمَن عَمِلَ عملًا لم يَعلَم أنه مَشرُوعٌ فقد تَذَرَّعَ إلى البدعة، وإن كان ذلك العَمَلُ تَبَيَّنَ له فيما بعد أَنَّه مشرُوعٌ، وكذلك مَن قال في الدِّينِ قولًا بلا دليل شَرعِيٍّ فإنه تَذَرَّع إلى البدعة، وإن تبيَّنَ له فيما بعد مُوَافَقَتُهُ للسنة»[2].

۞ الثانية: أَنَّ سببَ نَشأَةِ هذه الألفاظ المجملة هو: تَعطِيلُ الصفَاتِ

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٤٤).

ونَفيُهَا، حيث إنهم أَطلَقُوا على صفاتِ الكَمَالِ للهِ ـ جل وعلا ـ تجسِيمًا وتمثيلًا، وَأَطلَقُوا على الصفاتِ أَعرَاضًا، وعلى الأفعَالِ حَوَادِثَ، فمثلًا اصطَلَحُوا على تَسمِيَةِ سمعِهِ وبصرِهِ وعلمِهِ أعرَاضًا، وعلى تسمِيَةِ وجهِهِ ويديهِ أبعاضًا، وعلى تسميَةِ استوائِهِ على عرشه تحَيُّزًا، فوضعوا لهذه المعاني الصحيحَةِ تلك الألفاظ المستَكرَهَة حتى يَتِمَّ لهم تَعطِيلُها ونَفيُهَا[١].



(١) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» للموصلي (١/ ١٧٠).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«وُجُوبُ التَّوَقُّف في الألفَاظِ الْمُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا»

بعدَ توضيحِ هذه القاعدةِ، وبيانِ تقريرِ شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلبِ أقوالَ أئمةِ السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهَرَ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

قال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللهُ: «ثُمَّ إنَّ الجهمِيَّ ادَّعى أمرًا آخر وهو مِنَ المُحَالِ، فقال: أخبِرُونا عن القرآنِ، أَهُوَ اللهُ، أو غيرُ اللهِ؟ فادَّعى في القرآنِ أمرًا يُوهِمُ الناسَ.

فإذا سُئِلَ الجاهِلُ عن القرآن هو اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ فلابُدَّ له من أن يَقُولَ بِأَحَدِ القَولَينِ .

فإن قال: هو اللهُ. قال له الجهمِيُّ: كَفَرتَ. وإن قال هو غَيرُ اللهِ. قال: صدقتَ، فَلِم لا يَكُونُ غيرُ اللهِ مخلوقًا؟ فَيَقَعُ في نفسِ الجاهِلِ مِن ذلك ما يَمِيلُ به إلى قولِ الجهمِيِّ، وهذه المسأَلَةُ من الجهمِيِّ هي من المغالِيط.

فالجوابُ للجهميِّ إذا سَأَلَ فقال: أَخبِرُونا عن القرآنِ، هُوَ اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ قيل له: إنَّ الله ـ جل ثناؤه ـ لم يَقُل في القرآن إنَّ القرآنَ أَنَا، ولم يَقُل إنَّ القرآنَ غيرِي، وقال: هو كَلامِي فَسَمَّيناهُ بِاسم سمَّاهُ اللهُ به، فقلنا: هُوَ كلامُ اللهِ، فمن سمَّى القرآنَ بما سمَّاه اللهُ به كانَ من المهتدين، ومن سمَّاهُ باسمٍ غيرِه كان من الضالِّينَ؟!»[1].

وقال رحمه الله: «فلَمَّا خنَقَتهُ الحجَجُ قال: إنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوسَى إلا أنَّ كَلامَهُ غيرُهُ.

فقلنا: وغيرُهُ مخلُوقٌ؟ قال: نعم. فَقُلنَا: هَذَا مِثل قَولِكُمُ الأول إلا أَنَّكم تَدفَعُونَ عَن أنفسِكُمُ الشِّنعَةَ بما تُظهِرُونَ»[2].

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٢١ ـ ٢٢٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٥٩ ـ ١٦٠): «وَقَد تَكَلَّمَ الإِمَامُ أَحمَد فِي رَدِّهِ عَلَى الجَهمِيَّة فِي جَوَابِ هَذَا، وَبَيَّنَ أَنَّ لَفظَ «الغَيرِ» لَم يَنطِق بِهِ الشَّرعُ لا نَفيًا وَلا إِثبَاتًا، وَحِينَئِذٍ فَلا يَلزَمُ أَن يَكُونَ دَاخِلاً لَفظُ «الغَيرِ» فِي كَلامِ الشَّارِعِ وَلاَ غَيرَ دَاخِلٍ، فَلاَ يَقُومُ دَلِيلٌ شَرعِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مَخلُوقٌ.

وَأَيضًا فَهُوَ لَفظٌ مُجمَلٌ: يُرَادُ بِالغَيرِ ما هُوَ مُنفَصِلٌ عَن الشَّيءِ، وَيُرَادُ بِالغَيرِ مَا لَيسَ هُوَ الشَّيء، فَلِهَذَا لا يُطلَقُ القَولُ بِأَنَّ كَلامَ اللهِ وَعِلمَ اللهِ وَنَحوَ ذَلِكَ هُوَ هُوَ؛ لأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ.

وَلا يُطلَقُ أَنَّهُ غَيرُهُ؛ لِئَلاَّ يُفهَمَ أَنَّهُ بَائِنٌ عَنهُ مُنفَصِلٌ عَنهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الإِمَامُ أَحمَد عَلَيهِ الحُذَّاقُ مِن أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، فَهَؤُلاءِ لا يُطلِقُونَ أَنَّهُ هُوَ ولا يُطلِقُونَ أَنَّهُ غَيرُهُ، وَلا يَقُولُونَ لَيسَ هُوَ هُوَ وَلاَ غَيرُهُ.

فَإِنَّ هَذَا أَيضًا إِثبَاتُ قِسمٍ ثَالِثٍ وَهُوَ خَطَأٌ، فَفَرقٌ بَينَ تَركِ إطلاقِ اللَّفظَينِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِن الإِجمَالِ، وَبَينَ نَفيِ مُسَمَّى اللَّفظَينِ مُطلَقًا وَإِثبَاتِ مَعنًى ثَالِثٍ خَارِجٍ عَن مُسَمَّى اللَّفظَينِ».

(٢) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٦٩).

قال شيخ الإسلام في «التسعينية» (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦): «فأحمدُ لم يُنكِر عليه إطلاق الغيرِ على القرآنِ حتى استَفسَرَهُ مَا أرادَ به، إذ لفظُ الغيرِ مجمَلٌ: ويُرَادُ به الذي يُفَارِقُ الآخَر، وهو قولهم: إنَّهُ مخلوقٌ، ويُرادُ به ما لا يَكُونُ هو إيَّاه، وهذا يُبَيّن أنَّ إطلاقَ القولِ على الصِّفَةِ بأنها هي الموصوفُ أو غيرُهُ كَلامٌ مجمَلٌ، يُقبَلُ بوجهٍ ويُرَدُّ بوجهٍ، فمتى أُرِيدَ بالغيرِ المبَايَنَة للربِّ كان المعنى فاسدًا، وإنما ذكر هذا؛ لأنَّ أهلَ البدع كما وَصَفَهُم به يَتَمَسَّكُون بالمتشَابِهِ من الكلام، ولفظُ الغيرِ من المتَشَابِهِ، فإذا قال: هُوَ غيرُهُ. فقيل له: نعم، لأنَّه ليسَ هُوَ إيَّاه. قال: وما كَانَ غير اللهِ فهو مخلُوقٌ، وغير في هذا الموضعِ الثاني إنما يَصِحُ =

لمَّا سُئِلَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ عنِ القُرآنِ أَهُوَ اللهُ، أو غيرُ اللهِ؟ تَوَقَّفَ في هذا اللفظِ ولم يُجِب بِأَيِّ الاحتِمَالينِ؛ لأنه يحتَمِلُ حقًّا وباطلًا، وإنما عَبَّرَ باللفظِ الشرعِيِّ، فبيَّنَ أنَّ القرآنَ كلامُ الله؛ لأنَّ اللهَ سمَّاه بذلك، كما أنه استفصَلَ في اللفظِ المجمَلِ؛ وذلك لما قالَ له الجهمِيُّ: إنَّ كلامَ اللهِ غيرُهُ، فَلفظُ «غيره» لفظٌ مجملٌ، استَفصَلَ منه الإمامُ أحمدُ فقال له: «وغيرُهُ مخلوقٌ؟ قال الجهمي: نعم. فقال الإمامُ أحمدُ: هَذَا مِثل قَولِكُمُ الأول إلا أَنَّكُم تَدفعُونَ عَن أنفسِكُمُ الشِّنعَةَ بما تُظهِرُونَ».

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا قولُك: مَن زَعَمَ أنه خَرَجَ من جِسم فهو كافِرٌ؛ فليسَ يُقَالُ كذلك ولا أَرَاكَ سمعتَ أحَدًا يَتَفوَّهُ به كما ادَّعَيتَ، غيرَ أَنَّا لا نَشُكُّ أنه خَرَجَ مِنَ الله ـ تباركَ وتعالى ـ دُونَ مَن سِوَاه، وَذِكرُ الجسمِ، والفَمِ، واللسَانِ خُرَافَاتٌ وفُضُولٌ مَرفُوعَةٌ عنَّا، لم نُكَلَّفهُ في دينِنَا، ولا يَشُكُّ أَحَدٌ أَنَّ الكلامَ يخرُجُ من المتكَلِّم.

وأمَّا قولُكَ: إنَّه جُزءٌ منه، فهذا أيضًا مِن تلك الفُضُولِ، ومَا رَأَينا أَحَدًا يَصِفُهُ بالأجزَاءِ والأعضَاءِ، جلَّ عن هذا الوَصفِ وتعالى، والكلامُ صِفَةُ المتكَلِّم لا يُشبِهُ الصفات من الوجهِ واليدِ والسمعِ والبصَرِ، ولا يُشبِهُ الكلام من الخالق والمخلوق سائر الصفات، وقد فسَّرنا لك ذلك في صَدرِ هذا الكتابِ تفسيرًا فيه شفاء ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما قولُكَ: إن قالوا: القُرآنُ هو اللهُ فهو كُفرٌ، فإنا لا نقول: هُوَ اللهُ،

= إذا أُرِيدَ بها ما كان بَائِنًا عن الله تعالى فهو مخلُوقٌ، فَيُستَعمَلُ لفظُ الغيرِ في إحدى المقدمتين بمعنى.

وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، لما فيها مِنَ الإجمالِ والاشترَاكِ، فلهذا استَفسَرَهُ الإمامُ أحمدُ، فلمَّا فَسَّرَ مُرَادَهُ قال: فهذا هو القولُ الأوَّلُ، فمتى قلت: هو مخلوقٌ. فقد قُلتَ بأنَّه خلَقَ شيئًا فَعَبَّر عنه، وأنه لا تكلم ولا يتكلم...».

كما ادَّعَيتَ، فَيَستَحِيلُ، ولا نقول: هو غَيرُ اللهِ فَيَلزَمُنا أن نقول: كُلُّ شيءٍ غيرُ اللهِ مخلوقٌ. كما لَزِمَكَ.

ولكنَّه كلامُ الله وصفةٌ من صفاته، خَرَجَ منه كما شاءَ أن يخرُجَ، واللهُ بكلامِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسلطانِهِ وجميعِ صفاته غيرُ مخلوقٍ، وهو بكمالِهِ على عرشِهِ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يُقَالُ أيها المعارض: إنَّ القرآنَ هو اللهُ فَيَستَحِيلُ، ولا هو غَيرُ اللهِ فيلزَمُ القَائل به أنَّه مخلوقٌ، ولكن يقال: كلامُ الله، علمٌ من علمِهِ، وصفةٌ من صفاته، واللهُ بجميعِ صِفَاتِهِ إلهٌ واحِدٌ غيرُ مخلوقٍ لا شَكَّ فيه، فافهَم ومَا أَرَاكَ تَفهَمُهُ وتَعقِلُهُ، لأنك تقول: لا يجوز إلا أن يُقالَ: هو اللهُ، أو غيرُ اللهِ، فإن قال رجل: هو اللهُ أكفَرتَهُ، وإن قال: غيرُ اللهِ قلت له: أَقرَرتَ بأنه مخلوقٌ، وصَوَّبتَ مذهبي، لأنَّ كلَّ شيءٍ غيرُ الله مخلوقٌ.

فيُقال لك: أَخطَأتَ الطريقَ وغَلطتَ في التَّأوِيلِ، لأنه لا يُقال: القرآن هو اللهُ أو غيرُ اللهِ، كما لا يُقال: علمُ اللهِ هو اللهُ، وقدرةُ اللهِ هي الله، وكذلك عزَّتُه، ومُلكُهُ، وسلطانُهُ، وقدرتُهُ لا يقال لشيء منها هو اللهُ بعينِهِ وكماله، ولا غيرُ الله، ولكنها صفاتٌ من صفاتِهِ غيرُ مخلوقةٍ، وكذلك الكلامُ، فافهم»[(٢)].

تَوَّقف الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في الألفاظِ المجملةِ، كلفظِ: الجسم، والجزءِ، والتَّركِيبِ، وغيرِها، وبيَّن أنها خرافاتٌ وفضولٌ مرفُوعَةٌ عنَّا، لَم نُكَلَّفه في ديننا، وإنما يُعَبَّرُ بالألفاظِ الشرعيَّةِ، كما تَوَقَّفَ أيضًا في إطلاق لفظِ «الغير»؛ لأنه لفظٌ مجملٌ يحتملُ حقًّا وباطلًا، وعبَّرَ باللفظِ الشرعِيِّ فقال: «القرآنُ كلامُ اللهِ».

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص٥٧٤).

(٢) المصدر السابق (ص٣١٧ ـ ٣١٨).

📖 [محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]:

وقال **الإمام الطبري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا القَولُ في الاسمِ: أَهُوَ المسَمَّى أم غَيرُ المسَمَّى؟ فإنه من الحَمَاقَاتِ الحادِثَةِ التي لا أَثَرَ فيها فَيُتَّبع، ولا قَولٌ مِن إمَامٍ فَيُستَمَع، فَالخوضُ فيه شَينٌ، والصَّمتُ عنه زَينٌ، وحَسبُ امرِئٍ من العلمِ به، والقَولِ فيه أن يَنتَهِي إلى قول الله ـ عز وجلَّ ثناؤه ـ الصادق وهو قـولـه: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»(١).

فقد قَرَّر الإمامُ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَسألةِ الاسمِ أهُوَ المسَمَّى أو غيرُه؟ ما قَرَّره غيرُه من أئمةِ السلف، فَتَوَقَّف عن استعمالِ هذه الألفاظِ المجملةِ؛ لأنها تحتملُ حقًّا وباطلًا.

📖 [عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]:

وقال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ـ أي: الجهمي ـ أخبِرُونا عن القرآنِ؛ هَل هو اللهُ أو غيرُ الله؟ فإن زَعَمتُم أنَّهُ اللهُ؛ فَأَنتُم تَعبُدُونَ القرآنَ، وإن زعمتُم أنه غيرُ اللهِ؛ فما كَانَ غيرُ اللهِ فهو مخلوقٌ.

فَيَظُنُّ الجهميُّ الخبيثُ أَن قَد فَلَجَت حُجَّتهُ وَعَلَت بِدعَتهُ، فإن لم يُجِبهُ العالِمُ ظَنَّ أنه قد نالَ بعض فِتنَتِهِ.

فالجوابُ للجهميِّ في ذلك أن يُقال له: القرآنُ ليس هو اللهُ؛ لأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، وبذلك سمَّاهُ اللهُ؛ قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وبحسبِ العاقلِ العالِمِ من العلمِ أن يُسمِّي الأشياءَ بأسمَائِها التي سماهَا اللهُ بها، فمَن سمَّى القرآنَ بالاسمِ الذي سمَّاه اللهُ به؛ كان من المهتدين، ومن لم يرضَ باللهِ، ولا بما سمَّاهُ به؛ كان من الضَّالِّين، وعلى الله من الكاذِبِينَ.

(١) «صريح السنة» (ص٤٨).

قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النِّسَاء: ١٧١].

فهَذَا من الغُلُوِّ ومن مسائلِ الزَّنَادِقَةِ؛ لأنّ القرآنَ كلامُ اللهِ، فَمَن قال إنَّ القرآنَ هو اللهُ؛ فقد جَعَلَ اللهَ كَلامًا، وأبطَلَ من تكَلَّم به.

ولا يُقال: إنَّ القرآنَ غيرُ اللهِ، كما لا يُقال: إنَّ علمَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولا قدرةَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولا صفاتِ اللهِ غَيرُ اللهِ، ولا عزةَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولا سلطان اللهِ غيرُ اللهِ، ولا وجودَ اللهِ غيرُ اللهِ.

ولكن يقال: كلامُ اللهِ، وعزَّةُ اللهِ، وصفاتُ اللهِ، وأسماءُ اللهِ، وبحسبِ مَنَ زعَمَ أنَّهُ من المسلمين، وللهِ من المطيعين، وبكتاب الله من المصدقين، ولأمرِ اللهِ من المتبعين أن يُسَمِّي القرآنَ بما سمَّاه اللهُ به؛ فيقول: القرآنُ كلامُ اللهِ»(١).

فقد قرَّرَ الإمامُ ابنُ بطَّة ما قرَّره غيره من أئمةِ السلفِ ي من التَّوَقُّفِ في الألفاظِ المجمَلَةِ، والتَّعبيرِ عن المَعَاني الشَّرعِيَّةِ بالألفاظِ الشرعِيَّةِ.

فالمُتَأَمِّل فيما سَبَقَ إيرادُهُ من أقوالِ أئمةِ السلف يتبيَّنُ له أنهم يَتَوقَّفُون في الألفاظِ المجمَلَةِ التي لم تَرد في الكتابِ والسنةِ وتحتمِلُ حَقًّا وباطِلًا، فلا يقال: القرآن غيرُ اللهِ، كما لا يُقال: إنَّ علمَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولكن يقال: كلامُ اللهِ، وعلم الله.

فأقوالُ أئمةِ السلفِ كُلُّها مجمِعَةٌ على التَّوَقُّفِ في الألفاظِ المجمَلَةِ، فلا تُثبَتُ ولا تُنفَى، وإنما يُعَبَّرُ عن المعاني الصحيحة بالألفاظِ الشرعِيَّةِ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فَبَيَّن أنَّ مَا تَنَازَعَ فِيهِ المُتَأَخِّرُونَ، نَفيًا وَإِثبَاتًا، فَلَيسَ عَلَى أَحَدٍ بَل وَلا لَهُ أَن يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إثبَاتِ لَفظِهِ أَو نَفيِهِ، حَتَّى يَعرِفَ مُرَادَهُ، فَإِن أَرَادَ حَقًّا

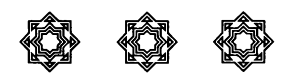
(١) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ١٧٩ ـ ١٨١).

قُبِلَ، وَإِن أَرَادَ بَاطِلًا رُدَّ، وَإِن اشتَمَلَ كَلامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَم يُقبَل مُطلَقًا وَلَم يُرد جَمِيعَ مَعنَاهُ، بَل يُوقَفُ اللَّفظُ وَيُفَسَّرُ المَعنَى.

ومَثَّل على ذلك: بالجسم، والجهَةِ، والحيّزِ، فَلَم يُثبِت هذه الألفَاظَ ولم يَنفِها، وإنَّما توَّقَفَ فيها؛ لأنها تحتَمِلُ حَقًّا وباطلًا، وهذه هي طريقةُ السلفِ الصالحِ.

كما بيَّن أنَّ الألفاظَ المجملة فِي إثبَاتِهَا إثبَاتُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، وفي نَفيِها نَفيُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، فَيُمنَعُ مِن كِلا الإطلاقَينِ، بخِلافِ النُّصُوصِ الإلهية فَإِنها فُرقَانٌ، فَرَّقَ اللهُ بها بَينَ الحقِّ والباطِلِ.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية شارحًا ومُوَضِّحًا لمذهب السلف، مُتَّبِعًا لأقوالهم، مُهتَدِيًا بهديهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«وُجُوبُ التَّوَقُّف في الألفَاظِ الْمُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا»

إنَّ هذهِ القاعدةَ كشأنِ غيرها من القواعِدِ، مُستَنَدُ أئمةِ السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية فيها القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحَةُ، لم تخرج أقوالُهُم في تقريرِ هذه القاعدة وغيرِها من قواعد بابِ الردِّ والمناظرة عن الكتاب والسنة.

۞ وإليك بعض الأدلةِ الدالةِ على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦﴾ [البَقَرَة: ١٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أَمَرَ بالإيمانِ والتصديقِ بكُلِّ ما جاء به النبيُّ ﷺ، وأما سِوَى ما جَاءَ به اللهُ ورسولُهُ ﷺ فلا يجوزُ أن يُجعلَ أصلًا بحَالٍ، ولا يجبُ التصديقُ بلفظٍ له حتى يُفهَمَ معناه، فإن كان معناه مُوَافقًا لما جاء به الرَّسُولُ ﷺ كان مَقبولًا، وإن كان مُخَالِفًا كان مردُودًا، وإن كان مجملًا مُشتَمِلًا على حقٍّ وباطِلٍ لم يجز إثبَاتُهُ، ولا يجوزُ نَفيُ جميعِ معانيه، وإنما يُستَفصَلُ في المعنى ويُتَوَقَّفُ في اللفظِ.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ﴾ [البَقَرَة: ١٠٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نهَى عن إطلاقِ كَلِمَةِ راعنا؛ لأنها تحتمِلُ معنى صحيحًا ومعنى سَيِّئًا، فقد كانت اليَهُودُ تُطلِقُها وتُرِيدُ بها معنى سَيِّئًا، وَأَمَرَ اللهُ بإطلاقِ لفظةٍ لا تحتمِلُ إلا معنى حَسَنًا، وهذا فيه دلالَةٌ على أنَّ الألفاظَ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلًا يُتَوَقَّفُ في لفظِها.

قال **الشيخ السعدي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسيره عند هذه الآية**: «فيه الأدَبُ واستعمَالُ الألفاظِ التي لا تحتَمِلُ إلا الحسَنَ، وعَدَمَ الفُحش، وتَرك الألفاظِ القبيحَةِ أو التي فيها نَوعُ تشويشٍ، أو احتمالٍ لأمرٍ غيرِ لائِقٍ، فَأَمَرَهُم بِلفظَةٍ لا تحتَمِلُ إلا الحسَن»(١).

فعُلِمَ بهذه النصوصِ أنَّ الألفاظَ المجملَةَ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلًا يُتَوَقَّفُ في لفظِها، فلا تُثبَتُ ولا تُنفَى، ويُعدَلُ عنها إلى اللفظِ الذي لا يحتَمِلُ إلا حقًّا.



(١) (ص٥٤).

الفصل السادس عشر:

قاعدة:

«مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلَاحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ»

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.
- المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة.



المبحث الأول:

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة:

«مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلَاحِهِم لُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ»

هَذِهِ القاعدةُ من القواعِدِ العظيمَةِ في بَابِ الرَّدِّ والمناظرَةِ، فإنَّنا نحتاجُ في مُنَاظرَةِ الخصُوم في بعضِ الأوقَاتِ أن نتنزَّلَ مَعهُم ونستخدمَ مُصطَلَحَاتِهِم، وقد قرَّر أئمةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة هذه القاعدَةَ تقريرًا واضحًا، وهذا مما يَدُلُّ على أَنَّ المقصُودَ مِن هذا البابِ العظيمِ ـ بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ ـ هو هِدَايَةُ الخَلقِ، وتَبصِيرُهُم بدِينِ اللهِ القَويمِ وصِرَاطِهِ المستَقِيمِ، لا مُجَرَّد إِقَامَةِ الحُجَّةِ، وَإسكَاتِ الخصمِ فَحَسب.

وممن كَانَ هذا مَقصدَهُ ـ فِيما يَظهَرُ ـ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فَإِنَّه قد قَرَّر ما قرَّره أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ مِن أَنَّ المعاني الصحيحَة الثابتَةَ بالكتَابِ والسُّنَّةِ يجوزُ أَن يُعَبَّرَ عنها بالمصطَلَحَاتِ الكلامِيَّةِ لِمَن لا يَفهَمُ إلا هذه المصطَلَحَات لِتَبيينِ الحَقِّ، وتوضيحِهِ له.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِه:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «مُخَاطَبَةُ أَهلِ اصطِلاحٍ بِاصطِلاحِهِم وَلُغَتِهِم فَلَيسَ بِمَكرُوهٍ ـ إِذَا احتِيجَ إِلَى ذَلِكَ وَكَانَت المَعَانِي صَحِيحَةً ـ كَمُخَاطَبَةِ العَجَمِ مِن الرُّومِ وَالفُرسِ وَالتُّركِ بِلُغَتِهِم وَعُرفِهِم، فَإِنَّ هَذَا جَائِزٌ، حَسَنٌ لِلحَاجَةِ، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ الأَئِمَّةُ إِذَا لَم يحتَج إِلَيهِ. . . وَالسَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ الَّذِينَ ذَمُّوا وَبَدَّعُوا الكَلَامَ فِي

الجَوهَرِ وَالجِسمِ وَالعَرَضِ تَضَمَّنَ كَلامُهُم ذَمَّ مَن يُدخِلُ المَعَانِيَ الَّتِي يَقصِدُهَا هَؤُلاءِ بِهَذِهِ الأَلفَاظِ فِي أُصُولِ الدِّينِ فِي دَلائِلِهِ وَفِي مَسَائِلِهِ: نَفيًا وَإِثبَاتًا.

فَأَمَّا إذَا عَرَفَ المَعَانِيَ الصَّحِيحَةَ الثَّابِتَةَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَبَّرَ عَنهَا لِمَن يَفهَمُ بِهَذِهِ الأَلفَاظِ؛ لِيَتَبَيَّنَ مَا وَافَقَ الحَقَّ مِن مَعَانِي هَؤُلاءِ وَمَا خَالَفَهُ، فَهَذَا عَظِيمُ المَنفَعَةِ، وَهُوَ مِن الحُكمِ بِالكِتَابِ بَينَ النَّاسِ فِيمَا اختَلَفُوا فِيهِ، كما قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وَهُوَ مِثلُ الحُكمِ بَينَ سَائِرِ الأُمَمِ بِالكِتَابِ فِيمَا اختَلَفُوا فِيهِ مِن المَعَانِي الَّتِي يُعَبِّرُونَ عَنهَا بِوَضعِهِم وَعُرفِهِم، وَذَلِكَ يَحتَاجُ إلَى مَعرِفَةِ مَعَانِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَعرِفَةِ مَعَانِي هَؤُلاءِ بِأَلفَاظِهِم، ثُمَّ اعتِبَارِ هَذِهِ المَعَانِي بِهَذِهِ المَعَانِي؛ لِيَظهَرَ المُوَافِقُ وَالمُخَالِفُ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلا رَيبَ أَنَّ الأَلفَاظَ فِي المُخَاطَبَاتِ تَكُونُ بِحَسَبِ الحَاجَاتِ؛ كَالسِّلاحِ فِي المُحَارَبَاتِ.

فَإِذَا كَانَ عَدُوُّ المُسلِمِينَ ـ فِي تَحَصُّنِهِم وَتَسَلُّحِهِم ـ عَلَى صِفَةٍ غَيرِ الصِّفَةِ الَّتِي كَانَت عَلَيهَا فَارِسُ وَالرُّومُ كَانَ جِهَادُهُم بِحَسَبِ مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ الَّتِي مَبنَاهَا عَلَى تَحَرِّي مَا هُوَ للهِ أَطوَعُ وَلِلعَبدِ أَنفَعُ، وَهُوَ الأَصلَحُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأَمَّا الألفَاظُ التي تَنَازَعَ فِيهَا مَن ابتَدَعَهَا مِن المتأَخِّرين، مِثل: لَفظِ الجسم، والجوهَرِ، والمتَحَيِّز، والجهَةِ، ونحو ذلك فَلا تُطلَقُ نَفيًا ولا إثبَاتًا حَتَّى يَنظُرَ في مَقصُودِ قَائِلِها، فَإن كانَ قَد أَرادَ بِالنَّفي والإثبَاتِ معنى صَحِيحًا مُوَافِقًا لما أَخبرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ صُوِّبَ المعنى الذي قَصَدَهُ بلَفظِهِ، ولكن يَنبَغِي أَن يُعَبَّر عنه بألفَاظِ النصُوصِ لا يُعدَلُ إلى هذه الألفَاظِ المبتَدَعَةِ

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/٣٠٦ ـ ٣٠٨).
(٢) المصدر السابق (٤/١٠٧).

المجمَلَةِ إلا عند الحاجَةِ مَعَ قَرَائِنَ تُبَيِّنُ المراد بها، والحاجَةُ مثل أَن يَكُونَ الخطَابُ مَعَ من لا يَتِمُّ المقصُودُ معه إن لم يخاطَب بها»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذَا كانت هذه الألفَاظُ مجمَلَةً كما ذكر فالمخَاطِب لهم إمَّا أن يُفَصِّلَ ويقول: ما تريدُونَ بهذه الألفَاظِ؟ فإن فَسَّرُوها بالمعنى الذي يُوَافِقُ القرآنَ قُبِلَت، وإن فَسَّرُوها بخلاف ذلك رُدَّت.

وإما أَن يمتَنِعَ عَن مُوافقَتِهِم في التَّكَلُّم بهذه الألفاظِ نَفيًا وإثباتًا، فَإن امتَنَعَ عن التكَلمِ بها معهم فَقَد ينسِبُونَهُ إلي العَجزِ والانقِطَاع، وإن تَكلمَ بها معهم نَسَبُوهُ إلى أنَّه أَطلَقَ تِلك الألفاظ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلًا، وأَوهَمُوا الجُهَّالَ باصطلاحهِم: أَنَّ إطلاقَ تلك الألفَاظ يَتَنَاوَلُ المعاني الباطلة التي يُنَزِّهُ اللهُ عنها، فحينئذٍ تختَلِفُ المصلحة، فَإِن كانوا في مَقَامِ دَعوَةِ الناس إلى قَولِهِم وإلزَامِهِم به أَمكَنَ أن يقال لهم: لا يَجِبُ على أَحَدٍ أَن يجيبَ دَاعيًا إلا إلى ما دَعَا إليه رَسُولُ اللهِ ﷺ فما لم يَثبُت أن الرسُولَ ﷺ دعا الخلقَ إليه لم يَكُن على الناسِ إجابة مَن دَعَا إليه، ولا له دَعوَةُ الناسِ إلى ذلك، ولو قُدِّرَ أن ذلك المعني حَقٌّ.

وهذه الطَّريقُ تكون أَصلَح إذا لَبَّسَ مُلَبِّسٌ منهم على وُلاةِ الأُمُورِ وَأَدخَلُوهُ في بِدعَتِهِم كما فَعَلَت الجهميَّةُ بمن لَبَّسُوا عليه مِنَ الخلَفَاءِ حتى أَدخَلُوهُ في بِدعَتِهِم مِنَ القَولِ بخَلقِ القُرآنِ وغير ذلك، فَكَانَ مِن أَحسَنِ مُنَاظَرَتهم أن يقال: ائتُونَا بِكِتَابٍ أو سُنَّةٍ حتى نجيبكم إلى ذلك، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يَدُلَّ عليه الكتابُ والسنةُ.

وَهَذَا لأنَّ الناسَ لا يَفصِلُ بينهم النِّزَاع إلا كتابٌ مُنَزَّلٌ من السماء، وإذا رُدُّوا إلى عُقُولِهِم فَلِكُلِّ واحِدٍ منهم عَقلٌ، وهؤلاء المختلفون يَدَّعِي أَحَدُهُم: أنَّ العَقلَ أَدَّاهُ إلى عِلمِ ضَرُورِيٍّ يُنَازِعُهُ فيه الآخر؛ فَلِهَذَا لا يجوزُ أَن يجعَلَ الحَاكِمُ بَينَ الأمةِ في مَوَارِدِ النِّزَاع إلا الكتاب والسنة.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٥٤٥).

وبهذا نَاظَرَ الإمامُ أحمدُ الجهميَّةَ لما دَعَوهُ إلى المحنَةِ، وصَارَ يُطَالِبُهُم بدَلالَةِ الكتاب والسنة على قولهم...

وأمَّا إذا كان المُنَاظِرُ مُعَارِضًا للشرعِ بما يَذكُرُهُ، أو ممن لا يمكن أَن يُرَدَّ إلى الشريعةِ، مِثل مَن لا يَلتَزِم الإسلام ويَدعُو الناسَ إلى ما يَزعُمُهُ من العَقلِيَّات، أو ممن يَدَّعِي أن الشرعَ خَاطَبَ الجمهور، وأَنَّ المعقُولَ الصَّرِيحَ يَدُلُّ عَلَى بَاطنٍ يخالِفُ الشرعَ ونحو ذلك، أو كان الرجُلُ ممن عَرَضَت له شُبهَة مِن كلامِ هؤلاء، فَهُؤلاءِ لا بُدَّ في مخاطَبَتِهِم من الكَلام عَلَى المعَاني التي يَدَّعُونها: إمَّا بِأَلفَاظِهِم، وَإِمَّا بِأَلفَاظٍ يُوَافِقُونَ على أنها تَقُومُ مَقَام أَلفَاظِهِم.

وَحينَئِذٍ فيقال لهم: الكَلامُ إمَّا أن يَكُونَ في الألفَاظِ وإمَّا أَن يكونَ في المعاني وإما أن يكون فيهما، فَإن كانَ الكَلامُ في المعاني المجرَّدَة من غَيرِ تقييدٍ بلفظٍ كما تَسلُكُهُ المتَفَلسِفَةُ ونحوُهُم ممن لا يَتَقَيَّدُ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ بالشرائِع؛ بَل يُسَمِّيه عِلَّةً وعاشِقًا ومَعشُوقًا ونحو ذلك، فَهُؤلاءِ إن أَمكَنَ نَقل مَعَانِيهم إلى العِبَارةِ الشرعيَّةِ كان حسنًا، وإن لم يمكِن مخاطَبَتُهُم إلا بِلُغَتِهِم، فَبَيَانُ ضَلالهم ودفعُ صِيَالهم عن الإسلام بِلُغَتِهِم أولى من الإمسَاكِ عن ذلك لأجلِ مجرَّدِ اللفظ، كما لو جَاءَ جَيش كفار ولا يُمكِن دَفعُ شَرِّهم عن المسلمين إلا بِلُبسِ ثيابهم، فَدَفعُهُم بلبسِ ثِيَابهم خَيرٌ من تركِ الكُفَّارِ يجُولُون في خلال الدِّيَارِ خَوفًا مِنَ التَّشَبُّه بهم في الثيابِ.

وَأمَّا إذا كانَ الكَلامُ مع مَن قد يَتَقَيَّد بالشريعَةِ، فإنه يقال له: إطلاقُ هذهِ الألفاظِ نفيًا وإثباتًا بِدعَةٌ، وفي كُلٍّ منهما تَلبِيسٌ وإيهَامٌ، فلابُدَّ من الاستِفسَار والاستِفصَال، أو الامتنَاع عن إطلاقِ كِلا الأمرَين في النفي والإثبات»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «**وَبالجُملَةِ**: فالخِطَابُ له مَقَامَاتٌ: فإن كَانَ الإنسانُ في مَقَامِ دَفعِ مَن يُلزِمُهُ ويَأمُرُهُ ببدعَةٍ، ويَدعُوهُ إليها أَمكَنَهُ الاعتِصَام بالكتابِ

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٢).

والسنةِ، وأن يَقُولَ: لا أُجِيبُكَ إلا إلى كتابِ الله، وسنةِ رسولِهِ ﷺ، بل هذا هو الوَاجِبُ مُطلَقًا. . . .

وأمَّا إذَا كَانَ الإنسَانُ في مقَام الدعوةِ لِغَيرِهِ والبيَانِ له، وفي مَقَام النَّظَرِ أيضًا، فعليه أن يَعتَصِمَ أيضًا بالكتابِ والسنةِ ويدعُو إلى ذلك، وَلَه أنَ يَتَكَلَّمَ مع ذلك، ويُبَيّن الحقَّ الذي جَاءَ به الرسُولُ ﷺ بالأقيِسَةِ العقلِيَّةِ، والأمثَالِ المضرُوبَةِ، فهذه طريقةُ الكتابِ والسنةِ وسلفِ الأمة، فإنَّ الله ﷻ ضَرَبَ الأمثالَ في كتابه، وبيَّن بالبَرَاهِينِ العقليَّةِ تَوحِيدَهُ وصِدقَ رُسلِهِ، وَأمرَ المعادِ، وغير ذلك من أصول الدين. . . .

وإذا كَان المتَكَلِّمُ في مَقَامِ الإجَابَةِ لمن عَارَضَهُ بالعقلِ، وادَّعَى أنَّ العَقلَ يُعَارِضُ النصُوصَ، فإنه قد يحتَاجُ إلى حَلِّ شُبهَتِهِ وبَيَانِ بُطلانها .

فَإذا أَخَذَ النَّافي يَذكُرُ أَلفَاظًا مجمَلَةً مِثل أن يقول: لو كَانَ فَوقَ العَرشِ لكانَ جِسمًا، أو لَكَانَ مُرَكَّبًا، وهو مُنزَّهٌ عن ذلك، وَلَو كان له عِلمٌ وَقُدرَةٌ لكان جسمًا وكان مُرَكَّبًا وهو مُنزَّهٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستَوَى وَأَتَى لكَانَ تَحُلُّهُ الحوَادِثُ وَهو مُنزَّهٌ عن ذلك، وَلَو قَامَت به الصِّفَاتُ لَحَلَّتهُ الأعرَاض وهو مُنزَّهٌ عن ذلك.

فَهُنَا يَستَفصِلُ السائل ويقول له: مَاذا تُرِيدُ بهذه الألفاظِ المجمَلَةِ؟ فإن أَرَادَ بها حَقًّا وباطلًا قُبِلَ الحقُّ وَرُدَّ البَاطِلُ، مثل أن يقول: أنا أُرِيدُ بنفي الجسم نَفي قِيَامِهِ بنفسِهِ، وقِيَام الصفاتِ به، وَنَفي كَونِهِ مُرَكَّبًا، فنقول: هو قَائِمٌ بنفسِهِ، وله صِفَاتٌ قائمَةٌ به، وأنت سمَّيتَ هذا تجسيمًا لم يجُز أَن أَدَعَ الحقَّ الذِي دَلَّ عليه صَحِيحُ المنقولِ وَصَرِيحُ المعقُولِ؛ لأجلِ تَسمِيَتِكَ أنت له بهذا.

وَأمَّا قولك: ليسَ مُرَكَّبًا، فَإن أَرَدتَ به أنه سبحانه رَكَّبَهُ مُرَكِّبٌ، أَو كانَ مُتَفَرِّقًا فَتَرَكَّبَ، وأنه يمكِنُ تَفرُّقُهُ وانفصَالُهُ فالله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك، وَإن أَرَدتَ أنَّهُ مَوصُوفٌ بالصفات، مُبَايِنٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حَقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّهُ لأجل تَسمِيَتِك له مُرَكَّبًا، فهذا ونحوه مما يُجَابُ به.

وَإذا قُدِّرَ أنَّ المعَارِضَ أَصَرَّ على تَسمِيَةِ المعاني الصحيحَةِ التي يَنفِيهَا بِأَلفَاظِهِ الاصطلاحية المحدَثَةِ، مِثلَ أَن يَدَّعِي أَنَّ ثُبُوتَ الصفاتِ المخلوقات يَستَحِقُّ أن يُسَمَّى في اللغة تجسِيمًا وتركيبًا ونحو ذلك، قيل له: هَب أَنَّهُ سُمِّيَ بهذا الاسمِ، فَنَفيُكَ له إمَّا أن يكونَ بالشَّرعِ، وإمَّا أَن يكونَ بالعَقلِ.

أمَّا الشرعُ فليسَ فيه ذِكرُ هذه الأسماءِ في حَقِّ اللهِ لا بِنَفيٍ ولا إثبَاتٍ، ولم ينطِق أَحَدٌ من سلفِ الأمةِ وأئمتها في حقِّ الله تعالى بذلك، لا نفيًا ولا إثباتًا، بل قول القائل: إنَّ اللهَ جسمٌ أو ليس بجسمٍ، أو جوهرٌ أو ليس بجوهرٍ، أو متحيزٌ أو ليس بمتحيزٍ، أو في جهةٍ أو ليس في جهةٍ، أو تَقُومُ به الأعراضُ والحوَادِثُ أو لا تقومُ به، ونحو ذلك، كُلُّ هذه الأقوَالِ محدَثَةٌ بين أهلِ الكَلامِ المحدَثِ، لم يتكَلَّم السلفُ والأئمَّةُ فيها، لا بإطلاقِ النفيِ ولا بإطلاقِ الإثباتِ، بل كانُوا يُنكِرُونَ على أهلِ الكَلامِ الذين يَتَكَلَّمُونَ بمثلِ هذا النوعِ في حَقِّ اللهِ تعالى نفيًا وإثباتًا.

وإن أَرَدتَ أنَّ نَفيَ ذلك معلومٌ بالعقلِ وهو الذي تَدَّعِيه النفَاةُ، وَيَدَّعُون أنَّ نَفيهُم المعلومَ بالعقلِ عَارَضَ نُصُوصَ الكتابِ والسنةِ.

قيل له: فالأمُورُ العقلِيَّةُ المحضَةُ لا عِبرَةَ فيها بالألفاظِ، فالمعنى إذا كان مَعلُومًا إثبَاتُهُ بالعقلِ لم يجز نَفيُهُ لِتَعبِيرِ المعَبِّر عنه بأَيِّ عبارةٍ عَبَّرَ بها، وكذلك إذا كانَ معلُومًا انتِفَاؤُه بالعقل لم يجز إثبَاتُهُ بأيِّ عبارَةٍ عَبَّرَ بها المعَبِّر، وبيَّن له بالعقل ثبوت المعنى الذي نَفَاهُ وسمَّاه بألفَاظِهِ الاصطلاحِيَّةِ.

وَقَد يَقَعُ في محاوَرَتِهِ إطلاقُ هذه الألفاظِ لأجلِ اصطِلاحِ ذلك النَّافي وَلُغَتِهِ، وإن كانَ المطلِقُ لها لا يَستَجِيزُ إطلاقها في غَيرِ هذا المقَامِ»[1].

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٣٤ ـ ٢٤٠)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٨٩)، و«منهاج السنة النبوية» (٢/ ٦١٢)

فَعُلِمَ مما سَبَقَ عَرضُهُ تقرِيرُ شيخِ الإسلام لهذه القاعِدَةِ العظِيمَةِ من قواعدِ بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ.

ومضمُونُها: جَوَازُ مخاطَبَةِ أَهلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطلاحِهِم إذا كانَ يُحتَاجُ إلى ذَلكَ، وَمِن ذلك أَهلُ الكَلامِ.

فَإِنَّ مخاطَبَةَ أَهلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم جَائِزٌ حَسَنٌ عند وجود الحاجةِ، وتَوَفُّرِ المصلحَةِ؛ وذلك أَنَّ المعَارِضِينَ إذا لم يُخَاطَبُوا بِلُغَتِهِم واصطِلاحِهِم عندَ الحاجَةِ والمصلَحَةِ قالوا: إنَّا لا نَفهَمُ ما يُقَالُ لَنَا، أَو إنَّ المخَاطِبَ لَنَا والرَّادَّ علينا لم يَفهَم قَولَنَا.

وعليه؛ إذا عُرِفَتِ المعاني الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ بالكتابِ والسنةِ، فإنه يُعبَّرَ عنها بالمصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ لمن لا يَفهَمُ إلا هذه المصطَلَحَات؛ لأنه بذلك يَتَبَيَّنُ الحقُّ لهؤلاء، وتُقَامُ عليهم الحجَّةُ.

واستِخدامُ مُصطَلَحَاتِ المخاطَبِينَ، والتَّعبِيرُ بها يحتَاجُ إلى ثلاثَةِ أمُورٍ:

الأمرُ الأول: معرِفَةُ معاني الكتابِ والسنةِ.

الأمرُ الثاني: مَعرِفَةُ معاني المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ.

الأمرُ الثالث: اعتِبَارُ هذه المعاني بهذه المعاني؛ لِيَظهَرَ الموَافِقُ والمخَالِفُ.

فلا يجوزُ استِخدَامُ المصطَلَحَاتِ إلا باعتبارِ هذه الأمورِ الثلاثِة مَعَ وجُودِ الحَاجَةِ، وتحقُّقِ المصلَحَة لذلك.

كما أنَّه لا يجوزُ استِخدَامُ المصطلَحَاتِ الكلامية عِندَ تقريرِ عَقِيدَةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ؛ لأَنَّهُ لا حَاجَةَ لذلك، فَالألفَاظُ الشَّرعِيَّةُ كافِيَةٌ في تقرِيرِ عقيدَةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

ثُمَّ إنَّ المصلحَةَ التي مِن أَجلِها يخاطَبُ أَهلُ كُلِّ اصطلاحٍ باصطلاحِهِم تختَلِفُ، فَإِن كَانَ الإنسَانُ في مَقَامِ دَفعِ مَن يُلزِمُهُ وَيَأمُرُهُ ببدعةٍ

ويَدعُوهُ إليها، فإنَّهُ يَعتَصِمُ بالكتابِ والسنةِ، ويقول: لا أُجِيبُكَ إلا إلى كتابِ اللهِ وسُنةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَكذلك إذا كَانَ الإنسانُ في مقَامِ النظَرِ أو في مقام الدَّعوَةِ لِغيرِهِ والبَيَانِ له، فَعلَيه أن يعتَصِمَ أيضًا بالكتابِ والسنةِ وَيَدعُوَ إلى ذلك، وَلَهُ أَن يتكَلَّمَ مع ذلك، وَيُبَيِّنَ الحقَّ الذي جاء به الرَّسُولُ ﷺ بالأقيسَةِ العَقلِيَّةِ، والأمثَالِ المضرُوبَةِ.

وأمَّا إذا كان المُنَاظِرُ مُعَارِضًا للشرعِ بما يَذكُرُهُ، أو ممن لا يمكن أَن يُرَدَّ إلى الشريعةِ، مِثل مَن لا يَلتَزِم الإسلام ويَدعُو الناسَ إلى ما يَزعُمُهُ من العَقلِيَّات، أو ممن يَدَّعِي أن الشرعَ خَاطَبَ الجمهور ونحو ذلك، أو كان الرجُلُ ممن عَرَضَت له شُبهَة مِن كلامِ هؤلاء، فَهُؤلاءِ لابُدَّ في مخاطَبَتِهِم من الكَلام عَلَى المعَاني التي يَدَّعُونها: إمَّا بِألفَاظِهِم، وَإمَّا بِألفَاظٍ يُوَافِقُونَ على أنها تَقُومُ مَقَام ألفَاظِهِم.

وَمِنَ المسَائِلِ التي يَنبَغِي أَن تُعلَمَ: أنَّ السلفَ والأئمَّةَ الذين ذَمُّوا وبَدَّعُوا الكَلامَ في المصطَلَحَاتِ الكلامِيَّة إنما كَانَ ذَمُّهُم للكَلام لِفَسَادِ مَعنَاهُ أَعظَم مِن ذَمِّهِم لحُدُوثِ أَلفَاظِهِ، فَذمُّوهُ لاشتِمَالِهِ على مَعَانٍ بَاطِلَةٍ مخالِفَةٍ للكتابِ والسنَّةِ، ومخالِفَةٍ للعقلِ الصَّرِيحِ[(١)].

كما ذَمُّوا مَن يُدخِل المَعَانِيَ الَّتِي يَقصِدُهَا هَؤُلاءِ بِهَذِهِ الأَلفَاظِ فِي أُصُولِ الدِّينِ فِي دَلائِلِهِ وَفِي مَسَائِلِهِ: نَفيًا وَإثبَاتًا[(٢)].

وبهذا يَكُونُ استِخدَامُ مُصطلَحَاتِ المخاطبين مِن أَهلِ الكَلامِ وَغيرِهِم، والتعبيرُ بها للحَاجَةِ جَائِزًا وحَسَنًا.

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٣٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٠٨).

المبحث الثاني:

أقوال السلف في تقرير قاعدة:

«مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلَاحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ»

إنَّ النَّاظِرَ في صَنِيعِ أئمةِ السلف وأقوالِهِم يَتَبَيَّنُ له أَنَّهم كَرِهُوا التَّكَلُّمَ بالمصطَلَحَاتِ الكلاميَّةِ الحادِثَةِ في مَوطِنٍ، وتَكَلَّمُوا بها في مَوطِنٍ آخَرَ، وهذا مما يَدُلُّ دَلالَةً ظَاهِرَةً على ما قرَّرهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مِن أَنَّ التكَلُّمَ بالمصطَلَحاتِ الكَلامِيَّةِ، والتَّعبيرَ بها عن المعاني الصَّحيحةِ لا تجوزُ على الإطلاقِ، وإنما تَكُونُ بحسَبِ الحَاجَةِ والمَصلَحَةِ، وَمِن هُنَا تَظهَرُ الموَافَقَةُ بَينَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمةِ السلف في هذا البابِ العظيمِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

📖 **[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]:**

قال **الإمام مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلامُ في الدِّينِ أَكرَهُهُ، وكانَ أهلُ بَلَدِنَا يَكرَهُونَهُ، وَيَنهَونَ عنه، نحو الكَلامِ في رَأيِ جَهم وَالقَدَرِ وكل ما أَشبَهَ ذَلكَ، وَلا أُحِبُّ الكَلامَ إلا فيما تحتَهُ عَمَلٌ، فَأَمَّا الكَلامُ في الدِّينِ، وفي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَالسُّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لأَنِّي رَأَيتُ أَهلَ بَلَدِنا يَنهَونَ عَنِ الكَلامِ في الدِّينِ إلا ما تحته عَمَلٌ»[١].

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٩٣٨) عن عبد الوارث بن سفيان=

فقد بيَّنَ الإمامُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الكَلامَ في الدِّينِ بالمصطَلَحاتِ الحَادِثَةِ يُكرَهُ ولا يجوزُ، بَل هَذَا عليه جماعَةُ الفُقَهَاءِ والعُلَمَاءِ قديمًا وحديثًا مِن أَهلِ الحدِيثِ والفتوَى، وإنما خَالَفَ في ذلك أهلُ البدَعِ كما قال ذلك الإمام ابن عبد البر: فيما سيأتي نَقلُهُ.

وَالمرَادُ بِكَرَاهَةِ الإمام مالك: الكلامَ في الدِّينِ، وفي الله عَزَّوَجَلَّ هو الكَلامُ بالمصطَلَحاتِ الحَادِثَةِ التي ابتَدَعَهَا جَهمٌ ومَن وَافَقهُ، ولهذا مَثَّلَ بِرَأيِ جَهمٍ والقَدَرِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]:

وقال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقُلنَا للجهمية: مَن القَائِل لعيسى يوم القيامة: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، أليس اللهُ هو القائل؟ قالوا: يُكوِّن اللهُ شيئًا، فيُعَبِّرُ عنِ اللهِ، كَمَا كَوَّن شيئًا فَعَبَّرَ لموسَى!

فقلنا: فمن القائل: ﴿فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٖۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ٧﴾ [الأعراف: ٦،٧] أَلَيسَ اللهُ هو الذي يَسأَلُ؟

قالوا: هَذَا كله إنما يُكوِّنُ شيئًا، فَيُعَبِّرُ عنِ اللهِ.

فقلنا: قَد أَعظَمتُم على اللهِ الفِريَة حين زَعَمتُم أنه لا يَتَكَلَّمُ، فَشَبَّهتُمُوهُ بالأصنامِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، لأنَّ الأصنَامَ لا تَتَكلم، ولا تَتَحَرَّك، ولا تَزُولُ من مكانٍ إلى مكانٍ»(١).

= عن قاسم بن أصبغ عن أحمد بن زهير عن مصعب الزبيري به. ورواته ثقات عدا أحمد ابن زهير بن أبي خيثمة قال عنه أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٢): «صدوق»؛ فيكون سنده حسنًا.

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (٢٧٢ ـ ٢٧٥).

وعن أبي بكر المرُّوذِي[1] قال: «أَنكَرَ أبو عبد الله على مَن رَدَّ بِشيءٍ مِن جِنسِ الكلامِ إذا لم يَكُن فيها إمَامٌ مُقَدَّمٌ»[2].

وعن عبد الله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ **قال**: «كَتَبَ أَبي إلى عُبيدِ الله بن يحيى ابن خاقان: لستُ بِصَاحِبِ كَلام، ولا أَرَى الكَلامَ في شيءٍ من هذا، إلا ما كَانَ في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ، فأما غير ذلك فإنَّ الكَلامَ فِيهِ غَيرُ محمُودٍ»[3].

فقد وَافَقَ الإمامُ أحمدُ الإمامَ مالكًا في هَذِهِ الكرَاهَةِ وقَيَّدَ ذلك بِقَيدٍ، وذلك لمَّا أَنكَرَ عَلَى مَن رَدَّ بشيءٍ مِن جنسِ الكَلام إذَا لم يَكُن له فيه إمَامٌ مُقَدَّمٌ، وهذا رَاجِعٌ لِوُجُودِ المصلَحَةِ مِن عَدَمِها، فَإِنَّ الإمامَ أحمد: استَخدَمَ بعضَ المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ عند مُنَاظَرَتِهِ وَرَدِّهِ على الجهمِيَّةِ، حيث قال: «فَشَبَّهتُمُوهُ بالأصنام التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، لأنَّ الأصنَامَ لا تَتَكلم، ولا تَتَحَرَّك، ولا تَزُولُ من مكانٍ إلى مكانٍ»؛ أي: أنَّ اللهَ بخلافِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]:

وقال **الإمام الدارمي** رَحِمَهُ اللهُ: «فقال - أي: المُعَارض -: إن قالوا لك: أَينَ اللهُ؟ فالجواب لهم: إن أَرَدتُم حُلُولًا في مكانٍ دونَ مَكانٍ وفي مَكَانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُ فهو المتَعَالي عن ذلك، لأَنَّهُ على العرشِ، وبِكُلِّ مكانٍ، لا يُوصَفُ بأَين.

فيقال لهذا المعارض: أمَّا قولُك كالمخلوق، فهذه كُلفَةٌ مِنكَ وتَلبِيسٌ، ولا يَقُولُهُ أَحَدٌ من العلماء، ولكنَّهُ بمكانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقون

---

(١) أحمد بن محمد بن الحجاج الفقيه أبو بكر. أَجَلُّ أصحابِ الإمام أحمدَ، قال الخلال: «كان إمامًا في السنة، شديد الاتباع، له جلالةٌ عظيمةٌ». توفي: ٢٧٥هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٦٣١ - ٦٣٣).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (٧/ ٩١) عن أبي بكر المروذي به. **وسنده صحيح**.

(٣) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٣١١).

المؤمِنُونَ بآيَاتِ اللهِ، وهو على العرش فوقَ السمَاءِ السابعةِ دون ما سواها من الأمكِنَةِ، وَعِلمُهُ محيطٌ بكلِّ مكانٍ، وبمن هو في كُلِّ مكانٍ، مَن لم يَعرِفهُ بذلك لم يُؤمِن باللهِ، ولم يَدرِ مَن يَعبُدُ، ومن يُوَحِّدُ»(١).

فالإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللهُ لما كان في مَقَامِ المنَاظَرَةِ والرَّدِّ، واستَدعَت الحاجَةُ عنده لاستخدَامِ المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ لإظهَارِ الحقِّ استَخدَمَ بعضَ تلك المصطَلَحَاتِ، وذلك في قوله: «فالجواب لهم: إن أَرَدتُم حُلُولًا في مكانٍ دونَ مَكانٍ، وفي مَكَانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُ، فهو المتَعَالي عن ذلك، لأَنَّهُ على العرشِ، وبِكُلِّ مكانٍ، لا يُوصَفُ بأَين».

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]:

وقال **الإمامُ ابنُ عبدِ البر** رَحِمَهُ اللهُ بعد ذِكرِه لكَلامِ الإمامِ مالك المتقَدِّم: «قَد بَيَّنَ مَالكٌ: أنَّ الكَلامَ فيما تحتَهُ عَمَلٌ هو المبَاحُ عنده وعندَ أَهلِ بَلَدِهِ ـ يعني: العلماءَ منهم ـ، وأَخبَرَ أنَّ الكَلامَ في الدِّينِ نحو القَولِ في صفَاتِ اللهِ وأسمائِهِ، وَضَرَبَ مثلًا فقال: نحو رَأيِ جهم والقَدَر، والذي قَالَهُ مَالكٌ عليه جماعَةُ الفقهاءِ والعلمَاءِ قديمًا وحديثًا مِن أَهلِ الحديثِ والفتوى، وإنما خَالَفَ في ذلك أهلُ البِدَعِ ـ المعتزلَةُ وسَائِرُ الفِرَقِ ـ، وأمَّا الجماعَةُ على ما قال مالكٌ إلا أن يَضطَرَّ أَحَدٌ إلى الكَلامِ فلا يَسَعُهُ السكُوتُ إذَا طَمِعَ بِرَدِّ الباطِلِ، وَصَرف صَاحِبهُ عن مَذهَبِهِ، أَو خَشِيَ ضَلالَ عَامَّةٍ، أو نحو ذلك»(٢).

فقد شَرَحَ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ مَقُولَةَ الإمامِ مالك المتقدِّمَة، وبيَّنَ أنَّ الذي قالَهُ مالكٌ عليه جماعَةُ الفقهاءِ والعلمَاءِ قديمًا وحديثًا، وأنه لم يُخَالِف في هذا إلا أَهل البِدَعِ من المعتزِلَةِ وسائِرِ الفِرَقِ، كما بيَّن أيضًا أنَّ الإنسان إذا اضطرَّ للكلامِ فإنه لا يَسَعُهُ السُّكُوتُ؛ وذلك إذا طَمِعَ بِرَدِّ

---

(١) «نقض عثمان على المريسي» (ص٢٩٣).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٣٨).

الباطل أو نحو ذلك من المصَالِحِ، فهو يُقَرِّرُ جوَازَ استِخدَامِ المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ عند الحَاجَةِ لذلك.

وبعد هذا العَرضِ لأقوالِ أئمَّةِ السلَفِ يتَّضحُ تقريرُهم لهذه القاعدةِ، فقد قرَّرَ أئمةُ السلف أنَّ استِخدَامَ المصطَلَحات الكَلامِيَّة عند الحاجَةِ جَائِزٌ ولا بَأسَ به.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلَفِ في تقرير هذه القاعدة، فبَيَّنَ أنَّ مخاطَبةَ أهلِ كل اصطِلاحٍ باصطلاحهم ولُغَتِهِم لَيسَ بمكرُوهٍ إذا احتِيجَ إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحَةً، كمخاطبَةِ: العَجم من الرُّوم، والفُرسِ، والتُّرك، بِلُغَتِهِم وعُرفِهِم، فإن هذا جائِزٌ حَسَنٌ للحَاجَةِ.

كما بيَّن: متى يجُوزُ استِخدَامُ مصطَلَحَاتِ المخاطَبين فذكر أنه إذا كان المُنَاظِرُ مُعَارِضًا للشرعِ بما يَذكُرُهُ، أو ممن لا يمكن أَن يُرَدَّ إلى الشريعةِ، أو كان الرجُلُ ممن عَرَضَت له شُبهَة مِن كلامِ هؤلاء، فَهُؤَلاءِ لابُدَّ في مخاطَبَتِهِم من الكَلامِ عَلَى المعَاني التي يَدَّعُونها: إمَّا بِأَلفَاظِهِم، وَإِمَّا بِأَلفَاظٍ يُوَافِقُونَ على أَنها تَقُومُ مَقَام ألفَاظِهِم، وهذا منه توضِيحٌ وبَيَانٌ لمذهب السلف.

كما أنَّ السلفَ كانوا يَكرَهُونَ تَارَةً استِخدَام المصطلَحَاتِ الكَلاميَّة، وتَارَةً أخرَى يَستَخدِمُونها، فَبَيَّن أنَّه لا تَعَارُضَ ولا اختلاف بينهم، فإنهُم يجيزُونَهُ في حَالٍ، ويمنعونه في حالٍ آخر.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية شارحًا وموضحًا لمذهبِ السلف، مهتديًا بهديهم.



المبحث الثالث:

الأدلة على قاعدة:

«مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلاحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ»

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمَةَ من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرةِ، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّهُ أنزلَ الكتابَ لِيَكُونَ حَكَمًا بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه، والحكمُ بينَ سائِرِ الأمَمِ بالكتابِ فيما اختَلَفُوا فيه يَكُونُ بمعرِفَةِ المعاني التي يُعَبِّرُونَ عنها بِوَضعِهِم وعُرفِهِم، وكذلك مَعرِفَة مَعَاني الكتابِ والسنَّةِ، ثُمَّ اعتِبَار هذه المعاني بهذه المعاني لِيَظهَرَ الموَافِق والمخالِف.

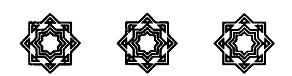
وهذا يشمل أيضًا استِخدَام مصطَلَحَاتِ المخاطَبين فَهي تحتَاجُ أيضًا إلى معرِفَةِ معاني الكتابِ والسنةِ، ومعرفةِ معاني هذه المصطلحاتِ، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني؛ لِيظهَرَ الموافِق والمخالِف، فإذا عُرِفَت المعاني الصحيحةُ الثابتةُ بالكتاب والسنة، وعُبِّرَ عنها لمن يَفهَم بهذه الألفاظ، لِيَتَبَيَّنَ ما وَافَقَ الحقَّ من معاني هؤلاء وما خالفَهُ، فهو مِنَ الحُكمِ بالكتابِ بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأمَّا إذا عُرِفَت المعاني الصحيحةُ الثابِتَةُ بالكتابِ والسنةِ وعُبِّرَ عنها لمن يَفهَم بهذه الألفاظ، ليتبيَّنَ ما وافقَ الحقَّ من معاني هؤلاء وما خالفَهُ، فهذا عَظِيمُ المنفَعَةِ، وهو مِنَ الحُكمِ بالكتابِ بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه»[1].

وعن أمِّ خالد بنت خالد ل قالت: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بثِيَابٍ فيها خمِيصَةٌ سودَاءُ. قال: «**مَن تَرَونَ نَكسُوها هَذِهِ الخمِيصَة؟**».. فأسكَتَ القَومُ، قال: «**ائتُوني بأُمِّ خالد**»، فَأُتِيَ بي النبيّ ﷺ فألبَسَنِيها بِيَدِهِ وقال: «**أَبلِي وأَخلِقِي**».. مرتين، فَجَعلَ يَنظُرُ إلى عَلَم الخمِيصَةِ وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إلَيَّ ويقول: «**يا أُمَّ خالد هَذَا سَنَا**»[2]. والسَّنَا بِلِسَانِ الحبشية: الحسَن.

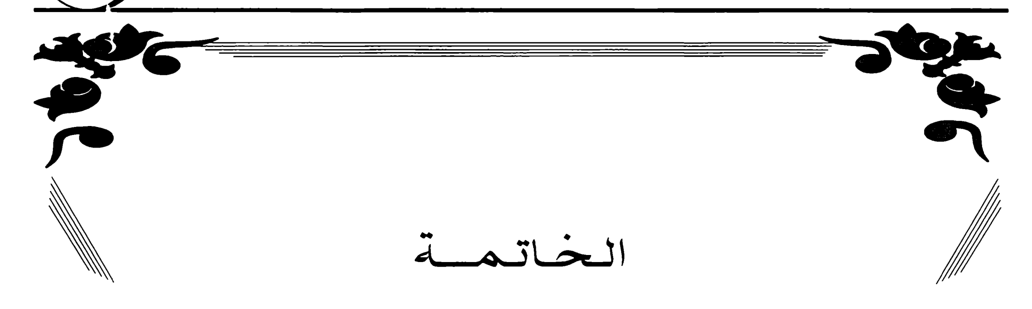
وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَاطَبَها ل بلسَانِ الحبَشَةِ؛ لأنها كَانَت مِن أَهلِ هذه اللغَةِ، وهذا يَدُلُّ على جَوَازِ مخَاطَبَةِ أَهلِ كلِّ اصطلاحٍ باصطلاحِهِم وَلُغَتِهِم إذا احتِيجَ إلى ذلك.

ومِن خِلالِ ما تقَدَّمَ نقلُهُ من نصوصِ الكتابِ والسنةِ يَظهَرُ جَلِيًّا جَوَاز مخَاطَبَةِ أهلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم ولُغَتِهِم إذا احتِيجَ إلى ذلك، ومن ذلك أَهلُ الكَلامِ فإنهم يُخَاطَبُونَ باصطلاحَاتِهِم إذا وُجِدَت الحَاجَةُ والمصلَحَةُ.



(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب ما يدعى لمن لبس ثوبًا جديدًا (ص١٠٣٠ح ٥٨٤٥).



الخاتمة

الحمدُ للهِ الذِي بنعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحات، وبتوفيقِهِ وتيسيرِهِ تُقضَى الحاجات.

وَصَلَّى اللهُ على نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِهِ أجمعين.

وفي نهايةِ هذا البَحثِ أذكُرُ أهمَّ النَّتائجِ التي تضَمَّنَها هذا الموضُوعُ:

١ ـ لفظَةُ السَّلَفِ اصطلاحًا تُطلَقُ باعتبارَين: باعتبار الزَّمَان وباعتبار المعتقد، فأمَّا باعتبار الزَّمَانِ فَتُطلَقُ على القُرونِ الثلاثة المفَضَّلَة، وأما باعتبار المعتقد فتُطلَقُ على كُلِّ مَن وَافَقَ الصَّحَابَةَ في فَهمِ الكتابِ والسنَّةِ.

٢ ـ إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية اعتمَدَ فيما يُقَرِّرُهُ مِن مسائِلَ في بابِ الاعتقَادِ على الكتاب والسنة وعلى كلامِ أئمَّةِ السلف مِنَ الصحابة ومَن اتَّبعَهُم بإحسَانٍ.

٣ ـ بَيَّن أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلام أنَّ الذي يجبُ على الإنسَانِ مِنَ الاعتقَادِ هو ما أوجَبَهُ عليه الشَّارِعُ، كما بَيَّنُوا أنَّ طريقَةَ إثباتِ الأسماءِ والصفات تكونُ بالكتاب والسنة.

٤ ـ إنَّ سلَفَ الأمَّة وأئمَّةَ الإسلام اتَّفقوا على أنَّ خبَرَ الواحِدِ إذا صَحَّ عن رسُولِ الله ﷺ فإنه يُحتَجُّ به في جميعِ أبوابِ العلمِ.

٥ اتَّفق أئمَّةُ السلفِ على وجوبِ إثباتِ نصوصِ الصِّفاتِ وإجرائها على ظاهِرِهَا، وهو عَينُ ما ذهَبَ إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، كما اتَّفقوا على أنَّ الظَّاهِرَ الذي يجبُ إجراءُ النصوصِ عليه تارَةً يُفهَمُ بحسبِ أفرادِ الكَلامِ، وتارَةً يُفهَمُ باعتبارِ سياقِ الكلامِ وتركيبِهِ.

٦ بيَّنَ أئمَّةُ السَّلف وشيخُ الإسلام أنَّ مِن الحجَجِ في بابِ الأسماء والصفات الإجماعَ، كما بَيَّنُوا أيضًا أنَّ مِنَ الحججِ في هذا البابِ الفطرَةَ السَّليمَةَ، وهي مُكَمَّلةٌ بالشريعَةِ.

٧ قَرَّر أئمَّةُ السلَفِ وتابَعَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية قاعدتين عقليتين هما: قياسُ الأولى، والاستدلالُ بالأثَرِ على المؤثِّر، وهما حجتان عقليتان دلَّ عليهما الشَّرعُ.

٨ إنَّ اللهَ جَعَلَ الحجَّةَ على الناسِ في بابِ الأسماء والصفات الأدلَّةَ السمعِيَّةَ والعقليَّةَ، وَقَد نَفَى أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلام التعارُضَ بينهما خلافًا لما زَعَمَهُ أهلُ الكلامِ.

٩ وَافَقَ شيخُ الإسلام أئمَّةَ السَّلَفِ في تقرير أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى غيرُ مخلُوقَةٍ، لا يدخلُها النَّقصُ بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وهي غيرُ محصورَةٍ بعَدَدٍ.

١٠ بيَّن أئمَّةُ السلف وَوَافَقَهُم على ذلك شيخُ الإسلام أنَّ كمالَ الأسماءِ المزدَوَجَةِ في اقترَانها، وعلى هذا فَيجبُ إجراؤُها مجرَى الاسمِ الواحِدِ.

١١ إنَّ الرَّبَّ موصوفٌ بالصفاتِ الثبوتيَّةِ وبالصِّفاتِ السَّلبيَّةِ، والضابِطُ في الصفَاتِ الثبوتية هو: إثباتُ صِفَاتِ الكَمَالِ مع نفيِ مماثلتها للمَخلُوقين، وأما الضابطُ في الصفاتِ السلبيَّةِ فهو نفيُ صفَاتِ النَّقص مع ثبوتِ كَمَالِ الضِّدِّ، وهذا ما اتَّفَقَ عليه سلَفُ الأمَّةِ وَوَافَقَهُم عليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية.

١٢ ﴿ إنَّ مِن طرقِ تَنزِيهِ اللهِ عَنِ النقصِ نفيَ ما يُضَادُّ صفاتِ الكَمَالِ.

١٣ ﴿ وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلَفِ في تقريرِ أنَّ اللهَ موصُوفٌ بالأفعالِ اللازِمَةِ والمتعدِّيَةِ، وَكُلُّها حاصلَةٌ بمشيئَةِ اللهِ.

١٤ ﴿ سَلَكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في باب الأسماء والصفات طريقَةَ أنبياءِ اللهِ ورسُلِهِ مِنَ الإثباتِ المفَصَّلِ والنفي المجمَلِ.

١٥ ﴿ إنَّ صفاتِ الله محمُولَةٌ على الحقيقَةِ لا على المجاز، هذا ما دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة، واتَّفَقَ عليه سلفُ الأمَّة، وتابَعَهُم عليه شيخُ الإسلام.

١٦ ﴿ الصِّفَاتُ معلومَةٌ لنا من جهَةِ المعنى؛ لأنها مما أَمَرَنَا اللهُ بِتَدَبُّرِه، كما أنَّ الصفاتِ مِن جهَةِ الكيفيَّةِ مجهولةٌ بالنِّسبةِ لنا؛ لأنَّ اللهَ أخبَرَنَا بصفاتِهِ ولم يُخبِرنا بكيفِيَّتِها، هذا ما قَرَّره أئمةُ السَّلَفِ وَوَافَقَهُم عليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية.

١٧ ﴿ لم يكن هناك نزاعٌ بينَ الصَّحابة ومن اتَّبعَهُم بإحسانٍ في أنَّ مُسمَّى الكلامِ عند الإطلاق هو اللفظُ والمعنى جميعًا، وأنَّ كلامَ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ.

١٨ ﴿ اتَّفَقَت كلمَةُ أهلِ السنة والجماعة في أنَّ الله لم يَزَل بأسمائه وصفاته، فَلَم يَزَل مُتَكَلِّمًا إذا شاءَ.

١٩ ﴿ إنَّ الذي اتَّفَقَ عليه السَّلَفُ والأئمَّةُ أنَّ القرآنَ كلامُ الله مُنَزَّلٌ من عندِ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ منه بَدَأَ وإليه يعودُ.

٢٠ ﴿ قَرَّر أئمَّةُ السَّلَفِ وتابَعَهُم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عليه أنه لا يَصِحُّ حملُ اليدَينِ بصيغةِ التثنيَةِ على النِّعمَةِ والقُدرَةِ؛ لأنَّ صيغَةَ التثنيةِ نَصٌّ في معناها لا يُتَجَوَّزُ بها، كما قَرَّرُوا أنه لا تضافُ اليد بمعنى القدرَةِ والنعمة إلا لمن هو مِن ذَوِي الأيدِي.

٢١ أئمَّةُ السلف مُتَّفقُون على تفسيرِ الاستواءِ المعَدَّى بـ «على» بالعلُوِّ والارتفاعِ، وأنَّ تفسيرَ الاستواءِ بالاستيلاء إنما هو مُتَلَقَّى من جِهَةِ الجهمِيَّةِ، كما اتَّفَقُوا على أنَّ الاستواءَ والنزُولَ من الصفاتِ الاختيارِيَّةِ المتعلقَةِ بالمشيئَةِ.

٢٢ إنَّ الأدلَّةَ دَلَّت على أنَّ نُزولَ اللهِ لا يلزَمُ منه خلُوُّ العرشِ، وهو الذي عليه أكثَرُ أئمَّةِ السلفِ وَنَصَرهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية.

٢٣ إنَّ السَّلَفَ والأئمَّةَ اتَّفقُوا على أنَّ اللهَ يُرَى في الآخرَةِ بالأبصَارِ رؤيَةً واضِحَةً كرؤيَةِ الشَّمسِ والقَمَرِ، كما قرَّرُوا في معرِضِ ردِّهِم على الجهمِيَّةِ أنَّ النَّظَرَ إذا عُدِّيَ بـ: «إلى» لا يجوزُ أن يُعنَى به إلا نظر العَينِ، وَقَرَّرُوا أيضًا أنَّ نفيَ الإدرَاكِ لا يلزَمُ منه نفيُ الرؤيَةِ.

٢٤ أسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ مِن قبيلِ الألفَاظِ المتواطِئَةِ وهي تقتَضِي أن يكونَ بين المسَمَّيَين قدرٌ مشتَرَكٌ، ولا يلزَمُ مِن هذا الاشتِرَاكِ تماثُل المسَمَّياتِ والموصُوفَاتِ، وهذا ما قرره شيخ الإسلام.

٢٥ الذي اتَّفَقَ عليه أئمَّةُ المسلمين أنَّ الخالقَ مُبَايِنٌ للمخلوقين، فليسَ في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته، ولا في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذاته.

٢٦ قرر أئمة السلف ووافقهم شيخ الإسلام على ذلك أنَّ المضَافَ إلى اللهِ إذا كان معنى لا يَقُومُ بنفسِهِ وَجَبَ أن يَكُونَ صفةً لله تعالى، وَإن كانَ المضَافُ عَينًا قَائِمَةً بنفسِها امتنع أَن تَكُونَ صِفَةً للهِ تعالى.

٢٧ قرَّرَ أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أَنَّ مَن نَفَى الأسماءَ والصفَاتِ فَقَد نَفَى الموصُوفَ، وَشَبَّهَهُ بالمعدومِ.

٢٨ دَلَّت النُّصُوصُ وأقوَالُ أئمَّةِ السلَفِ وشيخِ الإسلام أنَّه لا يجوزُ التَّفرِيقُ بين المتَمَاثلات، فَتثبت له إحدَى الصفَتَين وتُنفَى الأخرَى، أو تُثبَت له الذَّاتُ دونَ الصِّفاتِ.

٢٩ ـ الاسمُ المُشتَقُّ تابعٌ للمشتَقِّ منه في النَّفيِ والإثباتِ، فَإذَا انتَفَت حَقيقَةُ الرحمةِ والعلمِ والسمعِ والبصرِ انتَفَت الأسماءُ المشتَقَّةُ منها، هذا ما قرَّرَهُ أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلامِ في معرِضِ رَدِّهِم على المعتزلَةِ وَمَن وافقَهُم.

٣٠ ـ مِنَ المعلُومِ بالفِطرَةِ الضَّرُورِيَّةِ التي فطر عليها بنو آدم أنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو الموصُوفَ بتلك الصِّفَةِ دون غيره.

٣١ ـ أقوالُ أئمةِ السلفِ كُلُّها مجمِعَةٌ على التَّوَقُّفِ في الألفاظِ المجمَلَةِ، فلا تُثبَتُ ولا تُنفَى، وإنما يُعَبَّرُ عن المعاني الصحيحة بالألفاظِ الشرعِيَّةِ، وَوَافَقَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ.

٣٢ ـ قَرَّر أئمةُ السَّلَفِ وشيخُ الإسلام أَنَّه يجوزُ مخَاطَبَة أهلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم ولُغَتِهِم إذا احتِيجَ إلى ذلك، ومن ذلك أَهلُ الكَلامِ فإنهم يُخَاطَبُونَ باصطلاحَاتهِم إذا وُجِدَت الحَاجَةُ والمصلَحَةُ.

وإني أَجعَلُ في ختام هذا البحثِ إيعازَ النصيحَةِ إلى إخواني المسلمين بأن يَتَمَسَّكُوا بالقُرآنِ الكريم والسنَّةِ الصحيحَةِ، وَأَن يَتَّبِعُوا سبيلَ السلَفِ الصالحِ مِنَ الصَّحابَةِ وَمَن اتَّبعهُم بإحسانٍ، فلا نجاةَ إلا في طريقِهِم، ولا هُدَى إلا في اتِّبَاعِهِم.

فَرَحِمَ اللهُ أئمَّةَ السَّلَفِ وَرَضِيَ عنهُم، الذين بهم حَفِظَ اللهُ الدِّينَ، وَجَعَلَهُم أمَنَةَ هذه الأمَّة، وَرَحِمَ اللهُ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية الذي اقتَفَى أثَرَهُم، واحتذَى حَذوَهُم، وَذَبَّ عن مَنهَجِهِم.

وَآخِرُ دعوَانا أن الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم على نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِهِ أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٢ ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، عبيد الله بن بطة العكبري، تحقيق د. يوسف بن عبد الله الوابل، دار الراية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٣ ـ **إثبات صفة العلو**، موفق الدين عبد الله بن قدامة، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٤ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية**، ابن قيم الجوزية، تحقيق عواد عبد الله العتيق، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.

٥ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، علي بن محمد الآمدي، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦ ـ **آداب البحث والمناظرة**، محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٧ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

٨ ـ **الأدب المفرد**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تخريج الألباني، دار الصديق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩ ـ **الأذكار**، أبو زكريا يحيى النووي، تحقيق علي الشرجي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٠ ـ **الأربعين في أصول الدين في العقائد وأسرار العبادات والأخلاق**، أبو حامد الغزالي، عني به: عبد الله عرواني، من كتب الأشاعرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١١ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد،** أبو المعالي الجويني، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد الحميد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ.

١٢ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،** محمد بن علي الشوكاني، تحقيق سامي الأثري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٣ ـ **أساس التقديس،** فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، من كتب الأشاعرة، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط ١٤٠٦هـ.

١٤ ـ **الاستقامة،** شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٥ ـ **الأسماء والصفات،** للبيهقي، دار الكتب العلمية.

١٦ ـ **الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى،** لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق محمد حسن جبل، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٧ ـ **الإشارات والتنبيهات،** أبو علي ابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، من كتب الفلاسفة، دار المعرفة، الطبعة الثالثة ١٩٨٣هـ.

١٨ ـ **الأشباه والنظائر،** عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٩ ـ **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية،** جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد تامر وحافظ عاشور، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٢٠ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة،** ابن حجر العسقلاني، علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢١ ـ **أصول الدين عند أبي حنيفة،** للدكتور محمد الخميس، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٢ ـ **أصول الدين،** عبد القاهر البغدادي، تحقيق أحمد شمس الدين، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٣ ـ **أصول السنة،** ابن أبي زمنين، تحقيق عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٤ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،** محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٥ ـ **الاعتصام،** إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الطبعة الثانية ١٢٢٨هـ.

٢٦ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة،** أحمد بن الحسين البيهقي، تخريج وتعليق فريح بن صالح البهلال، طبع ونشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٢٧ ـ **اعتقاد أهل السنة،** أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق جمال عزون، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٨ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** ابن قيم الجوزية، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٩ ـ **الأعلام،** للزركلي، دار العلم، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٣٠ ـ **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان،** ابن قيم الجوزية، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٣١ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد،** عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٣٢ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم،** شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الطبعة الثامنة ١٤٢١هـ.

٣٣ ـ **إكمال إكمال المعلم،** أبو عبد الله الأبي، مكتبة طبرية.

٣٤ ـ **إلجام العوام عن علم الكلام،** أبو حامد محمد الغزالي، من كتب الأشاعرة، تعليق محمد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٥ ـ **أمثال الحديث،** الحسن الرامهرمزي، تحقيق عبد العلي الأعظمي، الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٦ ـ **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف،** علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق د. عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ١٤١٩هـ.

٣٧ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد،** محمد بن المرتضى المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٨ ـ **الإيمان،** شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تخرج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.

٣٩ ـ **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤٠ ـ **بدائع الفوائد**، ابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٤١ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٢ ـ **البعلبكية**، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق مريم بنت عبد العال الصاعدي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٤٣ ـ **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد**، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ.

٤٤ ـ **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مجمع الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤٢٦هـ.

٤٥ ـ **تاريخ بغداد**، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

٤٦ ـ **تاريخ دمشق**، ابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر، ط١٤١٥هـ.

٤٧ ـ **تأويل مختلف الحديث**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٤٨ ـ **التبصير في معالم الدين**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق علي بن عبد العزيز الشِّبل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٤٩ ـ **تحريم النظر في كتب الكلام**، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق عبد الرحمن ابن محمد دمشقية، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥٠ ـ **التحف في مذاهب السلف**، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق طارق السعود، دار الهجرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٥١ ـ **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**، إبراهيم بن محمد البيجوري، ضبطه عبد الله الخليلي، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية١٤٢٤هـ.

٥٢ ـ **التدمرية، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ.

٥٣ ـ **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٤ ـ **التسعينية**، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٥٥ ـ **التعريفات**، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٦ ـ **تفسير الرازي**، أبو عبد الله الرازي، من كتب الأشاعرة، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٥٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٨ ـ **تفسير الطبري**، المسمى: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٥٩ ـ **تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته السنة وآي القرآن**، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٦٠ ـ **تقريب التدمرية**، للشيخ ابن عثيمين، اعتنى به سيد بن عباس، مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٦١ ـ **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر، تعليق محمد عوامة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٦٢ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أبو الفضل أحمد بن حجر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٦٣ ـ **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، من كتب الأشاعرة، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٦٤ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، للإمام ابن عبد البر، تحقيق عبد الله بن الصديق، مؤسسة قرطبة، ١٣٩٩هـ.

٦٥ ـ **التمييز**، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٦٦ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

٦٧ ـ **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر، تعليق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٦٨ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٦٩ ـ **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٧٠ ـ **التوحيد**، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق سمير الزهيري، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٧١ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد**، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٧٢ ـ **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، الشيخ عبد الرحمن السعدي، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٧٣ ـ **الثقات**، محمد بن حبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٧٤ ـ **جامع الترمذي**، محمد بن عيسى الترمذي، علق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

٧٥ ـ **جامع الرسائل**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، دار العطاء، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ.

٧٦ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، ابن رجب الحنبلي، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ.

٧٧ ـ **جامع المسائل**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٧٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ.

٧٩ ـ **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ.

٨٠ ـ **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام**، ابن قيم الجوزية، تحقيق زائد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٨١ ـ **جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين**، السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الآلوسي، مطبعة المدني بالقاهرة.

٨٢ ـ **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٨٣ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. علي الألمعي ود. عبد العزيز العسكر ود.حمدان الحمدان، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٨٤ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، ابن قيم الجوزية، تحقيق علي الشربجي وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

٨٥ ـ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، أبو القاسم إسماعيل التيمي، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٨٦ ـ **حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة**، للإمام عبد الله بن أحمد المقدسي موفق الدين ابن قدامة، تحقيق عبد الله الجديع، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٨٧ ـ **حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية**، للشيخ بكر أبو زيد، منشورات دار الحرمين بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٨٨ ـ **الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن**، عبد العزيز بن يحيى الكناني، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٨٩ ـ **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عمرو سليم، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٩٠ ـ **خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة**، فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي، من كتب الأشاعرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٩١ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٩٢ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أحمد بن علي بن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٣ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، طـ ١٩٩٣.

٩٤ ـ **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٩٥ ـ **ذم الكلام وأهله**، أبو إسماعيل الهروي، تعليق أبو جابر عبد الله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩٦ ـ **ذيل طبقات الحنابلة**، ابن رجب الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٩٧ ـ **رحلة الحج إلى بيت الله الحرام**، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٩٨ ـ **الرد على الجهمية**، عثمان بن سعيد الدارمي، تعليق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

٩٩ ـ **الرد على الجهمية**، الإمام ابن منده، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

١٠٠ ـ **الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله**، أحمد بن حنبل، تحقيق د. دغش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٠١ ـ **الرد على المنطقيين**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الصمد الكتيبي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٠٢ ـ **الرد على من أنكر الحرف والصوت**، عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق د. محمد باكريم باعبد الله، عمادة البحث العلمي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

١٠٣ ـ **الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر**، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ.

١٠٤ ـ **رسائل العدل والتوحيد**، ليحيى الهادي والقاضي عبد الجبار والشريف المرتضى والقاسم وأبو رشيد، من كتب المعتزلة، تعليق سيف الدين الكاتب، دار مكتبة الحياة.

١٠٥ ـ **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة العلمية بيروت.

١٠٦ ـ **رسالة إلى أهل الثغر**، أبو الحسن الأشعري، تحقيق عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

١٠٧ ـ **الروح**، ابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، الطبعة الخامسة١٤٢٢هـ.

١٠٨ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، تعليق محمود حامد عثمان، دار الزاحم.

١٠٩ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١١٠ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة**، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١١ ـ **السنة**، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق أ.د باسم الجوابرة، دار الصميعي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

١١٢ ـ **السنة**، لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ.

١١٣ ـ **السنة**، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

١١٤ ـ **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، حكم على أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١١٥ ـ **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

١١٦ ـ **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن شلبي، إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١٧ ـ **سير أعلام النبلاء** للإمام الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٢هـ.

١١٨ ـ **السيف الصقيل**، تقي الدين عليّ بن عبد الكافي السُّبكي، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمَّد زَاهِد بن الحسن الكوثري.

١١٩ ـ **شأن الدعاء**، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.

١٢٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي.

١٢١ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم**، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ.

١٢٢ ـ **شرح الأصول الخمسة**، القاضي عبد الجبار المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

١٢٣ ـ **شرح الأصول من علم الأصول**، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تخريج نشأت المصري، دار البصيرة.

١٢٤ ـ **شرح الرسالة التدمرية**، أ.د محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ.

١٢٥ ـ **شرح السنة**، الحسن بن علي البربهاري، تحقيق خالد بن قاسم الردادي، دار السلف، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

١٢٦ ـ **شرح السنة**، للبغوي، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٢٧ ـ **شرح العقيدة الأصبهانية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد السعوي.

١٢٨ ـ **شرح العقيدة السفارينية**، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٢٩ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ.

١٣٠ ـ **شرح العقيدة الواسطية**، للشيخ محمد بن الصالح العثيمين، تخريج سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ.

١٣١ ـ **شرح العقيدة الواسطية**، محمد خليل هراس، تخريج علوي السقاف، دار الهجرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ.

١٣٢ ـ **شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، الشهير بابن رجب، تحقيق د. نور الدين عتر، دار العطاء، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ.

١٣٣ ـ **شرح قصيدة ابن القيم**، للشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

١٣٤ ـ **شرح الكوكب المنير**، لابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ١٤١٨هـ.

١٣٥ ـ **الشرح الكبير**، لابن قدامة المقدسي، تحقيق د عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ١٤١٩هـ.

١٣٦ ـ **شرح المقاصد في علم الكلام**، من كتب الأشاعرة، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، دار النشر: دار المعارف النعمانية ـ باكستان ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، الطبعة الأولى.

١٣٧ ـ **شرح حديث النزول**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الطبعة الأولة ١٤١٤هـ.

١٣٨ ـ **شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

١٣٩ ـ **شرح مشكل الآثار**، أحمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٤٠ ـ **الشريعة**، محمد بن الحسين الآجري، د.عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

١٤١ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٤٢ ـ **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

١٤٣ ـ **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٤٤ ـ **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٤٥ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

١٤٦ ـ **الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم**، لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق محمد الخميس، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٤٧ ـ **صريح السنة**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أكرم بن محمد الفالوجي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٤٨ ـ **الصفدية**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٤٩ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن القيم، تحقيق د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

١٥٠ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٥١ ـ **طبقات الحنابلة**، محمد بن أبي يعلى، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع على نفقة الملك عبد العزيز بن فيصل آل سعود وأعيد طبعه على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز، ط ١٤١٩هـ.

١٥٢ ـ **طبقات الصوفية**، أبو عبد الرحمن السلمي، من كتب الصوفية، تحقيق نور الدين سريبة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

١٥٣ ـ **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع الزهري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٥٤ ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، ابن قيم الجوزية، تحقيق وليد الجمل وعادل شوشة، دار ابن رجب، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

١٥٥ ـ **ظلال الجنة**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ.

١٥٦ ـ **العجاب في بيان الأسباب**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٥٧ ـ **الماتريدية للعقيدة السلفية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية**، الشمس السلفي الأفغاني، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٥٨ ـ **العرش**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٥٩ ـ **العظمة**، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٦٠ ـ **عقائد أئمة السلف**، اعتنى به فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٦١ ـ **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي.

١٦٢ ـ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق بدر البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

١٦٣ ـ **العقيدة الطحاوية**، أبو جعفر الطحاوي، شرح وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٦٤ ـ **العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها**، محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٦٥ ـ **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

١٦٦ ـ **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، محمود شكري الآلوسي، تعليق الداني بن منير آل زهوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٦٧ ـ **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

١٦٨ ـ **غاية المرام في علم الكلام**، علي بن أبي علي الآمدي، من كتب الأشاعرة، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٦٩ ـ **غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر**، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٧٠ ـ **الغنية في أصول الدين**، أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد، تحقيق عماد الدين أحمد، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ١٩٨٧.

١٧١ ـ **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتمي، طبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية.

١٧٢ ـ **الفتاوى الكبرى**، شيخ الإسلام ابن تيمية، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٧٣ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٧٤ ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، ابن رجب الحنبلي، تحقيق طارق ابن عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ.

١٧٥ ـ **فتح رب البرية بتلخيص الحموية**، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن.

١٧٦ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حمد التويجري، دار الصميعي، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

١٧٧ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

١٧٨ ـ **الفرق بين الفرق**، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط ١٤١٩هـ.

١٧٩ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. عبد الرحمن اليحيى، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

١٨٠ ـ **القاعدة المراكشية**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق دغش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٨١ ـ **الفروق**، للقرافي، تحقيق عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٨٢ ـ **قاعدة في المحبة**، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق فواز أحمد زمرلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٨٣ ـ **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي، ترتيب الطاهر أحمد الزاوي، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

١٨٤ ـ **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه**، عبد الرحمن المحمود، دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

١٨٥ ـ **قواطع الأدلة في أصول الفقه**، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله بن حافظ بن أحمد حكمي، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٨٦ ـ **القواعد المثلى**، الشيخ ابن عثيمين، تحقيق أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، ط١٤١٦هـ.

١٨٧ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، الذهبي، تحقيق عزت عطية وموسى محمد الموسى.

١٨٨ ـ **كتاب الصفات**، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق علي بن ناصر فقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٨٩ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود الزمخشري، من كتب المعتزلة، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي.

١٩٠ ـ **الكليات**، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٩١ ـ **لسان العرب**، ابن منظور، اعتنى به أمين محمد بن عبد الوهاب ومحمد الصادق، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.

١٩٢ ـ **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق خليل محمد العربي، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٩٣ ـ **لماذا اخترت المنهج السلفي**، سليم الهلالي، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٩٤ ـ **لمعة الاعتقاد**، ابن قدامة المقدسي، تحقيق أشرف عبد المقصود، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٩٥ ـ **لمع الأدلة في قواعد أهل السنة**، أبو المعالي الجويني، من كتب الأشاعرة، تحقيق فوقية حسين محمود، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

١٩٦ ـ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**، للشيخ محمد السفاريني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ.

١٩٧ ـ **مجمع الزوائد**، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب، الطبعة الثانية ١٩٦٧.

١٩٨ ـ **مجموع الرسائل**، ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

١٩٩ ـ **مجموع الفتاوى**، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وساعده محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١٤١٦هـ.

٢٠٠ ـ **مجموع رسائل ابن رجب**، ابن رجب الحنبلي، تحقيق طلعت بن فؤاد، الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٢٠١ ـ **مجموعة الرسائل والمسائل**، شيخ الإسلام ابن تيمية، علّق عيه محمد رشيد رضا، لجنة التراث العلمي.

٢٠٢ ـ **مجموعة الرسائل المنيرية**، دار إحياء التراث، مصورة من إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٣هـ.

٢٠٣ ـ **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين**، فخر الدين الرازي، من كتب الأشاعرة، راجعه طه عبد الرءوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٠٤ ـ **المحصول في علم الأصول للرازي**، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود، تحقيق طه جابر العلواني، من كتب الأشاعرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٠٥ ـ **المحلى**، ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة التراث.

٢٠٦ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، ابن قيم الجوزية، تحقيق الحسن العلوي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٢٠٧ ـ **مختصر العلو**، للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية١٤١٢هـ.

٢٠٨ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد العزيز الجليل، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٠٩ ـ **مذكرة في أصول الفقه**، محمد بن الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ.

٢١٠ ـ **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم، دار المعرفة.

٢١١ ـ **المستصفى من علم الأصول**، أبو حامد الغزالي، من كتب الأشاعرة، تحقيق حمزة زهير حافظ، الجامعة الإسلامية.

٢١٢ ـ **مسند أحمد**، بيت الأفكار الدولية، ط١٤٢٢هـ.

٢١٣ ـ **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي أبو يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢١٤ ـ **مسند الشاميين**، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢١٥ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق مرزوق علي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢١٦ ـ **مشكاة المصابيح**، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٢١٧ ـ **المصنف**، لأبي بكر ابن أبي شيبة، مكتبة الزمان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢١٨ ـ **المصنف**، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢١٩ ـ **المطالب العالية من العلم الإلهي**، لفخر الدين الرازي، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٢٠ ـ **معالم التنزيل**، الحسين بن محمد البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.

٢٢١ ـ **معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله**، للدكتور محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٢٢ ـ **المعتمد في أصول الفقه**، لأبي الحسين البصري المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٢٣ ـ **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم، دار الحرمين، ط١٤١٥هـ.

٢٢٤ ـ **المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١٤٠٣هـ.

٢٢٥ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط١٤٢٠هـ.

٢٢٦ ـ **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، القاضي عبد الجبار المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق محمود محمد قاسم.

٢٢٧ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، محمد عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٢٨ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ط ١٤١٩هـ.

٢٢٩ ـ **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**، أبو حامد الغزالي، ضبطه أحمد قباني، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية.

٢٣٠ ـ **الملل والنحل**، أبو الفتح الشهرستاني، من كتب الأشاعرة، دار مكتبة المتنبئ، الطبعة الثانية ١٩٩٢هـ.

٢٣١ ـ **مناقب الإمام أحمد**، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

٢٣٢ ـ **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز**، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٣٣ ـ **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية،** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعت بجامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٢٣٤ ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم،** لمحيي الدين النووي، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الثامنة ١٤٢٢هـ.

٢٣٥ ـ **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد،** للشيخ عثمان علي، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ.

٢٣٦ ـ **منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله،** للشيخ خالد عبد اللطيف، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٣٧ ـ **المنية والأمل،** تأليف القاضي عبد الجبار، جمعه أحمد بن يحيى المرتضى، من كتب المعتزلة، تحقيق عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، ط١٩٨٥م.

٢٣٨ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات،** لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق نور الدين بن شكري، أضواء السلف، الطبعة الأولى١٤١٨هـ.

٢٣٩ ـ **الموافقات،** أبو إسحاق إبراهيم اللخمي الشاطبي، تعليق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٤٠ ـ **كتاب المواقف،** عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، من كتب الأشاعرة، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

٢٤١ ـ **الموطأ،** مالك بن أنس، تحقيق سعيد اللحام، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٢٤٢ ـ **موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع،** للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٤٣ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٢٤٤ ـ **نثر الورود شرح مراقي السعود،** الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٤٥ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر،** لابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، دار الخير، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٢٤٦ ـ **نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد**، تحقيق منصور السماري، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

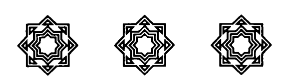
٢٤٧ ـ **نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**، محمد بن علي الكرجي، تحقيق علي التويجري وشايع الأسمري وإبراهيم الجنيدل، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

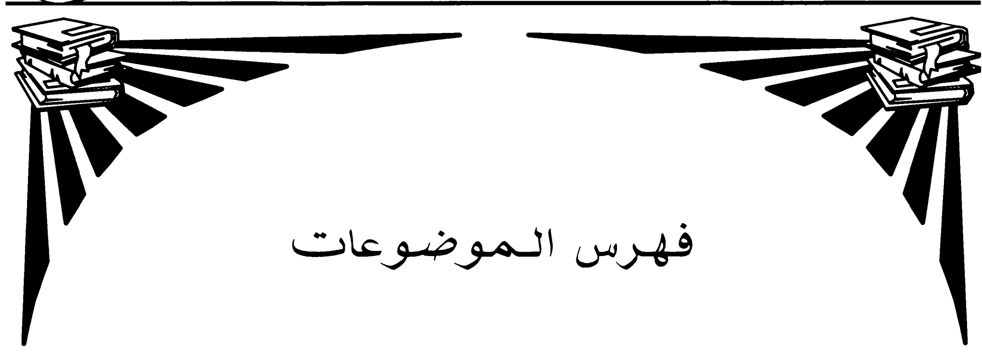
٢٤٨ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع ابن هادي المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٤٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، تحقيق محمود محمد وطاهر الزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٢٥٠ ـ **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، د. محمد صدقي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ.

٢٥١ ـ **وسطية أهل السنة بين الفرق**، الدكتور محمد باكريم، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤١٥هـ.





الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

